الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
رقم التسجيل:
الرقم التسلسلي:

الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: سياسة مقارنة

إعداد الطالب: بلال أوصيف

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
1	د/ زروقة اسماعيل	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
2	أ.د/ بن مرزوق عنترة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مقررا ومشرفا
3	د/ زروقي مرزاقة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
4	د/ فلاك نور الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
5	د/ العرباوي نصير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
6	د/ قرطي العياشي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020 م

بِسْمِ اللهِ الرحمن الرحيم

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}[الحجرات: 13]

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

شكرًا للأستاذ المشرف عنترة بن مرزوق على المرافقة والتوجيه، فقد كان العين الساهرة على إنجاح الدرب والمسير بملاحظاته القيمة الهامة وإضافاته النوعية القائمة فألف شكرٍ وتقديرٍ...

كما أوجه الشكر الخالص لأعضاء لجّنة المناقشة المحترمة التي أتشرفُ بتدوين اسمها ضمن هذا العمل الأكاديمي، وألتمس منها جزيل التقدير والعرفان على الجهود المبذولة في قراءة الرسالة وتمحيصها تحضيرا لمناقشتها.

والشكر الوافي الموصول إلى كل أساتذة، موظّفي وعمال جامعة المسيلة عامة وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بصفة خاصة.

الطالب: بلال أوصيف

الإهداء

أهدي هذا العمل العلميّ إلى:

الوالدين الكريمين بارك الله في عمرهما ومتعّهما بالصحة والعافية.

إلى أخوي سعيد وعبد الحكيم وكل أخواتي.

إلى روح أختي نوال –رحمها الله– وأسكنها فسيح جناته.

إلى زوجتي العزيزة.

إلى أولادي إيلاف ميرال ومحمد عبد الإله.

وإلى كل طالب علم.

الطالب : بلال أوصيف

الملخص:

عرفت ليبيا بعد ثورة 17 فيفري 2011 تغييرات جذرية، فجائية وسريعة تختلف تماما عمّا كانت عليه خلال نظام معمر القذافي الذي دام لأزيد من 42 سنة كاملة، حيث برز الصراع القبلي بين الليبيين على مستوى كافة أقطار ليبيا المنهارة بعد الثورة، حيث شهدت البلاد صراعًا قبليًا شبيه بالحرب الأهلية بعد تسليح القبائل الليبية ومحاولة كل أطراف الصراع تعظيم القوة والمناصب والمكاسب في ظل الافتقار لجيش وطني واحد موحد وكذا لسلطة القانون والعدالة، والافتقاد للرؤية الشاملة والمشروع الوطنيّ التوافقيّ الجامع لكل القبائل الليبية لمرحلة ما بعد الثورة خاصة في ظل التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية التي تراوح دورها بين التصعيد بتفضيل الخيارات العسكرية وبين التهدئة بمحاولة اقتراح الخيارات السياسية لحلحلة الأزمة بعد عقد من ميلادها، فضلاً عن إنهيار كليّ للبنى التحتية وبروز قوى اجتماعية القبلية التقليدية التي عانت التهميش والإقصاء نتيجة الاحتكار السلطوي من قبل نظام القذافي، وسعت لحجز مكانها بالقوة والعنف للعودة للواجهة السياسية والأمنية من بوابة القبائل التي كانت موالية لحكم القذافي وكذا الحكومة المركزية المؤقتة في محاولة للتمركز ضمن المرحلة الانتقالية التي شهدت التدهور الاقتصادي والانفلات الأمني بالنظر إلى الفوضى والانتشار الكبير للأسلحة والجماعات المتطرفة المدعومة خارجيا بالإمدادات العسكرية والمادية والمالية من طرف كل من مصر، الإمارات وفرنسا وغيرها، كما باتت ليبيا ساحة للحرب بالوكالة في ظل التنافس الدولي على أراضيها.

أصبحت ليبيا شبيهة بحالة حرب الكل ضد الكل على أسس قبلية انتقامية نتيجة العصبية والتضامن الآلي وقد تسبّب تدخل الفواعل الخارجية ممثلة في قوات حلف الشمال الأطلسي وغيرها من الدول العربية في زيادة الاحتقان الداخلي

والتشرذم بين القبائل الليبية، وأدت إلى تعثر المسار الديموقراطي وعملية مأسسة السلطة بعد حوالي العقد من الزمن من تاريخ الثورة الليبية، وبروز معالم الدولة الفاشلة في ظل عسكرة القبيلة بتواجد برلمانيين وحكومتين إحداها بطرابلس بقيادة فايز السراج، وأخرى بغربها بمدينة طبرقة بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وكذا الفراغ المؤسساتي من الجانب الرسمي و غير الرسمي – مجتمع مدني- وعجز حكومة الوفاق الوطني على كسب القبول والإجماع الوطني.

فليبيا اليوم تعيش أزمة صناع السلام بين القبائل الليبية في الشرق والغرب وحتى الجنوب في ظل المطامح والمطامع الخارجية التي تتدخل بصورة غير مشروعة، حيث عملت على زيادة الاحتقان والانقسام الداخلي بما يخدم مصالحها الجيواقتصادية في المنطقة كلل على غرار التواجد التركي العسكري والروسي والاملاءات الفرنسية وكذا التموين العلني لمصر والإمارات وغيرها لخليفة حفتر في الشرق الليبي.

ويبقى المستقبل الليبي من الناحية السياسية، الاقتصادية والأمنية لبناء الدولة وإعادة الإعمار من جديد يكتنفه الكثير من الغموض والضبابية بسبب تداخل الفواعل وتشابك المصالح فوق الوطنية، ويبقى المخرج الأفضل هو تبني الحوار الليبي–الليبي من خلال اللجوء إلى استراتيجيات التسوية من خلال الاقتسام السلطوي للقيم وتبني الديموقراطية التوافقية التشاركية واللجوء إلى المصالحة والعدالة الانتقالية لتجاوز الماضي والتطلع إلى مستقبل بناء الدولة الليبية بمعزل عن الأجندات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الصراع، القبيلة، أزمة، بناء الدولة، الانتقال الديموقراطي، الفشل.

Abstract:

Libya, after the February 17, 2011 revolution, underwent radical, sudden and rapid changes completely different from what it was during the regime of Muammar Gaddafi, which lasted for more than 42 full years, where tribal conflict emerged between Libyans at the level of all the collapsed countries of Libya after the revolution, as the country witnessed a tribal conflict similar to With the civil war after arming the Libyan tribes and the attempt by all parties to the conflict to maximize power, positions and gains in light of the lack of a single unified national army, as well as the authority of law and justice, and the lack of a comprehensive vision and a consensual national project that brings together all the Libyan tribes for the post-revolution period, especially in light of regional and international external interventions whose role ranges Between escalation by favoring military options and appeasement by trying to propose political options to resolve the crisis a decade after its birth, in addition to the total collapse of the infrastructure and the emergence of traditional tribal social forces that suffered marginalization and exclusion as a result of authoritarian monopoly by the Gaddafi regime, and sought to reserve their place by force and violence to return to the political and security front. From the gate of the tribes that were loyal to the rule of Gaddafi as well as the interim central government in an attempt to He was stationed within the transitional phase that witnessed economic deterioration and insecurity, given the chaos and the large spread of weapons and extremist groups supported externally with military, material and financial supplies by Egypt, the UAE, France and others, and Libya has become an arena for proxy war in light of international competition on its territory.

Libya has become similar to the Hobbesian case and the case of the all-against-all war on tribal and vengeful grounds

as a result of fanaticism and automatic solidarity. The intervention of external actors, represented by NATO forces and other Arab countries, increased internal tension and fragmentation among the Libyan tribes, and led to the stumbling of the democratic path and the process of institutionalizing power. About a decade after the history of the Libyan revolution, and the features of the failed state emerged in light of the militarization of the tribe, with the presence of parliamentarians and two governments, one in Tripoli led by Fayez al-Sarraj, and the other in the west of Tabarka, led by retired Major General Khalifa Haftar, as well as the institutional vacuum on the official and unofficial side - civil society - And the inability of the Government of National Accord to win national acceptance and consensus.

Libya today is experiencing the crisis of peace-makers among the Libyan tribes in the east, west and even the south in light of foreign ambitions and ambitions that intervene illegally, as it worked to increase tension and internal division in a way that serves its geo-economic interests in the region untiringly, similar to the Turkish and Russian presence, French dictates, as well as overt supply. To Egypt, the Emirates and others for Khalifa Haftar in the Libyan east.

The Libyan future in political, economic and security terms for state-building and reconstruction remains shrouded in a lot of ambiguity and ambiguity due to the overlapping of actors and the intertwining of supranational interests, and the best way out remains to adopt the Libyan-Libyan dialogue by resorting to settlement strategies through the authoritarian sharing of values and the adoption of democracy. Participatory consensus and resorting to reconciliation and transitional justice to move beyond the past and aspire to the future of building the Libyan state, independent of foreign agendas.

Key words: conflict, tribe, crisis, state building, democratic transition, failure.

مقدمة

مقدمة

شكل الصراع القبلي أحد المتغيرات الثابتة المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، فالصراع على تعظيم الثروات والمكاسب بين القبائل التي كانت موالية لنظام معمر القذافي والمعارضة له الراغبة في الانتقام من سياسات الاستبعاد والإقصاء السابقين، سرعان ما تحول إلى شبه حرب أهلية بعد عسكرة وتجييش القبائل الليبية، فقد انتقلت ليبيا من المطالب الثورية بالتداول على السلطة وتفتيتها من خلال إنهاء التمييز والتسييس القبلي من قبل النظام السابق بقيادة معمر القذافي إلى أزمة التدويل للمطالب الوطنية بضمان التدخل عسكريًا من قبل قوات شمال الحلف الأطلسي وكذا من دول عربية جارة وإقليمية التي لعبت دورا رئيسيا في دخول ليبيا في العنف والعنف المضاد وتوسيع دائرة الصراع القبلي إلى بوادر حالة حرب الكل ضد الكل مما أفشل حتى المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط نظام معمر القذافي من خلال الفراغ المؤسساتي والانهيار الاقتصادي وكذا التدهور الأمني من خلال انتشار الميليشيات المسلحة وبروز معالم الفوضى، فقد عجزت ليبيا سلطات وشعب عن إعادة بناء الدولة الليبية بعد حوالي العقد من الزمن، في ظل بروز إشكالية مأسسة السلطة وغياب الشرعية للحكومات الانتقالية وتعطل العمليات السياسية (الانتخابات)، فضلاً على الانقسام السلطوي شرقًا وغربًا بوجود حكومتين وبرلمانيين وجيش نظامي وآخر فوضوي، وهو ما يجعل القضية محل دراسة وبحث في الخلفيات، السياق، الأسباب والنتائج وحتى الحلول المقترحة من أجل إنجاح عملية الانتقال الديموقراطي وتفادي تكرس معالم الدولة الفاشلة في ليبيا.

إن عملية التحول الديموقراطي في ليبيا مازالت مستعصية وعسيرة بعد أزيد من 10 سنوات كاملة من بداية المحاولات الأولى الحقيقية لبناء التوافق الوطني الديموقراطي والاتجاه إلى الدولة الديموقراطية بعد الخروج من الحكم الشمولي بقيادة معمر القذافي، فصعوبة الانتقال فرضتها العديد من المتغيرات والفواعل الداخلية والخارجية، حيث أن العملية لا تقتصر على

اللاعبين المرغوب فيهم من قبل ليبيا، بل حتى الفواعل غير المرغوب فيها التي وجدت لها منصة لها من خلال الدعم الخفي للفصائل المعارضة بالأموال والأسلحة وحتى بالمقاتلين.

وانطلاقا من هذا فهذه الدراسة ستقدم تحليلاً وتشخيصًا دقيقًا لمفهوم الصراع القبلي وأسباب ارتباطه بفشل مشروع بناء الدولة وكذا التطرق إلى المتغيرات المرتبطة بعمليات التحول الديموقراطي ومخرجات ثورة 17 فيفري 2011 وكذا تأثير البناء الخارجي الفوق وطني على العملية السياسية في الإطار المفاهيمي والتطبيقي ومحاولات التركيز على التجربة الليبية التي أصبحت تُدار بها حروب بالوكالة خلفت انعكاسات بالجملة على واقع النسيج الاجتماعي ومستقبل الدولة الليبية.

الإشكالية البحثية:

شكلت ليبيا بعد 2011 حالة حرب الكل ضد الكل بامتياز من خلال طبيعة وهوية الصراع القبلي الذي مازال متواصلاً لقرابة العقد من الزمن من تاريخ ثورة 17 فيفري 2011، فقد دخلت البلاد في حالة فوضى نتيجة غياب المأسسة السلطوية للقيم المادية والمعنوية، والافتقاد لسلطة فوقية شرعية ووحيدة تضبط الصراع القبلي في الاتجاهات الأربعة للبلاد، فتعثر مسار الانتقال الديموقراطي في ليبيا وتحوله إلى أزمة حقيقية خاصة في ظل التدخلات الخارجية التي صعدتّ الوضع الأمني أكثر من خلال عسكرة القبائل المتصارعة وهو ما أدى إلى بروز معالم الانهيار الدولاتي في ظل العجز الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والمؤسساتي بفعل الفوضى وانتشار الجماعات والفصائل الإرهابية المتطرفة،فضلاً عن تغذية القوى الدولية الخارجية لأطراف الصراع في ليبيا بنزعات الانفصالية عن الدولة الأم.

وانطلاقا مما تم التطرق إليه سابقا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الصراع القبلي في التأثير على عملية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011؟

وانطلاقا من هذا نطرح مجموعة من **الأسئلة الفرعية:**

1) ما هي طبيعة علاقة بين الصراع القبلي والبناء الدولاتي؟

2) كيف أدت سياسات الاستبعاد والاحتكار السلطوي لنظام القذافي إلى بروز ملامح الثورة في ليبيا؟
3) ماهي أسباب تعثر الانتقال الديموقراطي بعد عقد كامل من تاريخ الثورة؟
4) لماذا برزت معالم الدولة الفاشلة في ليبيا رغم جهود التسوية إقليميًا ودوليًا؟ وماهي الاستراتيجيات المتاحة لبعث مشروع الدولة في ليبيا؟

الفرضيات

للإجابة على هذه الإشكالية وما تفرع عنها سنختبر مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

عسكرة القبيلة بفواعل خارجية أدى إلى تعثر الانتقال الديموقراطي وبروز معالم الفشل الدولاتي.

الفرضيات الفرعية:

1) الصراع القبلي قد يؤدي للفشل الدولاتي في حال غياب سلطة وحيدة تحظى بالشرعية والمشروعية.
2) التهميش القبلي والإقصاء المناطقي لنظام القذافي أديا لبروز معالم حرب الكل ضد الكل.
3) الفراغ المؤسساتي والانهيار الاقتصادي والتدهور الأمني بفعل التدخلات الأطلسية في ليبيا أدت إلى تعثر الانتقال الديموقراطي بعد عشرة (10) سنوات من الثورة.
4) الفشل الدولاتي في ليبيا راجع لمخرجات الثورة والتدخلات الخارجية، وبعث مشروع الدولة الليبية يمر عبر آليتي المصالحة الوطنية والاقتسام السلطوي.

حدود المشكلة:

- الحدود الزمنية: تتمثل حدود المشكلة من الناحية الزمنية في دراسة الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا في الفترة التي تلي سقوط نظام معمر القذافي ولمدة تقارب عقدًا من الزمن، أي منذ أكتوبر 2011 إلى 2021.

- الحدود المكانية: أما من الناحية المكانية فإن وحدة التحليل والدراسة هي ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إثارة الإشكالات الدقيقة المرتبطة بالموضوع من خلال البحث في:

- فشل القوى الليبية والحكومات المتعاقبة في بناء مؤسسات الدولة بعد تقريبا العقد من الزمن على الثورة وجعلها محط اهتمام بالغ من أجل البحث التحليلي في الواقع والآفاق.
- تم التركيز على التنوع والتمايز الاجتماعي كونه هو أحد المداخل الكبرى لفهم التطورات السياسية وطنيا ودوليا، كما أصبحت مساءلة تحول ليبيا بعد ثورة 17 فيفري 2011 والخروج من الحكم الشمولي إلى بؤرة للتوترات والصراعات الداخلية التي وصلت إلى حد الحرب الأهلية، قضية جوهرية تشغل المفكرين العرب والساسة على حد السواء، وهي بحاجة إلى الدراسة بعمق من خلال التمحيص في الأسباب واستخلاص النتائج بحثا عن الحلول من أجل استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا.
- كما أن تعثر الانتقال الديموقراطي في ليبيا جعلها تجربة فريدة من نوعها في الوطن العربي من خلال الآليات الثورية والاستراتيجيات لما بعدها مقارنة مع التجربتين التونسية والمصرية المتزامنتين مع الثورة الليبية.

مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار هذا الموضوع في:

المبررات الذاتية:

- تنطلق من إرادة شخصية لدراسة تركيبة المجتمع الليبي وأسباب تعثر مسار التحول الديموقراطي بعد عِقد من ثورة 17 فيفري2011 وفشل مشروع بناء الدولة في ليبيا التي هي دولة عربية ومن صميم رغبتي كباحث عربيّ في الوصول إلى نتائج علمية أكاديمية.
- الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع بدافع الرغبة في دراسة مواضيع خاصة بمفهوم الصراع القبلي ومتغير بناء الدولة في المنطقة العربية وبالخصوص في ليبيا.

مقدمة

المبررات الموضوعية:

- باعتبار أن الدراسة تدخل ضمن إطار تخصص الباحث الذي يهتم بتناول مختلف القضايا التي تندرج ضمن حقل العلوم السياسية.
- التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم العربي بداية سنوات2011 من خلال الانتقال من الاحتكار السلطوي إلى التداول عبر الانتخابات، وما أشعلته من نقاش حول أشكال جديدة لصناعة التغيير في الوطن العربي بصناعة القرارات عموديا، ولكن من الأسفل إلى الأعلى بالتركيز على التجربة الليبية التي كانت مغايرة في نتائجها لنتائج التجربتين المصرية والتونسية، وهذا ما جعلنا نختار موضوع ليبيا من أجل البحث في تأثير الصراع القبلي وانعكاساته على مسألة بناء الدولة في ليبيا.
- حدث مُهم عرف العديد من التطورات والتعقيدات والتشعبات في هوية الفواعل وطبيعة الأدوار من القوى المحلية، الإقليمية والدولية التي ساهمت في النهاية في سيطرة ثقافة القبيلة على ثقافة الدولة في الحالة الليبية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي :

- ✓ محاولة تغطية قلة الدراسات السياسية على المستوى الكتابات والبحوث العلمية العربية المتعلقة بظاهرة الصراع القبلي وفشل بناء الدولة بعد ثورة 17 فيفري 2011 بليبيا.
- ✓ الإحاطة بإشكالات ومحددات الفشل الدولاتي للبناء السياسي والاقتصادي في ليبيا والمساهمة العلمية في مناقشة مسألة نالت اهتمام الساسة والمفكرين.
- ✓ تحقيق فائدة عملية إلى جانب التأصيل المعرفي، فمن خلال هذه الدراسة يمكننا إظهار انه يمكن للشعوب والمجتمعات ذات الطابع القبلي التي تهدف إلى تحقيق بناء دولة ديمقراطية أنه

يمكنها ذلك بما يتلاءم وخصوصياتها الاجتماعية التقليدية، دون أن تسمح بتهميش قبيلة أو اضطهادها أو انقسام أو انفصال.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها في دراستنا هذه ما يلي:

1) "إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية: الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي"،[1] أين تناول مناقشة أزمة الصراع القبلي في ليبيا والتجييش القبلي بعد التصعيد الخشن في ليبيا بعد الثورة بتغذية من قوى إقليمية ودولية، وكذا دراسة التوزيع المناطقي للقبائل وموقعها خلال نظام معمر القذافي وما بعده، وتم التطرق إلى معضلة مأسسة السلطات في ليبيا واستمرار ظاهرة العنف و العنف المضاد بين القبائل الليبية والتي عرقلت مسار بناء الدولة وإعادة الإعمار، وتم في الختام التطرق إلى التحديات التي تواجه ليبيا على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والأمنية في ظل تعقيدات الداخل واستقطابات الخارج.

2) "لـــيبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة"[2] للأستاذ يوسف محمد جمعة الصواني، حيث حاول هذا الكتاب الاقتراب من تاريخ ليبيا السياسي المعاصر والذي يُحدّده من سنة 1969، حيث يحاول من خلال تحليل خلفيات المشهد الذي أوصل إلى إسقاط نظام معمر القذافي والتفاعلات الداخلية التي رافقت العملية ، مُبرزًا بعض الأبعاد التي ساهمت في تعثر التجربة أهمها:ضعف وهشاشة المؤسسات الموروثة عن النظام السابق والتحديات التي واجهتها المؤسسات الانتقالية نظرا لهشاشة المقومات البنيوية للدولة الليبية، بالإضافة إلى

---

[1] مليكة بوضياف، **إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية: الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي**. مجلة أكاديميكا، العدد الخامس، جوان 2016.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

التحديات الأمنية التي أدت إلى تعثر التجربة، منتهيًا بالتعرف على محددات وتحديات عملية الانتقال الديموقراطي وآفاقها في ليبيا.

3) ومن بين المقالات المهمة حول ليبيا المقال المنشور بالمجلة الفرنسية للسياسة الخارجية (revue de politique étrangère) الصادرة عن معهد السياسة الخارجية بعنوان (les enjeux de chaos libyen)، حيث خلصت الدراسة لوضع ليبيا سنة 2015بالانقسام الشامل جغرافيًا ومُجتمعيًا واقتصاديًا وبالأخص سياسيًا مع وجود حكومتين تستندان إلى فصيلتين مسلحتين، فالملاحظة الأولى هي الانهيار الكليّ لهذا البلد المغاربي والذي يُصاحبه انتشار كبير للتهديدات الجديدة أهمها الإرهاب العابر للحدود و الهجرة غير الشرعية، مما يفرض حسب الدراسة تدخل الأطراف الخارجية لإيجاد حلول للأزمة الليبية.

4) ودراسة جون دافيسdavis john الموسومة بعنوان:"القبيلة والثورة في ليبيا" والتي هدفت إلى بيان العلاقة بين القبيلة والدولة، وتصور الليبيون حول أفكار معمر القذافي في مجتمع اللادولة إلى تجسد في اعتبار القبيلة بديلاً للدولة والسلطة، وتوصلت الدراسة إلى أن الليبي يشعر بأن علاقة الدم والقرابة تتسم بالديمومة والثبات في المجتمع الليبي وتسمو على علاقة الفرد الليبي بالدولة.[1]

5) وكذا أطروحة الدكتوراه للأستاذة بن بتقة نور الهدى الموسومة بـ"إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016"[2] المناقشة سنة 2017 بجامعة الجزائر 3 بقسم الدراسات الدولية، والتي تناولت معضلة الفشل الدولاتي بالتركيز على البيئة الداخلية من خلال التطرق إلى معطى القبيلة وإشكالية غياب التوافق الوطني وتعطل مسار

[1]Davis john, **Libyan politics, tribe, revolution**. London: l.b, tauris serie, 1997.

[2]نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي(2012–2016)**. أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2017/2016.

مقدمة

الانتقال الديموقراطي في ظل خاصة التدخلات الخارجية من قبل قوات الحلف الأطلسي، غير أن الدراسة انطلقت من الجذور التاريخية لنظام حكم معمر القذافي قبل 42 سنة من تاريخ الثورة وتوقفت الدراسة عند سنة 2016 أي اقتصارها على الخمس سنوات الأولى التي تلت ثورة فيفري التي أطاحت بنظام معمر القذافي، وخلصت إلى تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على فشل عمليات البناء المؤسساتي في ليبيا، وحللت الصراع القبلي في ليبيا بعد الثورة وعددت أسباب فشل محاولات التسوية السلمية للمسائل السياسية والأمنية العالقة.

منهجية الدراسة

هذه النوعية من المواضيع تتطلب استخدام مجموعة من الإقترابات والمناهج:

1/الاقترابات

إقتراب الاقتصاد السياسي:

وهو الاقتراب الذي سيقربنا أكثر من الظاهرة من خلال البحث بالتوازي بين الجانب الاقتصادي بالتركيز على التنمية غير متوازنة في ليبيا خلال فترة معمر القذافي واللاعدالة في توزيع الثروات والقيم المادية من خلال المشاريع التنموية الاقتصادية، إلى جانب التركيز على قراءة تحليلية للتفاوت الطبقي في ليبيا والذي غذى ظاهرة الصراع القبلي في ليبيا طيلة عقود من الزمن، إلى جانب أنه حرّك المطامع والمطامح الأجنبية للاستثمار في ليبيا وزرع بذور التفرقة والانفصال لدى الجماعات المهمشّة الهامشية في مقابل القوى المركزية، كما سيتم الاستعانة بالجانب السياسي من أجل التشخيص للتوزيع السلطوي للقيم و الامتيازات والمكاسب والمناصب، فضلا عن دراسة إشكالية مأسسة السلطة بعد الثورة وبعد 10 سنوات من تاريخها وبروز معضلة الانتقال الديموقراطي في ليبيا، إلى جانب دراسة المفاهيم السياسية على غرار الشرعية، الثقة، الدولة وظاهرة الصراع التي تتمحور حول تعظيم المنفعة والمصلحة.

الاقتراب المؤسسي: يولي أهمية كبرى للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، يربط كل ذلك بالقواعد الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة، فالمؤسسات السياسية أصبحت تحظى

بأهمية كمحدد للسياسات العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية.[1] وعلى هذا الأساس سيتم في هذه الدراسة البحث في الخصوصية الليبية والطابع القبلي وظاهرة الصراع واعتبار القبيلة مؤسسة قاعدية اجتماعية وسياسية غير رسمية في مواجهة المؤسسة الحديثة (الدولة) والبحث في إشكالية التعصب للقبيلة والانتماء للمؤسسات التقليدية الاجتماعية الضيقة بإعلاء سمات الدم والقرابة والطاعة لشيخ القبيلة وتفضيل الانتماء القبلي على حساب الوطنية و الولاء للدولة.

اقتراب صنع القرار: هو إطار فكري يُساعد الباحث والمحلّل على التعرف العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه، فالقرار السياسي مجموعة من الأنشطة والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف، بغية تغييره أو تعديله، والسلطات السياسية تختار بديلا من مجموعة البدائل المتاحة قصد حجل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متأزمة.[2]

وقد قدم ريتشارد سنايدر(Richard C. Cnyder) في قوله:"إننا نحن بصدد تحديد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة... ولذلك فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها» وذلك بالخروج من النظرة المجردة للدولة بمعنى دراسة الأطراف الفاعلة داخل النظام والمؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي سواء كان ذلك من طرف فرد أو جماعة من الأفراد أو ما يسم بالهيئة القرارية، وهذا ما يؤكده جوزيف فرانكيل في كتابه "صنع السياسة الخارجية" على أن قرار الدولة لا يصنع من طرف الدولة ولكن من طرف الأفراد أو مجموعة من الأفراد، كما اقترح لتحليل العوامل التي يأخذها صناع القرار بعين الاعتبار مجموعة من العناصر، ويتمثل الإطار النظري **لسنايدر** في:[2]

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر: 1997.ص ص 120، 121.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 156، 157.

✓**البيئة الداخلية:** من ناحية المتغيرات الديموغرافية أو السكانية، فيمكن القول أن وجود **الأقليات** داخل الدول يؤثر بشكل أو بآخر على عملية صنع واتخاذ القرار بداخلها.

✓**البيئة الخارجية:** حيث أن للبيئة الخارجية تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي.وتتمثل متغيرات البيئة الخارجية في الوضع السياسي الدولي بمعنى تأثير الوضعية العامة للنظام الدولي كسياسة القطب الواحد أو تعدد الأقطاب وغير ذلك، إضافة إلى متغير المنظمات الدولية، كما أن متغير المصالح الاقتصادية يلعب دور وتأثير أيضا في عملية صنع القرار حيث أن الدول التي تملك المواد الأولية تسعى دائما إلى اتخاذ قرار يقضي بتأييد الدول التكنولوجية بالمقابل امتلاك الدول العربية للبترول يؤدي بالدول غير المنتجة له اتخاذ قرار يقضي بضرورة التعاون معه، ولذلك يركز سنايدر على انه من المهم معرفة العمليات والتفاعلات التي يتبعها للوصول إلى القرار وان العوامل التي تؤثر على صناع القرار هي في النهاية لا تخرج عن ثلاثة متغيرات: البيئة الداخلية والخارجية وعمليات صنع القرار.[1]وقد لخص سنايدر تفاعل على مستوى الحكومات وتفاعل على مستوى غير حكومي، وتفاعل على مستوى حكومي وغير حكومي.

وانطلاقًا مما سبق يتبين أن هذا الاقتراب مهم جدًا في البحث والدراسة من خلال تسليط الضوء على آليات عمليات صنع القرار في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي وكذا القراءة التحليلية لمخرجات الحكومات المؤقتة وكذا التمحيص لنتائج الانتخابات الليبية والتشخيص لعملية الفعل ورد الفعل من البيئة الداخلية والخارجية هذه الأخيرة بفواعلها الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على عملية صنع القرار في ليبيا.

-اقتراب الدولة والمجتمع: هو الاقتراب الذي يُساعد في الباحث في فهم وتفسير العلاقة بين الدولة ومختلف تكوينات المجتمع سواء أكانت في حالة سوية أو في حالة صدام وصراع، بالتركيز على الحالة الليبية التي تم فيها الإقصاء الانتقائي والاحتكار السلطوي إلى جانب التعسف في

استعمال السلطة، بالإضافة إلى تحديد الخلفيات للتحول السياسي في ليبيا وأسباب تعثر التحول الديموقراطي بها بعد عشر سنوات كاملة من تاريخ الثورة، وحسب المفكر ميغدال فان الدولة ينبغي أن تكون تعبيرا عن التكوينات والقوى الاجتماعية في مجتمعها وهو ما سيقودنا للبحث في أسباب الفشل الدولاتي في ليبيا بالتركيز على الكيانات الاجتماعية (القبائل الليبية) والتفاعلات بالتركيز على ظاهرة الصراع.

-الاقتراب السلوكي:

إن كان الاقتراب المؤسساتي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع التأثير في العملية السياسية إلا انه ينبغي اخذ دور الأفراد والقيم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار،[1] ولهذا فدراسة السلوكيات المعبرة داخل النظام السياسي خلال سواء سلوكيات مؤسسات داخل النموذج أو سلوك نخبة من أهم المميزات. فالاقتراب السلوكي يركز على سلوك الجماعة (القبيلة الليبية) فضلا على دراسة التفاعلات و التشخيص في أسباب الصراعات بين القبائل الليبية ، فضلا عن محاولة الإلمام بجوانب سلوك النخب السياسية الليبية وكذا سلوك وتحرك الفواعل الدولية.

2/المناهج:

المنهج:(méthode)مجموعة منظمة من العلميات التي تسعى لبلوغ الهدف، وهي الطريقة والتصور وتنظيم البحث.[2]وهو عبارة عن مجموعة العلميات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، فهو ضروري للبحث وهو ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد، مساعي، أسئلة وفرضيات البحث، غير أنّ المنهجية (méthodologie) تعني حسب "جاك أرمن" على أنها مجموعة المراحل المرشدة التي توجه التحقيق والفحص العلمي.[3] كما أنّ المنهج هو

[1] محمد شلبي،**المرجع سابق الذكر**. 124.

[2]موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمية في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**. تر : بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2044، ص ص 98، 99.

[3]رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**. الجزائر: زاعياش للطباع والنشر،2012، 167.

مقدمة

الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة.[1]

ونظرا لعدم إمكانية الاقتصار على منهج واحد للبحث والدراسة الأمر الذي استدعى استخدام مجموعة من المناهج البحث العلمي التي تساعد في تقديم المعلومات على أحسن وجه ولذلك نستعمل المناهج التالية:

- **المنهج المقارن:** سيفيد هذا المنهج في المقارنة بين واقع القبيلة في ليبيا خلال فترة نظام معمر القذافي وما بعد الثورة، فضلا عن محاولة التمحيص بالقراءة التحليلية لدور القبيلة ومكانتها خلال الفترتين المذكورتين، إلى جانب المقارنة بين تحركات ومخرجات الحكومات المتعاقبة على ليبيا، فضلاً عن دراسة توجهات الحكومتين والجيشين النظام والفوضوي باستخدام المنهج المقارن.
- **المنهج التاريخي:** والذي يتم توظيفه في شكل تقصي للحقائق التاريخية بالعودة إلى الماضي بغية الشرح والتفسير وإمكانية التنبؤ لموضع الظاهرة محل الدراسة ومستقبلها على ضوء خبرات الماضي وظروفه.
- **منهج تحليل المضمون:** سيتم الاستعانة بهذا المنهج من أجل تحليل المنظومة التشريعية في ليبيا وقراري مجلس الأمن بالأمم المتحدة 1970و 1973 بالتدخل عسكريا في ليبيا، إلى جانب دراسة القوانين المتعلقة بليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي وبروز مؤسسات المجتمع المدني التي فاقت الـ3000 تنظيم غير رسمي، وهو الشيء الذي يستدعي منا الاعتماد على هذا المنهج.
- **منهج تحليل الجماعة:** بما أنّ المتغير المستقل في الدراسة هو القبيلة وظاهرة الصراع والتي تعبر عن سلوك ومخرجات الجماعات القبلية استندا إلى "العصبية القبلية" و"القبيلة

[1] عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**. ط 3: الكويت. وكالة المطبوعات، 1977، ص 5

السياسية" الذين تربط أفرادها بعلاقة الدم والنسب والعرق والثقافة ودورها في الحياة السياسية، الأمنية والاقتصادية وعموما مدى فعاليتها في إسقاط نظام معمر القذافي شهر أكتوبر 2012 وموقعها الايجابي أو السلبي في عملية البناء الدولاتي في ليبيا بعد عشرة سنوات من تاريخ إسقاط النظام السابق،وسيتم الاستفادة من هذا المنهج في تفسير ظاهرة الصراع القبلي في ليبيا من خلال دراسة الجماعات القبلية والنسيج القبلي في ليبيا والسياسات التوزيعية للنظام السابق.

-هيكلية الدراسة

إن دراسة موضوع "الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011"، تستلزم منا وضع خطة واضحة ومحدّدة المعالم من أجل جوانب الدراسة وحيثياتها بُغية الإجابة على الإشكالية ومن خلال اختبار مجموعة من الفرضيات، ولهذا وضعنا خطة تتكون من أربعة (04) فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لدراسة حاولنا من خلاله ضبط المتغيرات من الصراع والقبيلة وبناء الدولة بعد الثورة من خلال بناء تصور نظري لمفهوم الصراع القبلي بالتطرق إلى مختلف المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الصراع وكذا تناول المفاهيم المشابهة لمفهوم القبيلة والمرتبطة بها من العشيرة والعصبية والأمة والطائفة والتعصب ومعضلة بناء الدولة وعملية الإنتقال الديموقراطي، حيث تم الاعتماد على وصف وتحليل وتفسير الظاهرة الصراعية وفقا لعدة مقاربات، فقد حاولنا مفاهيميا دراسة صراع القبيلة– الدولة وإشكالية مأسسة السلطة بمجتمعات ما بع الثورة من خلال التعريج إلى مشكلة الانهيار الدولاتي وتراجع قيم الولاء والشرعية لصالح القبيلة بدلا من الدولة.

أما الفصل الثاني فقد انطلقنا مباشرة لدراسة الحالة الليبية، بداية من البحث في إشكالية الصراع القبلي في ليبيا قبل وبعد الثورة من خلال تحليل العلاقة بين الدولة و القبيلة في ليبيا قبل 2011 بدراسة مكانة القبيلة في عهد نظام معمر القذافي، فضلا عن التطرق للنسيج القبلي

والانتشار المناطقي وكذا ظاهرة الصراع في ليبيا من خلال تتبع خلفيات والمسار، كما بحثنا في المظالم التوزيعية لصانع القرار الليبي والاحتكار السلطوي للقيم من مناصب ومكاسب، إضافة إلى التطرق لواقع الشرعية في ليبيا وإشكالية التداول على السلطة إلى بروز معضلة تطور العنف و العنف المضاد بين النظام السياسي الليبي والثوار بداية من 17 فيفري 2011 والتي أدت إلى سقوط نظام القذافي.

وضمن الفصل الثالث تم البحث إشكالية بناء الدولة في ليبيا بين الصراعات القبلية وتداعيات التدخلات الخارجية من خلال مناقشة تأثير البعد القبلي على مسار الانتقال الديموقراطي ودراسة جدلية تعطل العمليات السياسية (الانتخابات الليبية) في ظل بروز الاستقطابات القبلية الداخلية والفوضى الأمنية وكذا التجاذبات الفوق الوطنية من قوى إقليمية ودولية ودورها في التهدئة والتصعيد للأزمة الليبية. فضلاً عن التطرق إلى البيئة الخارجية بالتركيز على التدخلات الأجنبية عسكريا في زمن الثورة من قوات حلف الشمال الأطلسي التي رجحت الكفة للثوار، فضلا عن التحدث عن موقف جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وكذا سلوكات الدول الإفريقية و العربية على حدى.

أما خلال الفصل الرابع والأخير سيتم التحدث عن الفشل الدولاتي في ليبيا بعد 10 سنوات من الثورة من خلال دراسة واقع المتغيرات الوطنية والدولية بالتطرق إلى أزمة الثقة والفوضى في ليبيا وكذا معضلة الولاء والانتماء في ليبيا وإشكالية أولوية الحكم في ليبيا في ظل الانقسام بين الشرق والغرب ومخاوف وتهديدات الاتجاه نحو النظام الفيدرالي في ليبيا بإيعاز وتحريض من دول أجنبية جارة ومن خارج القارة الإفريقية وتشريح واقع ومستقبل التدخل العسكري التركي في إنهاء الأزمة الليبية، وختمنا الفصل بالتطرف إلى الاستراتيجيات المتاحة من أجل إدارة مرحلة ما بعد الصراع من خلال الاتجاه إلى الديموقراطية التوافقية من خلال الحوار الليبي الليبي وتبني المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية كسبيل لتحقيق الاندماج الوطني.

مقدمة

– الإطار المفاهيمي:

الصراع: اتفق علماء التنظير في العلاقات الدولية على أنّ الصراع، ظاهرة معقدة متشابكة، فهو لا يمثل سوى تعارض في المصالح والأهداف والقيم بين أطراف الصراع والبحث في الصراع يقوم على توجيه نسقي أنّ الحياة الاجتماعية كلها تتكون من تفاعل داخلي وبين النظم الاجتماعية فالصراع عمومًا يُشير إلى موقف تكون فيه الأطراف على وعي بإمكانية عدم التوافق لموضعهما فهو أكبر من أن يكون تنافسًا، ويتنوع إلى صراع عنيف أو غير عنيف ومن الناحية المادية شامل أو محدود[1].

القبيلة: إنّ القبيلة هي إحدى أشكال التنظيم الداخلي للعرقية خاصة في الدول النامية، فالقبيلة في الأساس تقوم على رابطة القرابة، التي تعتبر علاقة اجتماعية مستندة إلى رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة بالزواج أو المصاهرة.[2]كما احتلت القبيلة مكانة هامة في البناء الاجتماعي الليبي ويرتبط الفرد الليبي بالقبيلة ارتباطا وثيقا وتتأثر جميع أنشطته بمكانتها في داخلها ويزاول مختلف الأنشطة تحت رعايتها وفق قواعدها غير المكتوبة. فالبنى التقليدية ويُقصد بها تلك الأشكال من التنظيمات الاجتماعية السابقة في وجودها على الدولة، عل غرار القبيلة والعشيرة.[3]

الفشل الدولاتي:الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني غياب للمؤسسات وغير قادرة لا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها ولا على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي وحكومته غير الشرعية هذه الحكومات لا يهمها تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. كما أنها تعاني عدد من الأزمات التي تحول دون قيام الدولة بوظائفها على أكمل وجه وتتمثل هذه الأزمات حسب لوسيان بايفي: «أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة الهوية، أزمة المشاركة

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**. دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 25.

[2] محمود أبو العينين، **إدارة وحلّ الصراعات العرقية في إفريقيا**. ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، ص16

[3] رحال بوبريك، **زمن القبيلة: إشكالية السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2012، ص 09

السياسية، أزمة الاستقرار، أزمة تنظيم السلطة.[1] ولقدكان أول من تحدث عن تعبير الدولة الفاشلة (FAILED STATE)هو الكاتب الكندي مايكل ليقانيتفM. LGANTIEفي كتابه (HONOR THE WARRIORS)تناول فيه لوردات الحرب والميليشيات والجيوش النظامية في إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى.[2]

– صعوبات الدراسة

تكمن الصعوبة الوحيدة للدراسة في أنه موضوع حيوي ومستجدّ ويحمل كل يوم الجديد على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية والأمنية سواء في البيئة الداخلية الليبية أو من الفواعل والقوى المؤثرة من البيئة الخارجية كونه يضم شبكة من التفاعلات المتشابكة والمعقّدة، مما يجعل من الصعب التنبؤ على المدى البعيد وبشكل دقيق في مستقبل الظاهرة محل الدراسة، إلا من خلال الاستشراف على المدى القصير والمتوسط في ظل المعطيات الراهنة والجارية.

[1] اسماعيل بوقنور، **التخلف السياسي في الدول العربية**. دفاتر السياسة و القانون، العدد التاسع، جوان 2012، ص 21

[2] رمضان زبيري، **العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2012، ص174.

الفصل الأول

الفصل الأول: الصراع القبلي وبناء الدولة في مجتمعات ما بعد الثورة: مقاربة مفاهيمية

تصطدم مجتمعات ما بعد الثورات بالعديد من الأزمات الداخلية التي تُعيق عملية إعادة بناء الدولة، خاصة في حال ليس فقط سقوط النظام السياسي، بل حتى بسقوط المؤسسات السياسية للدولة، ويُعد الصراع بين القوى والتنظيمات الاجتماعية التقليدية (القبائل) أحد أهم العوائق التي تُقلق الحكومات الانتقالية و التي تؤثر بشكل مباشر على عملية الانتقال الديموقراطية خاصة في ظل هشاشة البنى التحتية اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيًا وحتى أمنيًا، كما أن عملية إدارة هذا الصراع أو حلّه تحتاج إلى وجود سلطة تتميز بالإكراه المادي المشروع وتحظى بالشرعية و المشروعية وهي الكيان السياسي المسمى الدولة في ظل أسس ديموقراطية قوامها المواطنة والمساواة أمام القانون.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الصراع القبلي

تُعرف حالة الصِدام بدل التوازن والتعاون في العلاقات البينية بالاضطراب في السلوكات أو الثبات على مخرجات تتصف بالتوتر مع الطرف الآخر دون التوافق، وقد تتطور هذه الظاهر إلى حالة الصِراع بدلاً من التنافس، والصراع يحمل تفاعل بين طرفين أو أكثر باستخدام وسائل وأساليب خشنة وناعمة ضمن نطاق جغرافي مُعين ولهدف مُحدد يتميز بالندرة والحاجة والقيمية، ومن بين الصراعات المطروحة في حقل العلوم السياسية هو الصراع القبلي الذي يميز الصراع بين القبائل في ظل تعدد الولاءات الفوقية والانتماءات التقليدية الاجتماعية، ومن أجل فهم الظاهرة أكثر والتعمق في متغيراتها وكذا اتجاهاتها تمت هذه الدراسة البحثية المفاهيمية كتمهيد للبحث العلمي.

المطلب الأول: تعريف الصراع

تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم الألفية الثالثة توازيا مع أطروحات المدرسة البنائية التي تركز على دراسة العلاقة بين الوحدات السياسية (الدول) وكذا الهوية بالتركيز على مؤشر الصراع ليس بين الدول، بل داخل الدولة الواحدة بمناقشة الصراعات والنزاعات الثقافية والانتماءات القبلية العرقية.[1] ويمثل وجوده أحد معالم الواقع الإنساني، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى النشأة الأولى للإنسان، في مستوياته المختلفة فردية كانت أم جماعية، وفي أبعاده المختلفة نفسية كانت أم ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.[2]

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر، الدار الخلدونية، 2007، ص 322.

[2] ريناس بنافي، **ظاهرة الصراعات الاثنية: الصراع الكردي في العراق نموذجًا**. مجلة الحوار المتمدن الكترونية، العدد 3960، 18أفريل 2018، 09.55 صباحًا. http: //www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=339336

من بين نظريات النزاع أو الصراع المتنوعة والتي تتماشى مع تنوع معاني كلمة "الصراع"، هنالك خطّ رئيسي يفصل ما بين تلك النظريات التي تتعامل مع النزاعات على أنها حالة مرضية وتسعى إلى معرفة أسبابها و علاجها، وتلك التي ترى أن النزاعات أمر لا بُدّ منه، وتعمل على دراسة السلوك المرتبط به...إنّ النزاع الخالص الذي تكون فيه مصالح الخصمين متعارضة بشكل كامل، كما أنّ إستراتيجية النزاع تعني تبني الرؤية القائلة بأنّ اغلب حالات النزاع هي في أساسها حالات مساومة، تعمد فيها كثيرا قدرة مشارك واحد في تحقيق أهدافه على الخيارات والقرارات التي يتخذها المشارك الآخر.[1]

كما أنّ الصراع يعني التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية، وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الضرر بالطرف الثاني مع السعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته.

ويحمل الصراع في مضمونه الجلي مفهوم العنف، وتتوقف شدة الصراع على نوع العنف المستخدم فيه، فمفهوم الصراع أوسع من العنف، بل وأنّ العنفَ هو أحد أشكال التعبير على الصراعِ، فوجود العنف السياسيّ هو دليلٌ على غيابِ الاستقرارِ السياسيِ الذي يعني وضعية تتسّمُ بالتغيير السريعِ، غير المنضبط وغير المتحكم فيه، وبتزايد العنف السياسيّ وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي، ومن عناصر الاضطراب السياسي اللجوء المتزايد لاستخدام العنف، عدم احترام القواعد الدستورية وانهيار شرعية مؤسسات النظام السياسي. ومن هذا المنطلق يعتبر العنف السياسي مفهوما مركزيا لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي.[2]

ولم يُحدّد روبرت نورثRobert north الفرق بين مفهومين الصراع والنزاع، حيث استعملهما كمترادفين عندما لخّص النزاع بين الدول في سياسة دفاعية وأفعال وتحركات لحماية

[1] توماس شيلينج، **استراتيجية الصراع**. تر: نزهت الطيب، أكرم حمدان، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص13.

[2] إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 35.

أمنها السياسيّ والاقتصاديّ والتي تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديدٌ لأمنها، وكردِ فعلٍ منها تقوم هي الأخرى باتخاذِ إجراءاتٍ مماثلةٍ لحماية أمنها وهو ما يُثير حفيظة الدول الأولى فتتخذ تدابير وقائية إضافية وترد الثانية بالمثل، وهكذا في سلسلة في الفعل ورد الفعل، ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه.[1]والنزاع عموما هو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق للمصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعينة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.[2]

وانطلاقًا من هذا التعريف الأخير للنزاع والتعريف الأول للصراع، فانه يمكنُ القولُ على أنّ التعبير على الصراعاتِ بالنزاعاتِ مطروحا بقوة في أدبيات الدراسة، على اعتبار أن هنالك تضارب بين مصالح الجماعات المحلية المتواجدة على إقليم الدولة القطرية الواحدة، والتي تسعى البعض منها إلى الانفصال والاستقلال كتعبير منها على رفض الوضع القائم مما يدخلنا في حالة من الصراع بين مختلف هذه الفواعل المؤيدة والمعارضة.

كما أنّ التنافس الإداري والسياسي قد يكون سببًا لنشوء الصراعات القبلي، فالإرث التاريخي والقبلي أعطى قبيلة أرضا محددة تعرف بالدار أعطي الإرث القبيلة صاحبة الدار الحق في السيادة ولعب الدور السياسي والإداري على دارها واستخدام الموارد الموجودة بها، فهنالك العديد من المجموعات القبلية هاجرت لمناطق أخرى أي لديار أخرى، هذه الهجرات حدثت بسبب الحر وللبحث عن الموارد الطبيعية، فالإرث القبلي المتعارف عليه لا يعطي الحق لهذه المجموعات المهاجرة أو القادمين الجدد في امتلاك هذه الأرض أو حتى لعب أي دور سياسي وإداري الأمر الذي أدى بها إلى الدخول في الصراعات.[3] وسبب الصراع بين الأطراف المتفاعلة يكون للتمتع بالنفوذ وكسب القوة أو السيطرة على الملكية المنقولة وغير منقولة أو إشعال المناصب أو المواقع الإدارية والتنفيذية أو امتلاك الجاه، علما أن التنافس يكون على الأشياء النادرة والقليلة والمحدودة وليس بما كان السيطرة عليها والتحكم فيها، لذا يوجد دائما تنافس

[1] حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة تحليلية**.الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، ص11.

[2] ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص 293.

[3] أدم الزين محمد، **رؤى حول النزاعات القبلية في السودان**. معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، 1998، ص249.

وصراع بين الناس للاستحواذ على الثروة والنفوذ والمواقع الاجتماعية والسياسية القليلة والنادرة والمحدودة.[1]

فالصراع يتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي التحرك(action) والخلافات (incompatibility) والمحركين (actors)، ويُعرف الصراع على أنه وضع اجتماعي يكافحُ فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة.[2] والصراعات ظاهرة ديناميكية باعتبارها ردة فعل بقوم بها أحد الأطراف نتيجة لتحرك معين من طرف آخر، وهو ما يؤدي إلى تحركات أخرى يدفع بالصراعات إلى مرحلة التصعيد الأخير فالصراع عبارة عن سلسلة أحداث متصلة يصعب تحديد أي من الطرفين يتحمل المسؤولية الأكبر عما يجري.[3]

فالبحث عن تعظيم الثروة المادية أو المعنوية بين أطراف المجتمع الواحد (الدولة) في ظل عاملي الندرة والقيمة وكذا الحاجة من شأنه أن يُحول التنافس إلى صراع بين العناصر المتفاعلة وهو ما من شأنه أن يجعل كل طرف يرغب في تعظيم المصلحة على حساب الطرف الآخر في صراع قد يكون صفري إقصاء (العُنف) للطرف الآخر من خلال أساليب وميكانيزمات تتجه إلى العنف والفوضى أكثر من السلمية والاستقرار وكذا التوازن في العلاقات البينية خاصة في حال طول المدة الزمنية للصراع مقارنة مع قصر عمره على حسب قوة كل طرف.

---

[1] نذير زريبي، **الوجيز في علم الاجتماع: نظريات اجتماعية**. منشورات ليجوند، 2011، ص 145.

[2] بيتر فالنستين، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي**. تر: سعد فيصل السعد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص35.

[3] بيتر فالنستين، **المرجع نفسه**، ص58.

الشكل (01): مخطط تفصيلي دمج مفاهيم عملية التسوية للصراع

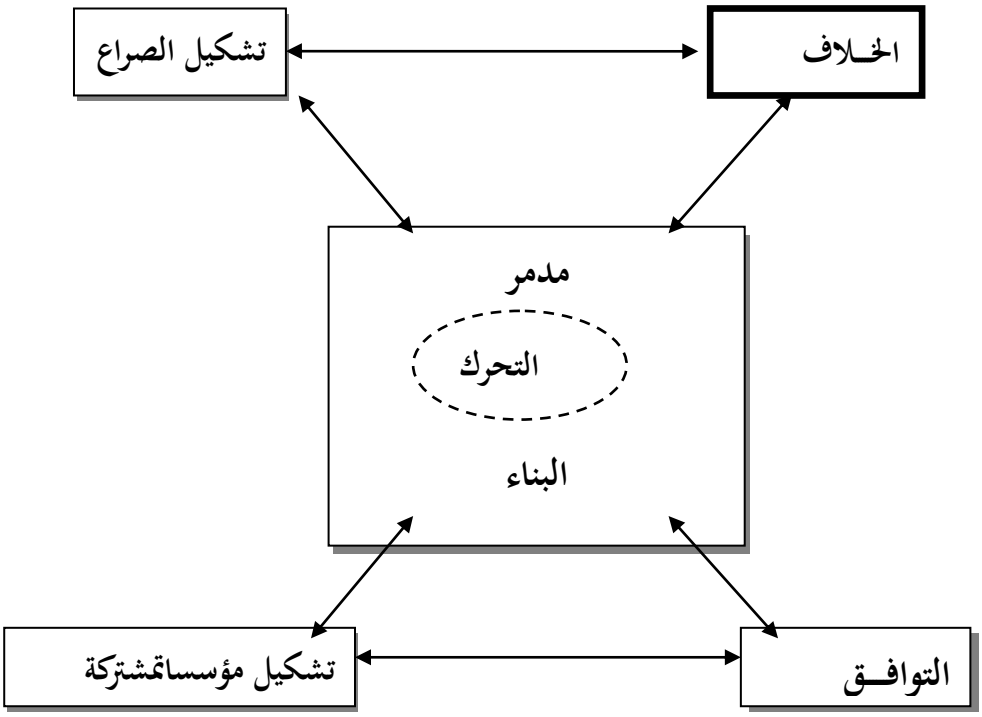

المصدر: إعداد الباحث بناءا على ما سبق

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بظاهرة الصراع

ارتبطت بعض المفاهيم بمفهوم الصراع إرتباطًا وثيقًا، والتي أصبحت تُستعمل في الكثيرِ من الأحيان كمتلازمين وحتى كمُترادفين في الخطاباتِ الرسمية وغير الرسميةِ، غير أنّ المفاهيم في حقل السياسة عامةً تحتاج دومًا إلى ضبط معرفي ومفاهيمي دقيق جدًا من خلال تحديد أبعاد التشابه ومستويات الاختلاف مع بعض المفاهيم التي لصقت بمفهوم الصراع وذلك لعدة اعتبارات وظروف تاريخية، سياسية، اقتصادية وحتى إيديولوجية.

أولاً: الثورة

تُعرف **الثورة** أنها التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريًا وجوهريا من نمط سائد إلى نمد جديد، ليتوافق ذلك مع القيم والأهداف التي قامت من أجلها الثورة.[1] وهو ما يؤكد أن الثورة تتسم بالفجائية وعدم التخطيط لمحركيها ولا تكون ثمارها تغييرات جزئية، كما أنها لا تقتصر على أمور جانبية دون غيرها، فهدفها التغيير الكلي والشمال للمؤسسات القائمة بمجتمع ما في مجالات الاقتصاد والسياسة واستبدال الوضع القائم بوضع آخر مُغاير تمامًا للسابق، دون أن يتم تحديد طبيعة التغيير إن كان يتجه نحو الأحسن أو الأسوء، وهو ما يطرح الكثير من الغموض والضبابية حول مستقبل الثورات، فالتنبئو بمستقبل الثورة صعب، بل شبه مستحيل، خاصة في ظل أن البيئة محل الثورة تُصبح مفتوحة لمختلف الفواعل داخليا وخارجيا للتدخل بشكل أو بآخر في ظل عدم الاستقرار والفوضى التي يُسهل اختراقها، خاصة بدايتها نظرا لصعوبة تحديد منحى الثورة وخباياها، كونها ظاهرة سريعة ومتقلبة ومجهولة النتائج والعواقب.

فالثورة هي ردّة فعل عنيف، فجائي وغير مخطط له ويهدف إلى إحداث تغييرات عميقة وجذرية في منظومة الحُكم عمومًا ولا تمس قطاع معين بذاته، من خلال استهداف التغييرات الجذرية على مستوى أعلى هرم السلطة بالدولة القطرية هيكليًا ووظيفيًا للتوافق مع الطموحات

[1] شعبان الأسود، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**.مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 47.

المعلنة والمطالب المرفوعة. فنجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة.[1] بهذا المفهوم فإن الثورة هي تحصيل حاصل لردود أفعال لم تلق الشرعية والمشروعية في وقت سابق من قبل المحكومين الذين يندفعون إلى تبني التغيير الفجائيّبقرار مُجبر وغير مُخير من أجل تغيير الأوضاع المعاشة وإسقاط منظومة الحُكم القائمة هيكليا ووظيفيا والتطلع إلى مستقبل أفضل من خلال البحث عن تغيير نظام الحُكم وكذا العمليات السياسية.

فالثورة تُعبر عن أحداثٍ نادرةِ الوقوعِ نسبياً، ولكنها هامة من الناحية التاريخية يتم من خلالها قلب النظام السياسي والاجتماعي كلية، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة، ثم يتم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة، ومن الصعب التمييز بين الثورة السياسية والتمرد، فالثورة يجب قصرها على الحالات التي تحاول فيها الصفوة الحاكمة الجديدة أن تجري تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي لمجتمع ما بعد الثورة، بينما يُطلق مصطلح التمرد على الاضطرابات المحدودة التي تقوم على إحلال جماعة حاكمة محل أخرى، ولهذا يمكن أن يتحول التمرد إلى ثورة بصفة تدريجية.[2]

فالثورة تحمل في طياتها في أغلب الأحيان الدموية والعُنف واستخدام الأسلحة في صور للبُعد التام عن السلمية، فضلاً عن الرغبة في بناء اجتماعي وسياسي جديدة مُغاير لسابقه وتقودها مختلف أطياف المجتمع في حين الثورة السياسية تقودها النخبة في حين التمرد يميل الاضطراب و الفوضى المحدودة الزمن و المكان و الغايات وحتى المحركين، ويتجه هذا المفهوم لمفهوم الانقلاب خاصة إذا ما قادته العسكرتارية أو فرق من الجماعات المجتمعية التي تملك القوة المالية أو العسكرية أو المادية والتي لا تمثل عامة المواطنين.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1979، ص870.

[2] جوردان مرشال، **موسوعة علم الاجتماع**. تر: محمد محمود الجوهري وآخرون، المجلد الأول، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2000، ص473.

ويرى "بيتر أمان" أن الثورة هي انكسار مؤقت أو طويل الأمد لاحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوبا بانخفاض الطاعة[1]. وينقلب مفهوم الثورة إلى المدلول العنفيّ أكثر منه السلميّ، وتعني الانفجار الحركي العنيف، وترمي إلى قلب النظام القائم واستبداله بنظام جديد، وينطوي هذا الانفجار العنيف على تحد الوظيفة الحكومية الرئيسية، لأن الحكومة هي القيمة على القوة المنظمة في المجتمع، والثورة تحرمها منها ولو بصفة مؤقتة من هذه الوظيفة.[2]

فالثورة من أعمال العنف، يتخذ صورة النضال المسلّح، يقوم به جانب من الشعب اتجاه حكومتهم خروجا عن قوانينها، مما يُعرقل ممارستها لسيادتها، والثورة تعتبر وضعا وسطا بين الانقلاب والعصيان والتمرد من ناحية، وبين الحروب الأهلية من ناحية أخرى، تقوم بها قطاعات كبيرة أو طبقة من طبقات المجتمع بتغيير الوضع في الدولة بالقوة وإحلال تغيير جذري في هيكلية المجتمع وأهدافه.[3]

كما أنها (الثورة) هي انقلاب جذري في حياة المجتمع، يؤدي إلى قلب النظام الاجتماعي وتوطيد نظام تقدمي جديد ناقلة السلطة من أيدي طبقة رجعية إلى طبقة تقدمية، ويتم هذا الانتقال عبر نضال طبقي حاد غالبا ما يأخذ شكل الحرب الأهلية ولا يمكن أن تسمى كل إطاحة بالقوة لطبقة ما من الطبقات بالثورة، وتعرف الثورة أيضا بأنها شكل من أشكال العنف يتخذ صورة نضال مسلح يُقام من جانب الشعب في وجه الحكومة خروجًا عن قوانينها، مما يعرقل لسيادتها، والثورة وضعا قانونيا يتوسط ما بين العصيان والتمرد والانقلاب من ناحية، وبين الحرب الأهلية من ناحية أخرى تقوم بها قطاعات كبيرة من الشعب لتغيير الوضع في الدولة بعد الإطاحة بالحكومة بالقوة وإحلال تغيير جذري في هيكلية المجتمع وأهدافه.[4]

---

[1] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي** .ليبيا : دار الكتب الوطنية، 2007، ص99.

[2] روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**. تر: حسن صعب، لبنان: دار العلم للملايين، 1984، ص 336.

[3] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص111.

[4] **المرجع نفسه**، ص111.

إنّ ما يُميّز الثورة عن الإصلاح السياسي أو الانقلاب العسكري هو تدمير الطبقة الاجتماعية المسيطّرة ويُعد هذا شرطًا أساسيًا لازمًا لإحداث التغيير الايجابيّ الخلاّق المصاحب للثورة، وحين يفشل الثوار في مشروعهم هذا، يُشكّل أنصار النظام السابق خطرًا على شرعية النظام الثوري وسلطته.[1] مما يؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي والذي يعني عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعجزه على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، وما يصاحبه من استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.[2]

فالإصلاح السياسي يكون بصفة تدريجية ووفق برنامج مُحدد بدقة، كما أنه يتميز في السلمية في التغيير، وقد يكون من قبل السلطة الحاكمة، تكيفًا مع المستجدات والظروف التي تعرف الدولة والنظام السياسي بصفة خاصة، كما قد يكون من مبادرات من القوى الرسمية وغير الرسمية المتواجدة على مستوى إقليم الدولة القطرية، كما أن الإصلاح السياسي يحمل خطط متوسطة وطويلة المدى ويتم تنفيذه عبر برامج بفواعل ذات كفاءة في التسيير وتملك المؤهلات اللازمة لتجسيد الإصلاحات على أرض الواقع، مع المحافظة على التركيبة الاجتماعية للبلد.

أما الثورة فتعني التغيير الجذري، الراديكالي، الفجائي وغير المحسوم للنتائج، كما تعني القطيعة مع السياسات والسلوكات السابقة والرغبة الكبيرة للثوار في تغيير الوضع الذي قد يكون نحو الأحسن أو نحو الأسوء من خلال الدخول في حرب أهلية. وتكون الثورة دومًا من قبل المحكومين الذين يعلنون التمرد وعدم الانصياع و الطاعة للنظام القائم ومحاولة تغييره من خلال الخروج للشارع والاتجاه نحو العنف والعنف المضاف مع السلطة الحاكمة الفاقدة للشرعية

[1] نويل كالهون، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديموقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية**. تر: ضفاف شربا، لبنان، 2012، ص 32

[2] عبد الرحمن حسن حمدي، **العسكريون والحكم في إفريقيا**. مصر: مركز دراسات المستقبل الإفريقي،1996، ص124.

والقبول الشعبي، والثورة غير ضامنة للنتائج ولا تحمل مشروع لما بعد الثورة وإسقاط النظام السياسي القائم. غير أن الإصلاح السياسي والثورة يتقاطع في الهدف وهو الرغبة في تغيير الوضع ، لكن الطريقة والوسيلة وعامل الزمن ومتغير الفواعل هو ما يُميزهما عن بعضهما البعض.

ثانيا: الانقلاب

هو تعبير عن وضع غير مستقر داخل دولة معينة، كما أنّ الانقلاب يشارك الثورة في صفات الرفض التام للسلطة الحاكمة وبقائه على سدة الحكم، الفجائية واستخدام القوة من أجل الإطاحة بالسلطة الحاكمة الفاقدة للشرعية لدى الانقلابيين، وفي غالب الأحيان الانقلاب يكون من داخل النظام السياسي ومن فواعل رسميين (المؤسسة العسكرية أو فواعل من النظام السياسي خاصة في الأنظمة الملكية) دون مشاركة عامة الشعب عبر الشارع، فالانقلاب يتجه مباشرة إلى إسقاط رئيس الدولة أو رئيس الجمهورية مباشرة مع المحافظة على باقي أجهزة الدولة من سلطات تنفيذية (الحكومة) وتشريعية ولو بصفة مؤقتة تحضيرا لانتخابات رئاسية مسبقة على اعتبار أن الانقلاب يكون لدى رئيس يتمتع بولاية رئاسية.

هو عملية الإطاحة السريعة والفجائية والعنيفة بالنخبة الحاكمة واستبدالها بنخبة أخرى، اعتمادا على عناصر القوة كالجيش والبوليس، دون المشاركة الشعبية فيها، ودون حدوث تغييرات أساسية في طبيعة النظام السياسي وأنماط توزيع القوة فيه وتتعدد الانقلابات إلى:

- **انقلابات القصر**: وهي التي لا يترتب عليها حدوث تغييرات في طبيعة النظام السياسي أو في المجتمع.
- **انقلابات الإصلاح**: عندما يكون لقادة الانقلاب بعض البرامج الإصلاحية التي يسعون إلى تطبيقها.

- **الانقلابات الثورية:** حين يكون الهدف من امتلاك السلطة إحداث تحولات كبرى في المجتمع.[1]

ثالثا: النزاعات المسلحة

جاء البروتوكول الثاني الملحق لاتفاقية جنيف 1977 ليبين المقصود بالنزاعات المسلحة وهي تلك النزاعات الحاصلة داخل إقليم إحدى الدول بين القوات الحكومية وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى، وتمارس قيادة مسؤولة مسيطرة على جزء من الإقليم وتستطيع القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة".[2] ويُعرف أيضا النزاع المسلح الداخلي:"كل نزاع يتميز بطابع جماعي وحد أدنى من التنظيم بدون اعتبار لمدة النزاع، أو أن يُسيطر على جزء من الإقليم".[3]

ويمنح بعض الباحثين مفهوما أوسع للنزاع المسلح الداخلي أكثر من مفهوم الحرب الأهلية، إذ عرفه البعض:"كل نزاع يحصل داخل حدود الدولة".[4] كما أنّ كل كفاح مُسلح ينشأ داخل حدود دولة ما بهدف الاستيلاء على سلطة الدولة أو إنشاء دولة جديدة عن طريق الانفصال".[5] ويُقصد بالتوترات الداخلية حالة من القلق السياسي أو الاجتماعي أو معًا داخل الدولة، ويتم التعبير عن هذا القلق من خلال المظاهرات والمؤتمرات المناوئة للسلطة العامة، وقد يكون في صورة تعبئة من جانب فئات أو جماعات عرقية أو سياسية أو دينية داخل الدولة ضد بعضها البعض، خارج إطار القواعد الدستورية.[6] أما الاضطرابات الداخلية فهي المرحلة التالية بعد التوترات الداخلية، وتأخذ شكل استخدام القوة بصورة عشوائية وغير منتظمة، وغير

---

[1] أحمد عبد الرحمن، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق**، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الخامسة، العدد الأول، أفريل 1977، ص 63.

[2] **انظر الفقرة 1 من المادة 1 من البروتوكول الاضافي2** الملحق لاتفاقية جنيف 1977.

[3] مالك عباس جيثوم، **التنظيم الدولي للنزاعات المسلحة غير الدولية**، رسالة ماجيستير، كلية القانون جامعة بابل العراقية، 2012، ص15.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، **القانون الدولي في زمن السلم**.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010، ص633.

[5] السيد مصطفى أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، القاهرة: ترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 186.

[6] عبد الرحمن زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**. القاهرة: دار الكتب القانونية، 2008، ص84.

مرتبطة بتنظيم مُعين بقصد زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي، ويتم التعامل مع هذه الاضطرابات من خلال السلطات الداخلية، مع إمكانية تدخل الشرطة وبعض وحدات التابعة للجيش.[1]

والتمرد: هو تصادم مسلح محدد بين قوات الحكومة القائمة وقوات أخرى منشأة ضمن أرض الوطن نفسها، قد يكون بشكل حرب عصابات، إذا كان التصادم داخليا إلا أنه غير محدد فعندها يكون بشكل حرب ثورية.[2] والتمرد هو شكل من أشكال التحدي العنيف والمواجهة المسلحة للنظام السياسي القائم من قبل بعض العناصر والجماعات المدنية والعسكرية أو الاثنين معًا، لممارسة الضغط والتأثير فيه للاستجابة إلى مطالب معينة، أو للاحتجاج على سياسته، وإذا استر التمرد مدة، فإنه يمكن أن يكون مقدمة للإطاحة بالنظام السياسي برمته.[3]

الحرب الأهلية:

هي نزاع مسلح أشد فتكًا من الحرب، إنه نزاع المصالح الكبرى، يمكن أن ترتدي الحرب الأهلية شكل العمليات العسكرية التقليدية أو شكل حرب العصابات، وهو صراع عقائدي أو اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي بين فئات اجتماعية أو سياسية أو طوائف دينية، داخل المجتمع السياسي الواحد، ومن المحتمل أن يصل هذا الصراع إلى ركائز النظام السياسي في الدولة القائمة من أجل تغييره، أو حتى خلق الدولة، ونظام جديدين عن طريق الانفصال.[4] وهي تلك النزاعات المسلحة داخل الدولة الواحدة التي تكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان غالبا ما تكون أهدافهم الوصول إلى السلطة أو الثروة.[5]

المطلب الثالث: المداخل والاتجاهات النظرية المُفسّرة لظاهرة الصراع

---

[1] **المرجع نفسه**، ص73

[2] وضاح زيتون، **المرجع سابق الذكر**، ص104.

[3] Bard E o Neil and others, **insurgency in the modern world** . Boulder, colowestview press, 1980, p19.

[4] فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية انجليزي، فرنسي، عربي**. لبنان: أكاديميا للنشر، 1993، ص 90.

[5] تيد روبرت جار، **أقليات في خطر**. تر: عبد الحكيم مجدي، سامية الشامي. القاهرة: مكتبة المدبولي، 1995، ص 108.

هنالك العديد من المداخل والاتجاهات النظرية التي انتشرت عبر مختلف الأزمنة والفترات والتي سعت إلى تفسير ظاهرة الصراع من وجهة نظره ورؤيتها للواقع الصراع ومستقبله بحسب كل مجتمع، فلا يوجد إجماع واتفاق كلي ومطلق حول المقاربة الصراعية لتفسير أسبابها ومآلاتها، فقد اختلفت المنطلقات، والإيديولوجيات الفكرية والقناعات العلمية للمفكرين والمساهمين في تشكيل التراكم المعرفي مما جعل النتائج تختلف وتتباين، ويمكن أن نبرز أهم المداخل المفسرة لظاهر الصراع وهي:

أولاً:النظرية البيولوجية (العرقية)

وتميل هذه النظرية إلى شرح وتفسير هوية الصراع بين الأعراق الدنيا والعليا بدراسة العناصر التكوينية البيولوجية للأفراد والجماعات، فالأفراد حسب هذه النظرية يميلون للسيطرة بالطبيعة، وآخرون يميلون للخضوع أيضا، ولكن ليس من تلقاء أنفسهم، وهي في صراع من أجل السيطرة والمنفعة، وهي أساس نظرية النخبة حسب المفكر موسكا. فليس للعرق من الناحية البيولوجية دلالة وقيمة سياسية، غير أنه له دلالة اجتماعية، فبعض القبائل العرقية عاجزة على تنظيم وإقامة مجتمعات حديثة، فالسود مثلا من العسير عليهم بالدول النامية تجاوز البنيات القبلية البدائية والاتجاه نحو بناء دولة حديثة. ونشأت النظريات العرقية في القرون الوسطى حين أراد الملوك المسيحيين مصادرة ثروات اليهود تطورت أكثر في القرن السادس عشر.

ثانيا: النظرية النفسية:

انتهى التحليل النفسي لظاهرة الصراعات إلى ضرورة بناء النتائج على أعمال النفس ضمن مرحلة الطفولة التي تُشكّل شخصية الفرد، كما أن الأبوين يلعبان دورًا هامًا وأساسيًا في هذه المرحلة من حياة الإنسان، فمن خلالهما يتحدد الشخص بالنسبة للمجتمع، أضف إلى ذلك أن العلاقات بين الطفل والأبوين تؤثرا تأثيرا لا شعوريا في جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى ولاسيما المتصلة بالسلطة. وتُحاول فكرة الأمزجة السياسية أن تفسر الصراعات

باستعدادات فردية يحملها الأفراد في أنفسهم حين يولدون، فبعض نماذج الناس مدفوعون بميولهم الشخصية إلى موقف سياسي معين يجعلهم في صراع مع نماذج أخرى من الناس تدفعهم ميولهم الشخصية إلى الموقف السياسي المناقض، وقد حاول علماء النفس أن يبرزوا تلك الترابطات بين الميولات الشخصية والسلوكات الخارجية ومن رواد هذه النظرية: هيمان سوفيرزما وأشاعه في فرنسا رينيه لو سينوغاستون برجيه.

ثالثًا: نظرية الضغط الديموغرافي

وهي نظرية كلاسيكية قديمة يرى أنصارها أن الضغط الديمغرافي والتضاعف السكاني يؤدي إلى مزيد من الصراعات والتوترات الاجتماعية بالبلاد وهي من أخطر النزاعات السياسية، وفي القرن الثامن عشر برزت فكرة أن زيادة السكان تولد الصراعات السياسية بقوة، واستحوت الفكرة من المفكر الاقتصادي والسياسي توماس مالتوس الذي كان يخشى أن يُصبح تزايد السكان الفقراء الذين يتزايد فقرهم بتزايد عددهم نفسه مؤديا إلى تفاقم طمعهم في أملاك الأغنياء وأن يهدم هذا الطمع البناء الاجتماعي. ولقد قوبلت هذه النظرية بالكثير من النقد على اعتبار أن دول يبلغ عدد سكانها بمئات الملايين غير أنها لا تميل إلى الصراعات مثل هولندا في أوروبا و الصين بآسيا، كما أنّ نظرية ضغط السكان، نظرية اقتصادية وليست ديموغرافية، فتوماس مالتوس صاغ قانونه الشهير سنة 1798، إن عدد السكان يتزايدون تزايدا طبيعيا هندسيا، في حين أن المواد و الموارد تتزايد على شكل متتالية حسابية ولأن عدد السكان يتزايدون على النحو التالي : 2، 4، 8، 16، 32، 64، 128... الخ، في حين أن نسبة الموارد تكون على الشكل التالي: 2، 4، 6، 8، 10، 12، 14، 16.. الخ وهو ما يؤدي إلى المجاعة وانتشار الاضطرابات نتيجة اختلال التوازن.

رابعًا: النظرية الجغرافية: المناخ ومكان الموارد الطبيعية

وتضم هذه النظرية ما يعرف بالجغرافية السياسية "الجيوبوليتيك" من دراسة توضيح الارتباط الوثيق بين الجغرافيا والسياسة، فدراسة سلوك الأفراد وبدرجة دقيقة الاندفاع للصراع يتوقف حسب رواد هذه النظرية على متغيرين اثنين وهما المناخ وكذا منطقة الموارد. فمونتسكيو في كتابه "روح القوانين" في الفصل السابع عشر يقول:" إنه علينا أنلا نستغرب أن تكون رخاوة الشعوب التي تقطن في المناطق الحارة قد جعلتها مستبعدة في جميع الأحيان تقريبا، وأن تكون شجاعة الشعوب وقوتهم في المناطق الباردة وقد أبقتها حرة".[1]

خامسا: النظرية الاجتماعية الاقتصادية(الطبقات الاجتماعية والتحليل الماركسي)

إنّ التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وسط تلك المجموعات التقليدية في العقود الأخيرة أدت إلى خلق بذرة الصراعات بين المجموعات القبلية المختلفة وانتشار مفاهيم الاتصال العصرية والحديثة ضمن تلك المجموعات التقليدية بصورة مخططة وغير منتظمة مما أدى إلى الاهتزاز والتهديد للنظم التقليدية المتوارثة وسط المجموعات القبلية الريفية. وإن تدخل المركز في الشؤون القبلية قد يأخذ أشكالاً عديد مثل خلق بعض المناصب الإدارية والسياسية أو تعيين الأفراد لإدارة شؤون القبيلة، أحيانا قد يتهم المركز بمساندة ودعم بعض القبائل ضد أخرى، وهذا يكون بعض كسب التأييد والدعم السياسي للمركز أو بغرض فرض إيديولوجية سياسية محددة.[2]

أما كارل ماركس، فقد أكد أن كل مجتمع إلى غاية يومنا هذا وهو في حالة صراع، ويؤدي الصراع الاجتماعي والسياسي إلى تغيير موازين القوة، فهو يعتقد أن العلاقات الاجتماعية للإنتاج هي التي تُسبب الصراع الذي ينعكس على جميع المؤسسات الاجتماعية ومنها المجتمع، ويؤكد ماركس أن المجتمع مقسم إلى طبقيتين، الأولى الطبقة الحاكمة البرجوازية في المجتمع الرأسمالي، والثانية التي لا تملك وسائل الإنتاج عكس الأولى، لكن كل طبقة تعتقد أنها تملك الشرعية الأمر الذي يجعل بدخولها في صراع، وتعتبر المشاركة السياسية كآلية من أجل حل

[1] موريس دوفرجيه،**مدخل إلى علم السياسة**. تر: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2009، ص64.

[2] أدم الزين محمد، **المرجع سابق الذكر**. ص ص 289، 290

الصراع بين الدولة والمجتمع من خلال الشرعية، حيث يتميز البناء السياسي للدولة بالسلطة والقوة، فلا يمكن أن يظل المجتمع مسرحا للتوترات، ولذلك يكون الهدف هو الوصول للتوافق.[1]

ويؤكد الاتجاه الاجتماعي للسلوك السياسي بقيادة المفكر هربرت سيمون على الجماعات كوحدة للتحليل بصفة أساسية، فالأفراد ينتمون إلى جماعات ديموغرافية، عرقية، عنصرية، أو اجتماعية فيما بين أفرادها أي أفراد الجماعة شعور الجماعة ، وينتج شعور الجماعة هذا من الخبرات، التنشئة، والرغبات، والبيئة وترجمة الخصائص المشتركة إلى أنماط مشتركة للسلوك على مستوى الجماعة ومن ثمة يكون يمكن من خلال السلوك السياسي للأفراد للتنبؤ بمدى مشاركة الفرد في الجماعة.[2]

وهنالك من يربط الصراع بالتغيير الاجتماعي ويتقدمهم العالم الاجتماعي الألماني رالف دهرندورفالذي انتقد مواطنه كارل ماركس الذي تحدث عن الصراع الطبقي المادي، وحاول بناء نظرية الصراع عامة مطلقة لحل معضلة كون الأبنية الاجتماعية قادرة على إنتاج الضغط والتغيير من داخلها، وقد مجموعة من الافتراضات:

1/ إن المؤسسات المنظمة مبنية على تجمعين متعارضين هما المسيطرون والمسيطّر عليهم.

2/ كل تجمع يملك مصلحة غير معلنة مثل جماعة غير منظمة يشترك أعضاؤها في هذه المصلحة.

3/ هذه المصلحة قد تتحول من غير معلنة إلى معلنة.

4/ يعتمد هذا التغيير على وجود عدة عوامل وظروف سياسية، اقتصادية واجتماعية.

---

[1] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديموقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**. مصر: جامعة عين الشمس، ص ص 65، 66.

[2] **المرجع نفسه**. ص 69.

5/ العنف ناتج عن الصراع الطبقي يعتمد على المدى الذي توجد فيه الظروف سابقة الذكر، إلى جانب مدى الحرمان.[1]

وتُشير العديد من الدراسات إلى أن الولاءات القبلية هي من أكثر الولاءات رسوخا في الحياة العربية، مما أدى إلى ظهور تنظيم اجتماعي يقوم على مبدأ القرابة الذي يُحدد الولاءات والعصبية من خلال القبيلة التي أصبحت وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة بذاتها، وتُعد القبيلة من أكبر الوحدات المعروفة في المجتمع العربي والتي تقوم على الانتساب إلى سلف مشترك، ويعتقد أفراد القبيلة انتمائهم إلى أصل واحد مشترك تجمعهم وحدة الجماعة المعبرة عن تضامنهم واندماجهم، فأصبحت العصبية بذلك مصدرا للقوة السياسية التي ترتبط أفراد القبيلة.[2]

[1] نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002، ص176.

[2] جمعة الزروق، فرج بلعيد، **دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية: اليمن أنموذجا**. رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط،جانفي 2015، ص 40

المبحث الثاني: تعريف القبيلة وبعض المفاهيم المرتبطة بها

تتشابك المفاهيم والمتغيرات خاصة ذات الطابع الاجتماعي في حقل العلوم السياسية مع بعضها البعض، فالبعض من العامة وغير المختصين يستخدم مصطلح القبيلة مُرادفًا للعشيرة والطائفة والعصبية، ومن أجل إزالة اللُبس والتوضيح الدقيق لفحوى ومعاني متغيرات الدراسة ينبغي اجراء تشخيص مفاهيمي للقبيلة وبعض المفاهيم المرتبطة بها والمشابهة لها.

المطلب الأول : تعريف القبيلة

تعرف القبيلة على أنها وحدة متماسكة اجتماعيا، ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية.[1] وتتحدد القبيلة بالرابطة العصبية التي تبرز ولاء الفرد لجماعته القرابية، من أنها تتحدد بروابط جغرافية وسياسية واجتماعية التي في تعزيز دعائم النسب الواحد، الذي يتبلور ويكتمل معالمه من خلال التفاعل والاحتكاك والتقارب التي تتطور مع مرور الوقت لتتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف تحكم الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي.[2]

فالقبيلة تعني تجمّع بشري كبير يعيش في إقليم محدد وتربط بين أعضائه عصبية معينة (رابطة الدم والدين)، ولهم ثقافة ولهجة واحدة تجمعهم، والقبيلة تنقسم إلى عدة بطون أو عدة عشائر.[3] كما أن المقاربة الخلدونية أكدت على إمكانية وجود أفراد آخرين ضمن القبيلة ليسوا منها، وهذا ما عبّر عنه بـ"العصبية" وتفرض عليهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة، أساسها المدافعة والمناصرة.[4] فرابطة القبيلة تقوم على عدة اعتبارات منها رابطة الدم، وكذا الرقعة الجغرافية، إلى جانب الشعور بالانتماء للعصبية وكل هذا يساهم في تقوية الرابطة. القبيلة هي الجماعة من الناس تنتسب إلى أب أو جدّ واحد، والقبلية هي التحيّز إلى القبيلة أو التعصّب

---

[1] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1990،

[2] A. Esmein, **éléments de droit constitutionnel**. paris : Tenin , 1927, p582.

[3] فريدريك معتوق، **المرجع سابق الذكر، ص 335**

[4] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 204.

إلى القبيلة.[1] وقد وجهت العديد من الانتقادات البناءة لهذا التعريف كونه تجاهل البُعد السلالي للقبيلة الذي يبعث نوع من الإحساس السلالي العرقي الذي يزيد من التلاحم والانسجام بين مكوناتها، كون الجميع ينحدرون من سلف واحد وتربط بينهم أواصر الدم والقربى، والواقع أن البعدين السلالي والاجتماعي يتحدان لمفهوم القبيلة والانتماء القبلي، فالقبيلة تشتق من التقابل والانتماء والتجاوز في رقعة أرضية مشتركة متقاربة، فالعشيرة مشتق من لفظ المعاشرة أو الاختلاط الحميم والالتصاق والتماسك.[2]

فهنالك مركزية في قمة هيكل هرمي للسلطة يعتمد على علاقات القرابة والروابط الشخصية التقليدية القائمة على التضامن القبلي لصالح الأسر الحاكمة لتكريس الشرعية التقليدية مستمدة من العادات والتقاليد العائلية والقبلية المؤطرة بترتيبات سياسية في محاولة لتحقيق الاحتكار السلطوي في المجتمع.[3] ولا يقتصر الرابط بين أفراد القبيلة على الدم والتحالف، بل يتعداه إلى المجال الجغرافي والمجال الثقافي اللغوي كروابط تجعل من القبيلة وحدة متماسكة وقد يكون الرابط القبلي شكلاً سياسيًا عندما تكون القبيلة سلطة مركزيا تمارس سلطات سياسية ويتمتع رئيس القبيلة أو كبيرها بسلطات سياسية الطابع في مرحلة ما قبل الدولة أو شبه الدولة.[4]

وشاع استخدام مفهوم القبيلة في الأبحاث الأنثروبولوجيا على وجه التحديد، وهي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدي على غرار الأسرة والعشيرة، يتميز أفراد القبيلة بعدد من الملامح والخصائص المشتركة تأتي في مقدمتها صلة القرابة أو الرابطة الدموية، إضافة إلى

---

[1] محمود يوسف موسى، **القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية (1960– 1997)**. السودان: جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية،1999، ص7.

[2] **المرجع نفسه**، ص19.

[3] سعد الدين ابراهيم وآخرون، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**. عمان: منتدى الفكر العربي، 1988، ص 187.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998، ص ص 39، 48.

اللغة والدين وعناصر أخرى، والقبيلة انتماء يحمله الأفراد لها يجد من خلالها انتماؤهم الاجتماعي والثقافي والسياسي والعصبية تمثل أحد سمات التلاحم القبلي.[1]

كما يُؤكد البعض الآخر منهم على أن القبيلة تعني ذلك التنظيم الاجتماعي القائم على القرابة والعصبية، لكن هذه الرابطة بين أعضاء المجموعة القبلية العربية لم تتحدد بالقرابة الدموية فقط، بل كثيرا ما حددتها "الرابطة السيكولوجية" وفقا لتعبير ابن خلدون وتحكم فيها "التضامن الآلي" كما صوره الفرنسي دور كايم.[2]

والقبيلة السياسية شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، أي مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة في أنه تحول إلى الحكم للعناصر الإيديولوجية في توزيع السلطة السياسية وإن الإبقاء على تسمية القرابة يساعد الولاءات الوشائجية التي تعمل كأداة قوة في تحفيز الأفراد والجماعات الاجتماعية وتعبئتهم، ويتمحور دور القبيلة في ثلاث (03) محاور :

- ✓ أنها توفر أساس العصبية.
- ✓ أنها تعمل كمبدأ منظم، أي يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال الاستبعاد المطلق من الجماعة.
- ✓ أنها تمثل عقلية عامة وشعبية، تحكم كل أشكال العلاقات السياسية، انه اتحاد الغايات الذي يوحد العناصر المكونة المختلفة والأعضاء الذين يتنافسون على موارد الجماعة.[3]

وتُشير الشرعية العصبية الأهلية القائمة على القبلية والطائفية والعشائرية وتكون مصدر لإفرازات المنظمات والأحزاب السياسية وحتى التمثيل المؤسساتي نفسه يخضع لهذا التكوين وتنشأ البرلمانات ومجالس الشورى ومجالس الأعيان من ذلك النظام العصبوي.[1]

---

[1] حسان بن نوي، **تأثيرا الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص53

[2] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبلية في العالم العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 57.

[3] جمعة الزروق، فرج بلعيد، **المرجع سابق الذكر**. ص 63.

إنّ قوة العصبية القبلية لا تكمن فقط في النسب، وإنما تتحكم فيها الظروف المادية الصعبة التي تعيشها القبيلة بسبب قسوة الطبيعة وضعف وسائل الإنتاج.[2]

عصبية التقاليد: وهو التعصب للعادات والتقاليد وشدة التمسك بها، أي أنها جزء لا يتجزأ من حياة المجتمع ولو أدى إلى الحروب وإراقة الدماء، وقد أوجب هذا النظام القبلي يرتبط بأفراد القبيلة بعضهم البعض برباط النسب الذي أشرنا إلى أثره في نفوسهم، ومن هنا هذه العصبية الشديدة للقبيلة وهي عصبية فرضتها الحياة في البادية وأصبحت عندهم أساس المجتمع القبلي.[3]

الانتماء القبلي: هو الانتساب إلى قبيلة تضم مجموعة من العائلات تعيش مع بعضها البعض، والانتماء كظاهرة إنسانية فطرية بين مجموعة من الناس المتقاربين والمحددين زمنا ومكانا بعلاقات تشعرهم بوحدتهم وتمايزهم تمايزا يمنحهم حقوقا.[4]

فمن الناحية السوسيولوجية للمجتمع العربي، فالشخصية التقليدية به هي شخصية وارثة للقيم والعادات والتقاليد، وتميل إلى قوة الجاه والمكانة، فالمجتمع التقليدي يُربي أفراده على أنه لا شيء ينزع إلا بالقوة، لذلك النزاعات والحروب والتقاتل هي صفات ملازمة للمجتمع العربي التقليدي وهي الأعمال البارزة الناتجة عن المجتمع التقليدي والتي تتغذى بالعصبية، فلا شيء يتقدم القبيلة، ولا سيّد فيها إلا السيّد.[5]كما يرتكزالتحليل المادي التاريخي للقبيلة في تحديده لمفهوم القبيلة على مفاهيم مادية مرتبطة بنمط الإنتاج والملكية لوسائل الإنتاج وما يترتب عن ذلك من علاقات إنتاج وتراتبات اجتماعية، فالقبيلة كوحدة اقتصادية أساسية بالنسبة للبشر في فترة تاريخية معينة، تندرج في إطار البناء التحتي للمجتمع، وهي تعتبر المحرك الأساسي لتاريخ

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص142.

[2] محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون:العصبية والقبيلة ومعالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط6: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص177 .

[3] محمد الخطيب، **المجتمع البدوي**. سوريا: منشورات دار علاء الدين،2008، ص ص 89،90.

[4] Dictionnaire encyclop édie, **Larousse**. Paris : cedex, 2001, p 38.

[5] حسن حميد، **الذهنية العربية: الثوابت والمتغيرات مقاربة معرفية**. سوريا: دار نليوى للدراسات والنشر والتوزيع،2009، ص 148.

الإنسان وصيرورته وتطوره وتجاوز أزماته الاقتصادية والمادية في فترة معينة، كما أنها أفرزت أنماط ثقافية مختلفة ورموزا. فالقبيلة ظاهرة تاريخية ظهرت في التاريخ وفق شروط محددة وموضوعية ستزول خلال مرحلة معينة من الصراعات والتناقضات، وأصناف التحالفات الداخلية والخارجية، لتبلور نوعية جديدة من التنظيم الاقتصادي الاجتماعي والسياسية تبعا لمبدأ الحتمية.[1]

ويرى إيفينز بريتشارد evansbritchard أنّ القبيلة هي الفاعل في النسق السياسي الذي تحدد ملامحه الإيكولوجية والمعيشية، بالإضافة إلى أن الانتماء إليها يكون بصفة طبيعية وفطرية وبالنسب والقرابة والانحدار من أصل واحد. ويستخدم ميشال ميفزولي M. MAFFESOLI مصطلح القبيلة للتعبير عن إشكاليات المجتمع ما بعد الحداثي مشيرا إلى تشكيل جماعات متضامنة فيما بينها داخل المجتمع وهو مفهوم ضد النزعة الفردية. فالقبيلة بالمجتمع البدوي هي التي تقوم مقام سلطة الدولة، فالفرد إذا كان قد تعرض للظلم، فانه يلجأ لسيد القبيلة طالبًا للإنصاف والعدل والقاعدة الذهنية بالمجتمع البدوي هي واجب الفرد الطاعة الاختيارية الطوعية للقبيلة، وحقه عليها الحماية والكفالة له، كما أنّ الأصل في المجتمع البدوي هي رابطة الدم وهي قيمة اجتماعية لا تتقدمها قيمة اجتماعية أخرى.[2] والقبيلة هي عبارة مجموعة مصالح قد تحققت أو يجب الدفاع عنها أو مزايا جديدة يُطالب بها.[3]

ولعبت العصبية القبلية دورا هاما في تكوين الدول في التاريخ العربي الإسلامي، فلا نستطيع أن نجد دولة في طور نشأتها لم تقم على أساس قبلي، لقد كانت القبيلة هي الوحدة الاجتماعية التي يقوم عليها كيان مجتمع في شمال إفريقيا، ومن ثمة فان الأسرة الحاكمة لا بد أن تكون ذات طابع قبلي أكيد: إما قبيلة معينة، أو فرقا منها، أو مجموعة قبائل متحالفة وهذا

---

[1] الهادي العروي، **القبيلة الإقطاع والمخزن**. المغرب: إفريقيا الشرق، 2005، ص ص50،51

[2] حسن حميد، **المرجع سابق الذكر**. ص200.

[3] Mouhamed boukhobza**, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie : de l'ordre tribal en désordre colonial**. Alger : o.p.u , 1982, p 67

يعني ضرورة أن القوة تستند عليها هذه الأسرة أو تلك في استيلائها على السلطة لا بُد أن تكون نابعة عن طبيعة المجتمع القبلي نفسه، وليست هذه القوة إلا "العصبية ذاتها".[1] وعلى الرغم من أن رابطة الدم تعتبر هي الأساس، إلا أنّ ذلك لا يحول دون وجود أفراد لا يتميزون بهذه الميزات ضمن القبيلة ذلك أنّه لما تقتضي الظروف من استعاضة عن تلك بعلاقات الحلف والتعايش، وفي استجابة لمستلزمات التلاحم الجماعي، فينتفي النسب القريب حينئذ كرابطة فعلية، لتظل ثماره ووظائفه وحدها الضمانة الأساسية لاستمرار النسب.[2]

أما المفكر العربي ابن خلدون فقد اعتبر القبيلة على أنها النسب بالمعناها الواسع، والرمزي، وما تمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، فقد أكد ابن خلدون على أهمية المكان (الأرض) الذي يُشكل محور التحام الجماعة ومما يذكي الإحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي للخطر الخارجي المهدد لاستمرار وجودها سواء أكانت عصبية من خارجها أو عن تدخل سلطة مركزية. [3] ولفت المفكر العربي ابن خلدون الانتباه إلى الآثار المدمرة للعصبيات القبلية حيث تفضي بالقبائل تحديدا إلى المواجهة والغزو، وقد وجد العصبيات القبلية مبادئ لإعادة بناء الدولة من خلال العلاقات الاجتماعية المنظمة المؤمنة للنظام الاجتماعي، فقد كان سابقا لإظهار العلاقات القائمة على علاقات الانتساب والإشراف أكثر من العلماء الأنثروبولوجيين المعاصرين على غرار كل من كليفوردجيرتز CLIFFORF GEERTZالذي ذكّر بالهوية القبلية للمدن العربية، وجيلنرE. GELLNER .حين وضح فقدان الهوية الجماعاتية في المدن.[4]

---

[1] محمد عابد الجابري،**المرجع سابق الذكر**. ص 166.

[2] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **المرجع سابق الذكر**. ص 304.

[3] محمد نجيب بوطالب، **المرجع سابق الذكر**. ص ص 57، 58.

[4] برترانر بادي،**الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**. تر :لطيف فرج، مصر: مدارات للأبحاث والنشر، 2016، ص 109.

المطلب الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالقبيلة

يزخر حقل العلوم الاجتماعية بالعديد من المصطلحات والمفاهيم المشابهة لمفهوم التعددية القبيلة أو المتعلقة بها على غرار كل من الجماعات العرقية، القومية (الدولة الأمة)، الأقليات الاثنية والصراعات العرقية، حيث تحكم هذه المصطلحات علاقات ترابطية، نسعى من خلال هذه الدراسة الموالية إلى توضيحها وإزالة الغموض عن المفاهيم المشابهة من خلال تحليل مواطن تشابهها واختلافها عن المفهوم القبيلة.

أولاً: العرقية

يعرف معجم المصباح المنير "العرق" من الناحية اللغوية على أنه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع أعراق،[1] وسار معجم الوسيط في نفس السياق عندما أكّد على نفس المعنى، حيث يقول أن "العرق" هو أصل كل شيء، و مجرى الدم في الجسد ونحو ذلك من معانيه كذلك خشبة مرتفعة طويلة يعر شبها سقف البيت.[2] ويذهب قاموس المورد ليعرف "العرق" على أنه مصطلح بيولوجي، ولكن مع انتقاله إلى فروع العلوم الاجتماعية الأخرى تسبب في الخلط والاختلاف حول مضمونه.[3]

استخدم مفهوم "العرق" (race) –وهو مصطلح بيولوجي – في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر، تنبني روابطهم بين بعضهم البعض على عوامل أخرى غير العلاقات الوراثية. فمصطلحات مثل "العرق الإنجليزي" والعرق اليهودي و"العرق الإفريقي" و"العرق الفرنسي" على سبيل المثال، تبدو صحيحة هنا. إذ تنطوي هذه المصطلحات على أن اللغة المشتركة، والدين، والإقامة في البقعة الجغرافية نفسها، والمواطنة في دولة واحدة، تخلق روابط عرقية، لكن البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض، ويكرسون الاختلافات عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس عرق منفصل، وذلك عندما تفصل الحواجز التي استمرت لآلاف

---

[1] سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994، ص27.

[2] المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**. ط4، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 596.

[3] منير البعلبكي، **المورد**. بيروت: دار العلم للملايين، 1989، ص321.

من السنين إحدى الجماعات عن الجماعات الأخرى...لقد هاجر البشر عبر العالم لآلاف السنين يزرعون في كل شبر في بيئاتهم الجديدة، وعندما تمت الهجرات تم الاختلاط البيولوجي.[1]

ومن الناحية الاصطلاحية فيعرفه دينكن ميشيل على أنه "يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى".[2] ويُساوي تيرنسرينجر(Terence ranger)بين مفهوم العرقية وبين مفهوم القبيلة عند التطرق إليهما ضمن الإطار الإفريقي، في ظل وجود الإدراك الذاتي لمجموعة كبيرة من الناس، تجمعهم لغة واحدة و تنظمها أفكار دينية وقضائية وسياسية مشتركة وتحمل نفس الأصل التاريخي، فهي تُشكل المصدر الأولي للوعي والهوية المنبثقة عن الدم و القرابة في رؤية مشابهة للمجتمع القبليّ الذي يتكون من آلاف العائلات " الطبيعية" التي تنحدر كلها من أصل واحد.[3]

ثانيًا: الأمة والقومية

لقد استعمل الكاتب الروماني تاسيتوس كلمة الأمة (natis) بمعنى قلبية أو مجتمع ينتمي إلى أصل واحد، وكان هذا ومازال المعنى ذاته الذي تدل عليه الكلمة الإغريقية (ethnos). أما اليوم فيتفق العلماء المختصون على أن كلمة (nation) تختلف عن كلمة (ethenie) بجميع الوجود، ولكن المفكرين يذهبون إلى مسألة كيفية الاختلاف مذاهب شتى...الأمة مفهوم سياسي أي أن الجماعة تضمن الحد الأدنى من الأهلية الجماعية للتصرف والتعبير عن المصالح والإضفاء الحضاري والسياسي للصفة المؤسساتية.[4]،كما تُعرف الأمة بأنها مجموعة تاريخية من الناس يتكلمون لغة مشتركة، ولهم تاريخ مشترك وتراث ثقافي ونفسي ومصالح

[1] صخر الحاج حسين، **نظرة إلى مفهوم العرق عرق أم اثنية**. مجلة تحولات اللبنانية الشهرية، العدد الخامس عشر، 21أكتوبر 2006، ص3.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **المرجع سابق الذكر** ص180.

[3] ادوارد مورتيمر، روبرت فاين، **الشعب والأمة والدولة: مدلول العرقية والقومية**. تر: أكرم حمدان، نزهت الطيب، لبنان: دار السلام للطباعة و النشرة التوزيع والترجمة، 2007، ص51.

[4] كارستينفيلاند، **الدولة القومية خلافًا لإراداتها: تسييسالإثنيات وأثننة السياسة البوسنة، الهند وباكيستان**. تر: محمد جديد،سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 2008، ص ص50، 51.

مشتركة، و أحيانًا وحدة الأرض التي اختلف بصددها الكثير من الكتاب والشعور بالأمة يسمى القومية التي تجسد الشعور بالوعي الانتماء لهذه الأمة... أما المفكر مانتيشينيفيُعرفها:"تجمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضهم البعض بوحدة الأرض والأصل والعادات والتقاليد واللغة من خلال الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي".[1]

ويميز عزمي بشارة على العكس من العديد من المفكرين بين مفهوم الأمة والقومية، فالأمة حسب عزمي بشارة مرت بتغيرات وتحولات فيبتدئ كمفهوم غير واضح فتارة يعرف على انه الدولة وأخرى يستخدم كرديف للقومية وهذا المفهوم أي المقابلة بين الدولة والقومية والأمة ربما كان صحيح في مرحلة تاريخية ما ولكنه كما هي حال الأشياء تتغير مع الزمن لتتحول الأمة إلى مفهوم مستقل بحد ذاته لا يتماثل مع القوميات بالضرورة. وليس بالضرورة أن تكون الأمة موحدة على شكل دولة إذ قد تكون دولة في إطار سيرور. وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح القومية عرفه جوسيبي ماتزيني على أنّه انتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك ولغة مشتركة في ارض هذا الوطن، وأضاف هيردر قضية وحدة الثقافة النابعة من وحدة اللغة للتعريف القومي وذكر أيضا أهمية الدين في التشكل القومي.[2]

وسؤال الذي يُطرح، فهل يمكن أن تبنى دولة على تعددية قومية بدون أن تكون معرضة لخطر التفكك؟ وما هو الحيز العام الذي يجمع كل هذه القوميات في دولة واحدة؟ أي ما هي المرجعية الثقافية الاجتماعية لهؤلاء الناس المنحدرين من قوميات مختلفة؟ ومن هنا وجد عزمي مفتاح خلاصه في إعادة تعريف الأمة. فالأمة ليست قومية واحدة بل هي –حسب عزمي– يستند إلى المدرسة الثانية لتعريف القومية وبالأخص رينان مجموعة من الأفراد "المواطنين الذين قرروا أن يعيشوا سويا". ومن هنا نجد أنّ طرح عزمي يتناقض مع نفسه، فكيف يمكن لنا أن نتشارك الحيز العام وفي نفس الوقت يحافظ كل منا على خصوصية ثقافية لغوية (قومية) فالطبيعي عند الاختلاط وجود عملية تأثر وتأثير تترك بصماتها على الجميع.[3]

---

[1] ناظر عبد الواحد الجاسور،**موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**.لبنان: دار النهضة العربية، 2008، ص118،ص120.

[2] ثائر وشحة، **مفهوم الدولة الأمة**. مجلة حملات التمدن، العدد 3923، 2012/12/26، ص ص 75،76

[3] **المرجع نفسه**، ص77.

ثالثا: العشيرة

وقد وجهت العديد من الانتقادات البناءة للتعريف السابق كونه تجاهل البُعد السلالي للقبيلة الذي يبعث نوع من الإحساس السلالي العرقي الذي يزيد من التلاحم والانسجام بين مكوناتها، كون الجميع ينحدرون من سلف واحد وتربط بينهم أواصر الدم والقربى، والواقع أن البعدين السلالي والاجتماعي يتحدان لمفهوم القبيلة والانتماء القبلي، فالقبيلة تشتق من التقابل والانتماء والتجاوز في رقعة أرضية مشتركة متقاربة، أما العشيرة مشتق من لفظ المعاشرة أو الاختلاط الحميم والالتصاق والتماسك والعشيرة جزء من القبيلة تنحدر من أصل واحد وترتبط فيما بينها بعصبية واحدة وبمصالح اقتصادية مشتركة، ومن الممكن أن تمتلك العشيرة أرض معينة تكون ركيزتها الجغرافية، في بعض الأحيان لا قاعدة جغرافية لهم وفي تنقل مستمر.[1]فقيم العشيرة لا تزال حاضرة في وجدان الفرد وممارساته، ولا تزال رافدا شبه أساس في معاملاتها ولذلك يصفها "غيرتز" بالولاءات الوشائية(primordial sentiments)[2].

رابعا: العصبية

هي رابطة الدم والدين التي تربط بين أفراد قبيلة فيتميزون بها عن سواهم من القبائل، أو بين أفراد عشيرة فيميزون بها عن سائر العشائر حسبن ابن خلدون، كما أن العصبية توحد جهود القبيلة أو العشيرة ضمن إطار واحد وتجعلهم يعملون في الاتجاه نفسه، ويفهمون الأمور من منظار واحد.[3]

---

[1] فريدريك معتوق، **المرجع سابق الذكر. ص 91**

[2] محمد نجيب بوطالب،**الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2012، ص 15.

[3] فريدريك معتوق، **المرجع سابق الذكر. ص 49**.

الطائفية: هي ذلك الانتماء لطائفة دينية معينة قد تكون انفصلت عن مجموعة دينية كبرى، لذلك يُحدّد انتماء الفرد من المجموعة الكبرى إلى المجموعة الصغرى، مما يشكل ما يشبه بالهرم ، فمثلاً مسيحي أرثوذوكسي قبطي.[1]

المبحث الثالث:جدلية القبيلة–الدولة ومعضلة الانتقال الديموقراطي في مجتمعات ما بعد الثورة

تعرف مجتمعات ما بعد الثورة خاصة في الدول العربية والتي افتقدت إلى مشروع وطني بما قبل الثورة مُعضلة تتمثل في أولوية الحُكم "من يحكم من ؟ "، فضلاً عن أزمة مأسسة السلطة وإعادة الإعمار في ظل التناقضات الداخلية والتأثيرات الخارجية وكذا بروز إشكالية ثنائية الولاء/الانتماء خاصة مع تنامي التهديدات الأمنية والاستقطابات الفوق وطنية بمجتمعات تعرف التعدد القبلي والتعصب المناطقيّ، وهو ما من شأنه أن يطرح الكثير من الجدل حول واقع ومسار الانتقال الديموقراطي بمجتمعات خرجت من الثورة وتفتقد للثقافة الديموقراطية وتستند عادة للكيانات الاجتماعية الضيقة التقليدية لاتخاذ القرارات الهامة والمصيرية

[1] وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص ص 17،18.

بدلاً من اللجوء إلى الدولة والعمليات السياسيةالديموقراطية لتغليب المصلحة الوطنية وهو ما من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على مستقبل الانتقال الديموقراطي بعد الثورة.

المطلب الأول:صراع القبيلة– الدولة ومأسسة السلطة: بحث في بنيوية النظام السياسي

تُشير مختلف الدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية بأسبقية التنظيمات الاجتماعية الضيقة كالقبيلة والعشيرة على التنظيم السياسي الحديث "الدولة"، كما أنه لا يمكن أن نتصور دولة من دون مجتمع (الشعب) الذي يمثل أحد الأركان الأساسية للدولة الحديثة، فجدلية الصراع القبيلة– الدولة امتدت إلى مجتمعات ما بعد الثورة، ففي ظل التغييرات الجذرية السريعة والعنيفة على مستوى البنية السياسية (الدولة) وانهيارها بشكل كلي على سبيل المثال في ليبيا، فقد تم إعادة المجتمعات إلى البنى الاجتماعية الضيقة في ظل غياب السلطة المركزية العليا وعدم حصولها على التأييد و الرضا والقبول الشعبي من قبل الأفراد والجماعات المتمايزة قبليا، وهو ما أعاد طرح إشكالية مأسسة السلطة وحتمية تكوين المجتمع السياسي انطلاقا من (القبيلة، العشيرة، الأسرة وغيرها...)، فالصراع بين ثنائية القبيلة– الدولة ليس صراعا ماديا بقدر ما هو صراع وجود ومعنوي ويهدف إلى الاعتراف بالآخر للمرور إلى الاقتسام السلطوي وتفادي سيناريوهات الإقصاء والتهميش بين الفئات الاجتماعية بعد سيطرة الحكم الفردي المبني على التسييس القبلي.

فقد شكلت أزمة انهيار الدولة بعد الثورة في ليبيا مثلا إشكالية هل نحن أمام سقوط للنظام السياسي بقيادة معمر القافي أم أننا أمام انهيار لدولة في ظل الفراغ المؤسساتي والانهيار الاقتصادي و التدهور الأمني، هل سقوط النظام هو سقوط للدولة ؟ وهذا ما سيتم الإجابة عنه في محاولة الدراسة بالوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ لمستقبل ليبيا في قادم فصول الدراسة.

وفي لغة السياسة، تستعمل الدولة للتعبير على مدلولين ومعنيين: بالمعني الضيق والواسع، ففي المعنى الضيق تعني الدولة هي إحدى مؤسسات النظام السياسي وتملك وسائل القسر

لإطاعة أوامرها. بالمعنى الواسع، تعني الدولة هي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله وهنا يُستخدم مفهوم الدولة مُرادفا لمفهوم النظام السياسيّ مثلما نقول "الدولة الفرنسية" وهنا نقصد النظام السياسي الفرنسي.[1]

يرى المفكر وأستاذ العلوم السياسية الأمريكي الكندي المولد دفيد أستون (davideaston)، في الدولة من خلال نموذجه السياسي التحليلي المعروف بالمدخلات والمخرجات، إنها ظاهرة سياسية وظيفية، تقوم بتفعيل مفاعيل النظم السياسية تحت غطاء شرعي اسمه الدولة، ناهيك عن اعتباره السياسة التي تقود الدولة بأنها توزيع سلطوي للقيم المختلفة في المجتمع، أي أن دفيد أستون ينظر إلى الدولة كأداة تحليلية ترمز لدولة المدينة في المجتمع الذين لا يمكن للأفراد أن يتجاوزوها لكونهم على أرض واحدة ويمثلون بجمعهم ما يُسمّى بالشعوب الدولة مصدر القوة السياسية.[2]

النظام السياسي(political régime) في القانون الدستوري، يُقصد به عمومًا نمط الحكم الذي يخضع له بلد معين، وينتج النظام السياسي عن التنسيق بين عناصر متعددة بعضها قانوني والبعض الآخر غير قانوني على غرار الأحزاب السياسية شخصنة السلطة والايدولوجية وغيرها، ويُرجح مصطلح المنتظم السياسي على حساب النظام السياسي والذي هو حسب تعبير المفكر جورج بيردو مجموعة من المؤسسات التي تتوزع فيها آلية التقرير السياسي.[3]

تتمثل إشكالية الدولة العربية في أنها لم تنشأ في نشأتها الاجتماعية نشأة طبيعية، فهي لم تكن نتيجة طبيعية لتفكك بنى النظام السياسي السلطاني القديم أو تجاوزوا طبيعيا لبنى العصبية المحلية ومؤسساتها السياسية بقدر ما كانت ولادة خارجية بفعل العملية الاستعمارية العنيفة التي تعرضت لها المنطقة العربية منذ قرنين من الزمان ومازالت مستمرة ليومنا هذا .التغييرات الحادثة

[1] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**.العراق: مطبعة دار الحكمة، 1991، ص9.

[2] هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**.بيروت: بيت النهضة، 2016 ، ص 50 .

[3] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية ولدولية عربي– فرنسي– انجليزي**. لبنان: مكتبة لبنان للناشرين، 2004، ص 394.

اليوم تعبر بشكل عميق عن أزمة حادة نالت شرعية الدولة وشرعية وجودها وهنا نناقش الدولة من زاوية (الدولة – السلطة) وليس (الدولة – الأمة)، إذ إن الدولة العربية الحديثة لم تنشأ في أجواء طبيعية فهي لم تكن تعبيرا أمنيا عن طبيعة تراكمية تاريخية طبيعية بقدر ما كانت بفعل عوامل خارجية عسيرة، فدخلت الدولة العربية الحديثة في الحياة السياسية العربية ثمرة جاهزة مقطوعة الصلة عن الخبرة التاريخية التي أنشأتها، وفاقدة لنظم القيم الفكرية الأخلاقية التي تعطي للمجتمع القدرة على التعامل الصحيح معها، فأصبحت متطابقة مع مفهومي القوة والسيطرة وإزاء هذه الدولة كان المجتمع يفتقر إلى شرعيتها التي بغيابها تتحول الدولة إلى آلة خطيرة تفضي إلى عكس ما ينتظر منها.[1]

إنّ أنظمة الحكم العربية تُوزَع بين الحكم العشائري أو العائلي أو الحكم الفردي، أو حكم الحزب الواحد أو الغالب الذي يحوز كل السلطات التشريعية والتنفيذية في ظل هيئات دستورية شكلية لأنها غير منتخبة انتخاب حرّ وحقيقي ولا تمثل إرادة الشعب.[2] إن من مميزاتِ الكياناتِ السياسيةِ الإفريقيّةِ هو إرتباطُ الشعوبِ بالدولةِ يُعدُ ارتباطًا ضعيفًا للغاية مقارنةً مع الروابط القبليةِ لدى هذه الشعوب ، والفردُ يُجدد موقعه في المجتمع بانتمائه إلى هذه القبيلة أو تلك وليس بانتمائه للوطن، وهذا ينسحبُ على معظم العلاقات الاجتماعية والسياسية ولعل قوة الانتماء القبلي يعود لعجز الدولة على تكوين مجتمع وطني بقيمه وتوجهاته وتطلعاته القومية، فالنخب السياسية أرادت بتقليدها للغرب بناء دولة قومية على الطراز الأوروبي دون الأخذ بعين الاعتبار الفوارق التاريخية والبيئية.[3]

فقيام الدولة بإخضاع المؤسسات الاجتماعية لنفوذها وتوظيفها لخدمتها ووضع أقصى الضوابط على مؤسسات المجتمع المدني، مما أدى إلى العودة التنظيمات القبلية

---

[1] وليد سالم محمد، **النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم مدخل لتفسير (الربيع العربي)**. مجلة العلوم السياسية، العدد 47 ، ص ص 43، 44.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التطور الديموقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات العربية،1997، ص 78.

[3] أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**. تر: إبراهيم نر الدين، المجلس الأعلى للثقافة، 2009، ص 14.

والطائفية كاستمرار لشبكة العلاقات الاجتماعية في الفضاء الاجتماعي العربي.[1] كما أنَّ الدُول العربية مبنية على أساس اجتماعيّ، وتهدف بالضرورة إلى المحافظِ على التوازنِ بين القبائلِ والعشائر والأسرِ، وبالتالي إلى المحافظةِ على الجنسِ، وإذا انتفت المساواةُ بين القبائل انقسمت الدولة وانهارت.[2]

كما أن الحديث عن البنية القبلية لأي نظام سياسي، يعني أنّ هذه البُنية تحمل في مضامينها أبعادًا سوسيولوجية وسيكولوجية، وتُشير إلى طريقة في الحكم وسلوك سياسي واجتماعي، يعتمد على ذوي القربى، الأقارب منهم والأباعد، بجلاً من اعتماد أدوات ووسائل أخرى، ترى الأحقية في شغل مناصب الدولة لذوي الخبرة والتجربة، ممن يستطيعون كسب احترام الناس وثقتهم، أو ممن يكون بروزهم حاصل نوع من الاختيار الحرّ، والعلاقات التعاقدية، وبُنية القبيلة ونظامها قد يأخذ أشكالاً متعددة ومسميات مختلفة.

ومن وجهة نظر الأنثروبولوجيين، ترتبط القبيلة بالمجتمعات البدائية، ما قبل الثورة الصناعية، وجوهرها وجود هوية وأدوار وروابط، تستند إلى صلة القرابة، والقبيلة تُشكل وحدة سياسية واجتماعية، وتعيش حياة مكّرمة، جوهرها المحافظة على العادلات والتقاليد وتتشكل مفاهيمها القانونية والسياسية في الأعراف القبلية.[3]

إنّ المجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها، على اعتبار أنّ الدولة تظهر إلى حيز الوجود عندما يكون هنالك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمي أفراده من التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون إليها وتحقق أهداف وطموحاته القريبة والبعيدة، فلا يمكن دراسة الدولة وسلطاتها وقانونيتها دون الدولة إلى

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع سابق الذكر**. ص 67.

[2] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**. الطبعة العاشرة: المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014، ص 123.

[3] يوسف مكي، **عندما تصبح القبيلة وسيطا بين المجتمع و الدولة: مع الإشارة إلى حالة العربية السعودية** . ضمن سلسلة أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص398.

التمحيص والتشخيص للمجتمع البشري.[1] ففي المجتمع القبلي يحتدم الصراع بين العصبيات المختلفة التي تتنافس للفوز بالسلطةوإنشاء الدولة الخاصة بكل عصبية ذلك أن الدولة هي أداة القهر المثلى التي تستعملها العصبية ضد العصبيات الأخرى، فاستلام السلطة وإنشاء الدولة من قبل عصبية معينة يُهيئ لهذه الأخيرة فرصة لامتصاصها ليس بالأمر العسير إذ أن العصبية بطبعها تسعى للتغلب على العصبيات الأخرى واستتباعها وإدراجها تحت لوائها.[2]

ويمكن للقبيلة أن تكون عاملا مساعدا في انتشار العنف بفعل التأثير الحاسم للولاءات القبلية والعائلية وإمداداتها العشائرية قياسا على الولاءات المدنية، فضلا عن خاصية التضامن بين أعضاء القبيلة كل ذلك يجعل سقوط أفراد فاعلين في إحدى القبائل في فخ التطرف وانضمامهم إلى الجماعات المتطرفة عاملا مساعدا في رفع احتمالات جر عشيرته برمتها إلى الانضمام إلى نهج التطرف، وقد يدفع في هذا الاتجاه ويسنده وجحود عداء قديم بين تلك العشيرة والعشائر الأخرى التي تتخندق في الحكومة المركزية أو الجماعات المناوئة للمتطرفين.[3]

فقد لاحظ موريس دوفرجيه أنّ التنظيم السياسي الحديث يتموضع فوق أنماط تقليدية ويستمد منها قوته الأساسية، فالروابط القبلية والولاءات الإقطاعية والانتماءات الدينية عادة ما تُشكّل أساسا للانتساب إلى الأحزاب أو عادة ما تنعكس على شكل السلوكيات تأخذ أبعادا مختلفة في الحياة السياسية.[4]

ويرى خلدون حسن النقيب أنّ مفهوم القبيلة السياسية الذي يتجاوز حدود القالب الاثنوغرافي ويرتقي به إلى مستوى تحليل أعلى وهو المستوى السياسي الشرعي، وعليه، فان القبيلة السياسية هي شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يختلف عن القبيلة العادية، انه مجموعة من العلاقات المتبادلة، مبنية على تراتبية القرابة، تؤدي إلى توزيع للسلطة السياسية على

[1] محمد حسن إحسان، **علم الاجتماع السياسي**. الأردن: دار وائل للطباعة و النشر، 2005، ص 139.

[2] جمعة الزروق فرج بلعبد، **المرجع سابق الذكر**. ص 44

[3] عادل زقاغ، سفيان منصوري، **الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية**. مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017، ص 53.

[4] موريس دوفرجيه، **المرجع سابق الذكر**. ص 121.

نحو تتداخل فيه العصبية وتقسيم الموارد، والارتباط بالدين باعتباره مصدرا آخرًا من مصادر الشرعية.[1]

المطلب الثاني: الانهيار الدولاتي ومعضلة الانتقال الديموقراطي بعد الثورة

يُقدم جويل ميغدال تصنيفه للدولة القوية والضعيفة في ضوء علاقاتها بالمجتمع، فالدولة القوية حسبه ذات التغلغل في مجتمعها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة المجتمع، إذ تُعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة، كما تعلو فيه الروابط الأفقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة والمؤطرة في الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني وتتكامل فيه تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وهذه التنظيمات على أسس شخصية أو دينية أوعرقية وإنما على أساس اختلاف البرامج والسياسات ويربط ميغدال هذه الشروط بالدول التي بلت مستويات جد متقدمة من الديموقراطية.[2]

[1] خلدون حسن النقيب، **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت**. لندن: دار الساقي، 1996، ص18، 19.

[2] Joel samuel migdal, **state power and social forces**. London: Cambridge universitypress, 1994.

وفي المقابل الدول الضعيفة هي التي حسب ميغدال هي العاجزة على تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه، وهي تتخذ موقفا عدائيا اتجاه تنظيماته المدنية وأحزابه السياسية وتنعدم الثقة في الدولة، وتنزع الدولة في هذا النموذج إلى تكريس الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة والدين والانتماءات الاثنية الأخرى، وهو ما يكون مجتمعا ضعيفا تتكرس فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وينتشر الفساد والمحسوبية، ويعمل أفراد المجتمع فيه على مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الأفراد الاثنية ومدى قربهم من مراكز السلطة.

الجدول رقم (01) : تصنيفات الدول حسب المفكر جويل ميغدال

المعيار والممارسة	الدولة القوية	الدولة الضعيفة
العلاقة مع المجتمع	تغلغل كليّ	عاجزة تماما عل التكيف
القيم السياسية والاقتصادية	في مصلحة المجتمع	إخفاقات في كافة الميادين
المواطنة والثقة والتضامن	مستوى عال جدا	منعدمة تماما
العلاقات الأفقية	تكامل كلي بين تنظيمات المجتمع والدولة	الاحتكار السلطوي (الانتماءات القبلية الضيقة)
الخلافات	سببها اختلاف البرامج والسياسات	سببها الفساد والمحسوبية والمصالح الشخصية

المصدر: إعداد الباحث.

إنّ الدولة الضعيفة تكون أقرب للإنهيار في حالة الحروب الأهلية والثورات الشعبية ويُقصدبإنهيار الدولة من أولى النتائج والآثار المترتبة على الحروب الأهلية، وهي تقويض مؤسسات الدولة وأجهزتها، بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة ويتخذ انهيار الدولة كنتيجة للحروب الأهلية نمطين أساسيين:

- النمط الأول: هو الانهيار الشامل للدولة، ويُقصد به انهيار السلطة المركزية للدولة، ويحدث عندما تؤدي بالإطاحة بالنظام إلى حدوث حالة من الفوضى الشاملة، بما لا يسمح لأي من الجماعات المتصارعة من السيطرة على الحكم بصورة كاملة.
- النمط الثاني: فهو الانهيار الجزئي، ويقصد به ضعف الحكومة وترهل الجهاز البيروقراطي الذي ينجم عنه عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليمها، ويتسم هذا النمط بأنه مؤقت، ويقتصر على فترة محددة من الحرب الباردة.[1]والدولة المتماسكة أو القابلة للحياة هي التي تستطيع أن تُؤمن مستوى لائقا من الخدمات كالخدمات الصحية والتعليمية لشعبها، كما تكون قادرة على الحفاظ القانون والنظام.[2]

ومن أجل دراسة طبيعة الدولة ينبغي التطرق إلى المحاور التالية وهي :

أولاً: بناء السلطة والمفاهيم التي تؤسس وفقها العدالة.

ثانيا: طبيعة القوة وبناؤها وتجلياتها في العمليات التنافسية وفي الصراع السياسي، وهو الصراع الذي يتأسس على أساس طبقي أو عرقي أو ديني، وإما أن يأخذ مستويات أدنى(صراع طائفي أو مذهبي).

ثالثا: العناصر التي يؤسس وفقها البناء الهيراركي الطبقي الاجتماعي في المجتمع.

---

[1] خليل العناني، **العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا**. آفاق افريقية، المجلد الثاني، 2001، ص72.

[2] مارتن غريفش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. تر: عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص221.

رابعا: المحددات التي تحدد وفقها عضوية الأفراد في التجمعات والجماعات القائمة وهي المحددات التي تؤثر في السياسات الكبرى.[1]

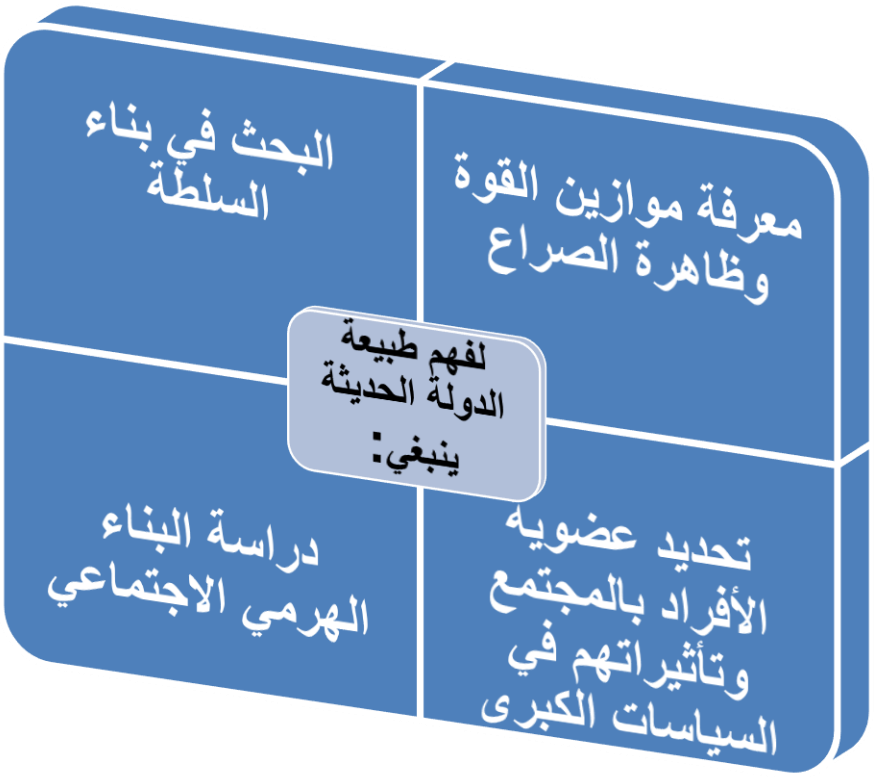

المصدر : إعداد البـــاحث

لقد كان مفهوم الدولة عند الأوروبيين قبل عصر التنوير لا يتعدى مفهوم السلطة والمجتمع، فالسلطة تمتلك القوة والمجتمع، وعناصر المجتمع في خدمة السلطة، والسلطة تحميهم من أي اعتداء خارجي، إلا أنّ الأمر لم يستمر كثيرًا، إذ أنه مع كل عقد أو قرن كان المجتمع ينتج تطورا جديدا، بدأ بإدخال الاقتصاد في هيكلية الدولة، وإيجاد قوانين تنظم العلاقة ما بين مالكي وسائل الإنتاج والعاملين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وبعد تطور المفهوم الاقتصادي للدولة لتصبح تعبر عن صراع طبقي لابُد من إدارته.[2] مما أنتج دولة ماركسية ودولة ليبرالية بعد تطور المطالب الحقوقية وارتفع الأصوات المنادية بالمساواة والحرية والملكية

[1]Ali kazancigil, **the state in global perspective**. Paris : grower pub, 1983.p21

[2]هيثم غالب الناهي، **المرجع سابق الذكر**. ص 121.

الفردية لوسائل الإنتاج والثروة عموما بما يتناسب مع خصوصية الفرد والمجتمع، لنصل إلى عسكرة الدولة وسلطتها بعزل المجتمع عن حراك الدولة وتطورها والتي كانت تسعى إلى أقلمة الدولة لخلق مجتمعات عرقية، طائفية وقومية متباعدة لا تربطها عن بعضها البعض سوى الخضوع والطاعة.[1]

ويُنظر إلى الدولة من ناحية علم الاجتماع من خلال ذلك التفاعل بينه وبين المجتمع أي جميع أفراد المجتمع، ومن الناحية السياسية، ينظر إلى الدولة على أنها ذلك التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكن أن يحدث بين أفراد المجتمع، ومن الناحية القانونية، فالدولة تعني السيادة وما يترتب عنها، وهذا الاختلاف الفكري يُفسر فرضية أن الدولة ظاهرة مشتركة لمجموعة من الاختصاصات في ميدان العلوم الاجتماعية وامتداداها في حقول معرفية أخرى.[2]

ويعرف عبد الباقي الهرماسي الدولة على أنها :"منظومة من المعايير والمعتقدات والمشاعر السياسية السائدة في مجتمع ما في فترة زمنية معينة، والتي تُحدّد درجة الإحساس وتنوعه وتنظيم المواقف وتُحدّد طرق الالتزام الفردي وأساليبه وتُحدّد أنماط المشاركة والاتصال وواجبات من يمثلون الدولة".[3]ولقد رسم كارل ماركسمفهومه للدولة باعتبارها نتيجة رسمية للمجتمع، فهو يعتني بالمجتمع المدني أيما اعتناء ليصل من خلاله إلى الدولة السياسية التي تمثل التعبير الرسمي للمجتمع المدني، فالدولة عند ماركس هي جزء مهم من أجزاء المجتمع العالمي التطور للصراع ما بين الطبقات المجتمعية، حيث تُسيطر على المجتمع السياسي أقوى طبقة فيه، ويرى ماركس أن الدولة مبنية على هذه الأسس ستجعل من الطبقة الرأسمالية في الدولة الحديثة هي المسيطرة عليها.[4] ويعرف عالم الاجتماع السياسي الألماني ماكس فيبرالدولة على أنها المشروع السياسي

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 134

[2] عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث: طبيعتها ودورها مثال الجزائر**. رسالة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة قسنطينة، 1996، ص59.

[3] هند عروب، **المخزن في الثقافة السياسية المغربية**. المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2005، ص 17

[4] هيثم غالب الناهي، **المرجع سابق الذكر**.ص 47

ذو طابع مؤسساتي، تُطالب قياداته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقاتها للأنظمة، باحتكارها الإكراه البدني المشروع.[1]

يرتبط مفهوم الدولة بمفهوم السيادة من جهة، كما يرتبط بمفهوم الشرعية من جهة أخرى، على اعتبار أنّ السيادة،تعني القدرة الكاملة على فرض حماية الدولة على أرضها والقدرة على وضع القرارات الأساسية الملزمة لجميع أفراد المجتمع وتنفيذها.[2]

إنّ الدولة لا تصيرُ وطنًا في عُرفِ الذهنيّةِ البدويةِ التي ترفضُ دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية، فهي بحسب هذه الذهنية شرٌّ للأفرادِ، وهو ما يجعلُ مفهوم المواطنة غائبًا، وبعيدًا عن التطبيق لأن العلاقة بين الفرد والدولة علاقة انفصام وليست علاقة اتصال وبسبب اللامبالاة القائمة لدى الطرفين تتعزّز روح الانتماء والولاء للعائلة الكبيرة، والعشيرة والطائفة أكثر فأكثر..فيصير الولاء الولاء العائلي/ العشائري/ الطائفي أقوى بكثير من الولاء الوطني، لأن العلاقة بين الفرد والعائلة/ العشيرة/الطائفة شديدة وقوية، فهي الدوائر الثلاث العين الساهرة على الفرد، وليست الدولة.[3]

إن الفرد في المجتمعات القبلية يعاني من ازدواجية الولاء، مما يُسبب له أزمة هوية، على اعتبار أن انتماءه يتأرجح بين القبيلة والدولة مع تغليب كفة القبيلة، وهذا ما يجعل الدولة مرتبطة بالانتماءات القبلية المناطقية أقرب لتكوين نظام سياسي ديكتاتوري، ويجعل من عملية الانتقال الديموقراطي صعبة ومعقدة خاصة في ظل بروز أزمات إدارة التنوع والاختلاف، ورغم أنّ بعض المفكرين المسلمين يؤكدون على أنّ التنوع والتعدّد ضمن الدولة الواحدة لا يدعو أبدًا لبناء فرضية إمكانية بروز أزمات وصراعات، معتبرين أن الاختلاف والتمايز داخل المجتمع الجامع هو حالة طبيعية صحية غير مرضية أبدًا، حيث لم تكن الأقليات العرقية والدينية المذهبية

---

[1] فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**. تر: محمد عرب صاصيلا،بيروت: مج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998، ص77.

[2] محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات تنمية وتنمية الأزمات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998،ص 15.

[3] حسن حميد، **المرجع سابق الذكر**. ص 118.

مشكلة في يوم ما من أيام الحضارة العربية، لقد كانت هذه الأقليات متعايشة بتسامح ضمن نطاق الدولة العربية الإسلامية الواحدة وتصدت للغازي الغربي الصليبي، هذه مشكلة مصطنعة ويمكن حلها ضمن الدولة القطرية الواحدة تقوم على المواطنة والمساواة.[1]

فالصراع إذن ليس نابعًا من التعددّ، بل إنّ الصراع هو تحصيل حاصل لمحاولات الإنسان لتعظيم الثروة ولسوء في التوزيع العادل للثروات الوطنية، إلى جانب غياب سلطة عليا تملك الإكراه المادي المشروع والقادرة على القيام بوظيفتين الاستخراج والتوزيع العادل، حيث أن الصراع على الموارد الطبيعية يمكن أن يُشعل الصراعات ويُوسع من نطاق الحروب المندلعة.[2]

وبناء على كل ذلك فعملية بناء الدولة تركز على تقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على توفير السلع العامة ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في الاحتكار الاستخدام المروع للقوة المادية وتعبر عن السلطة الجماعية دون الحاجة إلى استخدام الإكراه المادي.[3] والدولة تعني الكيان سياسي وإطار متكامل لوحدة المجتمع ومنظما له، بحيث تعلو إرادة الدولة على إرادة الجماعات والأفراد من خلال امتلاك سلطة ذات سيادة إصدار القوانين والاحتكار وسائل الإكراه الشرعي بواسطتها تسهر على تطبيق مجموعة من الوظائف وتطبيق القانون والمصالح والأهداف.[4]

---

[1] أحمد عوض الرحمون وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص59.

[2] BuhaugHalvard and Scott Gates, **The Geography of Civil War**, Journal of Peace Research, vol 39,No 4,2002, pp. 417- 433.

[3] محمد فايز فرحات، **الاحتلالوإعادة بناء الدولة:دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان واليابان والعراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 42 .

[4] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع سابق الذكر**. ص 802.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الصراع حالة الخلاف التي تتطور إلى الصدام بين طرفين أو آخر بسبب الرغبة في تعظيم المصلحة والمنفعة مع حرص كل طرف إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر، كما أنّ هنالك العديد من المقاربات النظرية والاتجاهات الفكرية التي سعت لتحليل وتفسير ظاهرة الصراع على غرار المقاربة الخلدونية (القوة والغلبة)، المقاربة الماركسية (الطبقية)، مقاربة الاقتصاد السياسي، مقاربة النفسية الاجتماعية (العائلة والتنشئة) والنظرية الديموغرافية (التطور السكاني) وكذا النظرية الجغرافية (دراسة المناطق). ويعتبر الصراع القبلي تعبير عن حالة النزاع بين الجماعات القبائلية المتايزة ثقافيا وعرقيا نتيجة التعّصب للتقاليد والعادات والأعراف مما يجعل الانتماءات الضيقة تُحد وتُقلّل من الولاء الوطني وتزيد من معضلة الانتماء بفعل الطاعة إلى التنظيمات الاجتماعية الدنيا، فجدلية القبيلة–الدولة في مجتمعات ما بعد الثورة في الوطن العربي طُرحت بقوة في ظل فشل الانتقال الديموقراطي، خاصة بعد سقوط النظام وما صاحبه من سقوط للدولة وبروز إشكالية مأسسة السلطة بسبب صراع المجتمع القبلي والمجتمع السياسي بتغذية من القوى الأجنبية التي ساهمت في تغذية التشرذم الداخلي بالدولة القطرية بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، مما أدى إلى بروز معالم الدولة الفاشلة في ظل العجز الاقتصادي، التدهور الأمني بظهور حالة الحرب الكل ضد الكل والانهيار المؤسساتي والافتقار لسلطة القانون.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدولة وإشكالية الصراع القبلي في ليبيا قبل وبعد الثورة

لم يكن الصراع القبلي في ليبيا وليد الثورة المعلنة 17 فيفري 2011، وإنما هو وليد تراكم لانعكاس السياسات التوزيعية التمييزية لنظام معمر القذافي لأزيد من أربعة عقود بين القبائل الليبية الموالية والمعارضة من أجل كسب الشرعية والمشروعية للبقاء لأطول فترة على سدة الحُكم في ليبيا الجماهيرية، بعدما سعى إلى توظيف القبيلة كمتغير أساسي سياسي في معادلة الاستئثار بالحكم، الى جانب ترسيخ التنمية غير متوازنة بأقليم ليبيا، فضلاً عن منح الامتيازات والمناصب المادية والمعنوية بناءا على الولاءات دون الكفاءات، غير أن مخرجات الشارع الليبي كانت عكس توقعات صانع القرار في ليبيا في ظل تبني الشعب للثورة شهر فيفري 2011 أين دخلت ليبيا في فوضى وعدم استقرار على جميع الأصعدة واستمرار الصراع القبلي لأزيد من عقد من الزمن بعد عسكرة الجماعات القبلية وانتشار الجماعات الارهابية المسلحة، في وضع يؤكد على تحول ظاهرة الصراع إلى البنى القبلية في مواجهة المؤسسات الرسمية التي أصبحت شرعيتها ومشروعية سلوكاتها على المِحّكِ.

المبحث الأول: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا قبل 2011

تعتبر محطة القراءة التحليلية لعلاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا قبل سنة 2011 وسقوط نظام معمر القذافي أحد أهم مرتكزات الدراسة، من خلال التطرق لمكانة القبيلة خلال زمن نظام الرئيس السابق معمر القذافي ومخرجاته اتجاهها، فضلاً على دراسة وتحليل التوزيع المناطقي الجغرافي للقبائل الليبية ومحاولة التمحيص في السياسات التوزيعية لنظام معمر القذافي اتجاه هذه القبائل ودراسة تأثيرات وتداعيات التميّيز القبلي في ليبيا خلال حكم الرئيس السابق معمر القذافي لما لها من أهمية في فهم واقع ومستقبل الصراع القبلي في ليبيا وجذوره وأسبابه.

المطلب الأول: مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال مرحلة حكم القذافي

يعتبر المجتمع الليبي قبليًا بامتياز بالنظر إلى الانتشار العددي والنوعي للقبائل المتواجدة بالاتجاهات الأربعة لليبيا، فالتراكم التاريخي والهجرات المتتالية أدت إلى تشّكل كتل قبلية بأقاليم جغرافية في الاتجاهات الأربعة لليبيا وبداية نمو شعور الأفراد بالانتماء والولاء نتيجة الرغبة في العيش المشترك ووحدة المصير والدم نتيجة علاقات القرابة، فالقبيلة في ليبيا تُعّد القاعدة الاجتماعية والسياسية التي تُدير مختلف شؤون الأعضاء المنتمين إليها.وتستند القبيلة في ليبيا إلى وجود دعائم رمزية متماسكة وهي ضمن مكونات الهوية المشتركة مع نرهل الولاء المواطني، تقوم بإعادة التصور للجانب الهوياتي عبر تحديد الأنا قياسا على الآخر، وعلى اعتبارات اثنية.[1]

وحظيت القبيلة بمكانة مرموقة ومتميزة في النظام السياسي الليبي خلال فترة حُكم معمر القذافي هذا الأخير الذي سعى إلى جعل القبيلة المتغير المجتمعي الوحيد على المستوى الأفقي والعمودي في ليبيا طيلة أربعة (04) عقود كاملة من الحكم، من خلال التمجيد للقبيلة باعتبارها المكون الاجتماعي الضامن للوحدة الوطنية و الحضن المنيع للتهديدات الخارجية، خاصة بعد كل تضامن يلقاه من أغلبية القبائل الليبية في تصريحاته ومخرجات النظام السياسي

[1] عادل زقاع، سفيان منصوري، **المرجع سابق الذكر**.ص 50.

الليبي اتجاه القضايا السياسية و الاقتصادية الإقليمية الإفريقية أو الدولية المعادية للدول الكبرى آنذاك.

وفي الأساس تعكس البيئة الليبية الصفة الاجتماعية التقليدية والجذرية التي تسود العالم العربي والشرق الأوسط،فهي ذلك التداخل الفريد والمتفرد بين المعمور واللامعمور وبين الصحراء والواحة وبين البداوة والحضر وكذلك بين مجتمع القبيلة والدولة.[1] فالتداخل الحاصل في ليبيا بين الحضر والبداوة مُتجذر تاريخيًا، كما أنّ عدم الفصل التام بين المجتمع التقليدي المدني (القبيلة) والمجتمع السياسي (الدولة) أو بصفة أدق النظام السياسي في ليبيا خلال فترة الرئيس السابق معمر القذافي، من خلال التطابق في المفاهيم الاجتماعية والسياسية النظرية تبعه التزاوج على أرض الواقع، مما أدى إلى اندماج الأول (القبيلة) ضمن الثاني (الدولة) بصورة آلية وذلك لعدة اعتبارات تخص الطابع الإجتماعي والسياسي والاقتصادي لليبيا.

فالقبيلة باعتبارها التنظيم الاجتماعي التقليدي للأفراد والجماعات البشرية المتواجدة بإقليم مُحدد كانت بمثابة السند والداعم للنظام السياسي الليبي لمختلف سياساته سواء التوزيعية أو الاستخراجية، فقد كانت القبيلة منصهرة ومندمجة بشكل شبه كامل تام ضمن النظام السياسي الليبي بقيادة الرئيس السابق معمر القذافي، وكان شيوخ القبائل على المستوى الوطني (مركزيا ومحليا) خاصة بغرب ليبيا وجنوبها بمثابة "رجال" النظام ويعملون وفقا لأوامره وتوجيهاته، بما يخدم الصالح العام ووفقا للأجندة التي يرسمها الرئيس السابق معمر القذافي.

وقد استمرت بنية هذه العلاقات القبلية بطريقة أو بأخرى وظلت تُميزُ المجتمع الليّبي، وتُمثل إحدى أهم خصوصيات النظام السياسيّ الليبي فيه إلى غاية سقوطهِ على اثر الثورة المسلّحة شهر فيفري 2011 بالرغمِ من تركيز الرئيس السابق معمر القذافي لأزيد من أربعة عقود كاملة

[1] **المرجع نفسه**، ص 205.

على الأبعادِ الأربعة التي تبناها كمقومات رئيسية للمجتمع الليبي اجتماعيا وسياسيا وهي: العروبة، الإسلام، الاشتراكية والجماهيرية.[1]

وقد تم اختزال معادلة صناعة القرارات وصناعة السياسات العامة ضمن كافة القطاعات سواء السيادية أو غيرها خلال فترة حكم معمر القذافي من قبل عدد قليل جدًا القبائل المتواجدة في الحكم والتي استأثرت به والتي تُبدي الولاء وتتمتع بالانتماء، مقابل منح عموم الشعب الليبي والقبائل الأخرى بعضًا من الدعم من أجل تعزيز الولاء الشعبي الوطني والحصول على المزيد السلم الاجتماعي ومضاعفة التجنيد الشعبي لصالح لنظام الحُكم القائم للاستمرار والاستقرار وتفادي الانتفاضة الشعبية التي من شأنها أن تجعل النظام السياسي بقيادة معمر القذافي آنذاك يتزعزع أو يكون محل تهديد.

فمكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال فترة حُكم معمر القذافي كانت جدّ مرموقةٍ ومُتميّزةٍ جدًا في نظر الذين كانوا يُديرون الحُكم آنذاك، فتولي المناصب العليا السياسية أو المركزية الإدارية وضمن مختلف القطاعات في ليبيا كان يستند إلى دائرة الانتماءات القبلية الضيقة، من خلال منح امتيازات للقبائل التي تُولي الولاء وتنمي إلى القبائل المؤيدة للحكم وللنظام السياسي والمعروف عنها الرضا والقبول، على غرار القبائل المتواجدة بشرق ووسط ليبيا على سبيل المثال قبيلة القذاذفة التي ينتمي إليها الرئيس السابق معمر القذافي التي أخذت حصة الأسد من الامتيازات و المكاسب مقارنة بباقي القبائل الليبية التي كانت تعيش على الهامش من خلال تبني نظام الحُكم لسياسات الاستبعاد، وذلك لعدة اعتبارات أبرز عدم الثقة في باقي القبائل والخوف من ضياع المصالح بالنسبة للقيادة الحاكمة، فضلاً عن تهديدات تغوّل القبائل الهامشية ومضاعفة حظوظها في الاقتراب أكثر من مصادر صنع القرار لتكون منافسة للقبائل الحاكمة.

[1] John Davis, **le syst ème libyen :les tribus et la r évolution** .traduit :isabelle richet. Paris :puf, 1990 p203.

فالبيئة الداخلية في ليبيا خلال حُكم معمر القذافي وخاصة من الناحية الاجتماعية لم تكن محصنة بالشكل الكافِ، نتيجة غياب الاتصال الأفقي بين القبائل الليبية عبر الاتجاهات الأربعة للبلد، أو الاتصال العمودي الذي كان محصورا في غالب الأحيان بين رئاسة الدولة والقبائل الموالية للحُكم مع تجاهل لبعض القبائل المعروف عنها بالمعاداة والمعارضة للنظام وهي من الفئة الصامتة، فقد كانت تُسير السياسات العامة خلال فترة حكم معمر القذافي بأساليب اعتباطية استنادا للولاءات والانتماءات القبلية بالنظر إلى محاولة شخصنة السلطة والمنتمين إليها.

المطلب الثاني: خارطة التوزيع القبلي في ليبيا

تضم ليبيا العشرات من القبائل الليبية التي تتوحد في اللغة العربية والديانة الإسلامية بالأغلبية المطلقة، لكنها تتمايز وتختلف من حيث العرق والأصل من خلال الاختلاف في رابطة الدم، وهو ما انعكس على طبيعة المستوى المعيشي والرقعة الجغرافية، فضلا عن الظروف التاريخية التي جعلت قبيلة ترتكز شرقا دون التوجه غربا، وهي المعادلة التي أفرزت التنوع العرقي (الأصل) وكرست التوزيع والانتشار القبلي في ليبيا، كما تحكمت الموارد الاقتصادية أيضًا في الامدادات الجغرافية بين القرب والبعد بين القبائل الليبية.

إن النسيج الاجتماعي الليبي هو مزيج من القبائل العربية والبربرية وقبائل أخرى، وتنتشر في عمومها عبر كامل التراب الليبي ومن أبرز هذه القبائل قبيلة الورفلة في الشمال ووسط وغرب ليبيا، أما قبيلة القذاذفة فتنتشر في مناطق طرابلس، بنغازي، طبرق، سرتوفزان والزاوية الغربية، أما قبيلة أولاد سليمان فمتمركزة في الجنوب الليبي وقبيلة البراعصة في شرق ليبيا، وتتواجد قبائل الأمازيغ في جبال غرب البلاد، بالإضافة إلى قبائل الطوارق والتبو في الجنوب.[1]

[1]Patrick haimzadeh, **scrutin sur fond de chao le monde diplomatique**. N 700, juillet 2012, p12

كما توجد في ليبيا أكثر من 100 قبيلة، منها 30 قبيلة رئيسية على الأكثر تتميز بالاستقطاب عدديا، كما أن الأغلبية من السكان الليبيين بحوالي 90 بالمائة هم عرب، ومن اثنيات عربية وبربر أمازيغ، كما أن 90 بالمائة من السكان في الوقت الراهن ينتمون إلى القبائل، بينما باقي السكان ليس أعضاء بالقبائل ويقطنون في المدن الشمالية لدولة ليبيا.[1] ولا تعرف ليبيا أقليات تُذكر، وليس هنالك من الناحية العملية مشكلة أقليات في ليبيا ونسبة الأقليات بجميع فروعها تتراوح ما بين 5 و10 بالمائة من مجموعِ الشعب الليبي نصفها من البربر ونصفها من العناصر السودانية كما أن القاعدة الأصولية في علم السياسة تؤكد على أن الدولة التي تمثل فيها الأغلبية 80 بالمائة والأقلية 20 بالمائة في المتوسط تُعد دولة متجانسة وسليمة من الناحية البنيوية إلى حد بعيد، لذلك أدركنا مدى الانسجام الكبير بشريا في ليبيا.[2] ويتكون سكان ليبيا من خليط متداخل من العرقيات والقبائل والعرب والأمازيغ والطوارق والزنوج والفينيقيين وجميعهم استعربوا لغة، ومسلمين ديانة باستثناء أقلية من اليهود هجرت من ليبيا غير أنه من الملاحظ من الصعب بمكان وضع تقدير دقيق لعدد القبائل الليبية.[3]

ويقوم المجتمع الليبي على المرَكبِ القبليّ، ولا تقوم القبيلة فيه على رابطة الدم فحسب، بل هي مظّلة اجتماعية يتعايش تحتها مختلف الأعراق والجماعات وقد تضم القبيلة الواحة من أصله أمازيغي أو عربي أو تركي أوإفريقي، حيث توفر الأمن والحماية لأفرادها، وتضمن فرص العيش الكريم لهم.[4] ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية ومن أبرز هذه القبائل مايلي:

---

[1]Al-hamzeh al shadaedi and Nancy ezzedine, **Libyan tribes in the shadows of war and peace**. Netherlands : clingendael institute of international relations, 2009, p2

[2]جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996، ص 195.

[3]عبد الودود ولد الشيخ، **القبيلة والدولة في إفريقيا**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات .2013، ص 14.

[4]مى حسين عبيد، **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**. بغداد: مجلة دراسات دولية، العدد 51، ص 32.

- **الأشراف:** تتمركز في مدينة "ودان" و"زويلة" وسط ليبيا وهم من سلالة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهم منتشرون أيضًا في مُعظمِ أنحاءِ ليبيَا.
- **الورفلة:** كما تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت، ويصل عدد المنتمين إليها إلى حوالي المليون نسمة أي ما يُعادل سُدس سكان ليبيا.
- **القذاذفة:** وهبي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز في منطقتين سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط قرب طرابلس وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.
- **المقارحة:** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي في ليبيا وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعدهُ القذافي عام 1993، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي وعبد الباسط المقرحي المتهمُ في قضيةِ لوكربي وتعتبر هذه القبيلة أيضًا من أكثر القبائل الليبية تسليحًا.
- **ترهونة:** في الجنوب الغربي لطرابلس تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.
- **ورشمانة:** تعتبر إحدى أكبر القبائل الليبية وتتمركز قبيلة ورشمانة في ضواحي طرابلس نظرًا لموقعها الجغرافيّ، تُعتبر ورشمانة قبيلة حضرية ومدنية.
- **الطوارق:** وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة غات بأقصى الجنوب.

- **العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير**: وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.وتعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية في ليبيا ويشكل العرب والبربر أغلبية السكان 97 %و3 %من أجناس مختلفة، والدين الإسلامي هو دين الدولةّ .
- **أولاد سليمان**:وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.[1]
- **قبيلة مصراتة**: وهي أكبر القبائل المعارضة لنظام معمر القذافي في الشرق، حيث تملك تأثيرا كبيرا في درنة وبنغازي.
- **قبيلة الزنتان**: وهي قبائل تقطن في الجبل الغربي وتملك مليشيات أمنية كان ينتمي أعضائها للمؤسسات الأمنية لمعمر القذافي مثل الصواعق والقعقاع.[2]

خريطة (01): مواقع إنتشار بعض القبائل الليبية

[1] نقولا زيادة، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية،1958، ص27.

[2] خالد حنفي علي، **خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة**.مجلة الشرق الأوسطية، العدد 64 ، سبتمبر 2014، ص5.

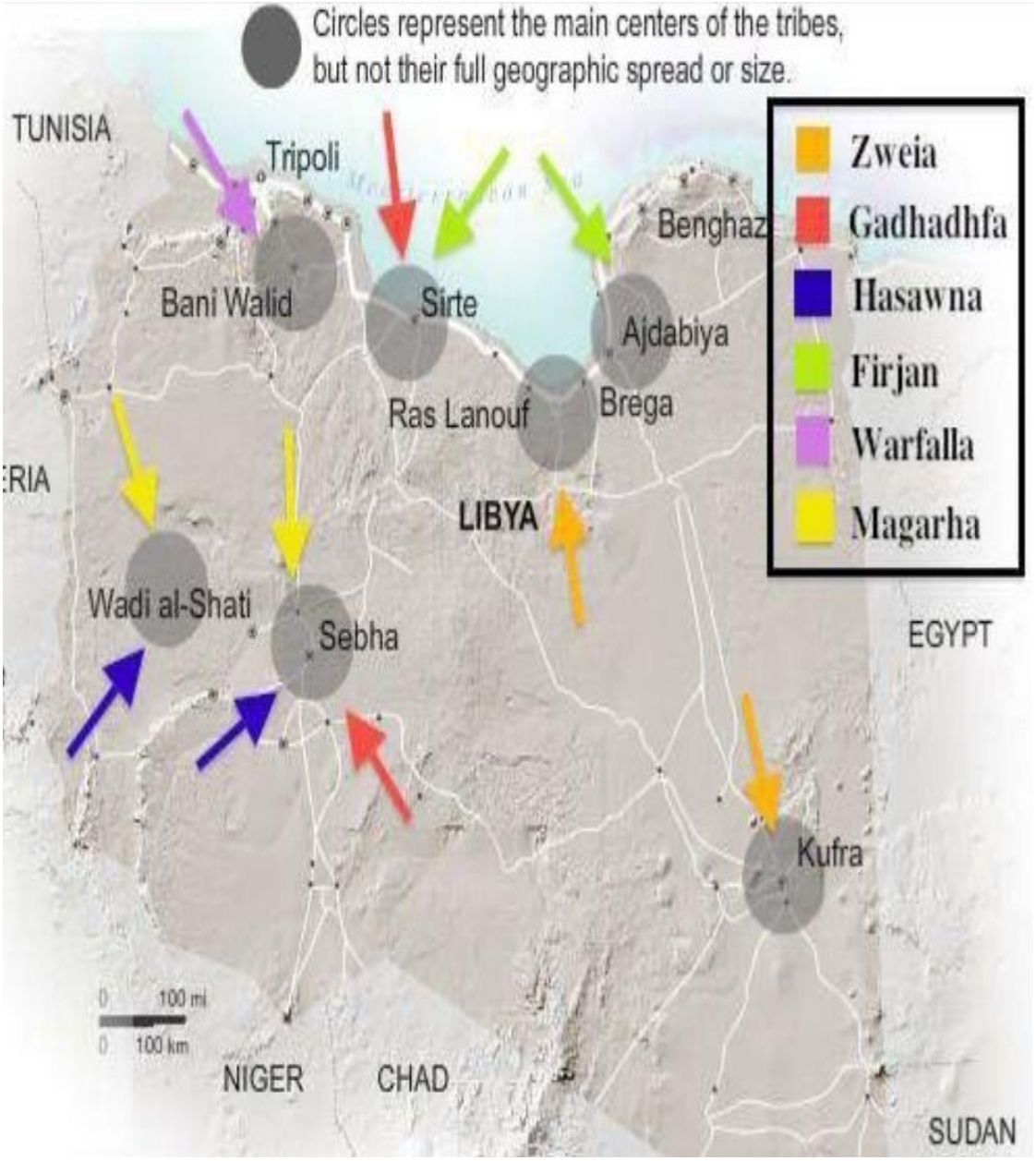

Source: Varumvira and Anthony cordesman. **The Libyanuprising: an uncertain trajectory**. Washington Dc: center for strategies and international studies csis, 2011,p 67.

المطلب الثالث: التوظيف السياسي للقبيلة خلال حكم القذافي وبروز معضلة الولاء المناطقي

استعمل نظام معمر القذافي طيلة أربعة (04) عقود من الحكم ورقة القبيلة ليس كبناء اجتماعي محلي تقليدي ، وإنما كتنظيم سياسي استثمر فيه لكسب الولاء القبلي أفقيا وعموديا، من أجل البقاء على سدة الحُكم وضمان الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي من خلال تجنيد القبائل بالشعارات الرنانة وفقا لـ" الكتاب الأخضر"وبأجندات الهادفة للاستقرار والوحدة وفقا لسياسات تكتيكية تارة وإستراتيجية تارة أخرى، فقد عمد الرئيس السابق معمر القذافي إلى احتواء كافة القبائل وإفراغها من محتواها الطوعي المبادراتي بضمان التزامها بأوامره وتعليماته من خلال سياسات الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى من القوى الكبرى الخارجية التي غالبًا ما استعملها في تصريحاته الرسمية لتوضيح أنّ ليبيا مهددة من القوى الفوق وطنية وينبغي التوحد لحماية الجماهيرية الليبية

فقد شكلّت القبيلة الخلية الأساسية والعنصر الجوهري في تركيبةِ المجتمع الليبّي عمومًا، وفي نظام حُكم معمر القذافي على وجه الخصوص خلال الفترة الممتدة ما بين (1969-2011)، حيث لعبت القبيلة دورًا بارزًا في تحقيق التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وظلت عبر تاريخ حكم نظام معمر القذافي الهيكل الاجتماعيّ والبنية التفاعلية الأكثرُ حضورًا والأكثر قدرةً على احتواءِ الأفراد وتوجيه مساراتهم وسلوكاتهم السياسية، في غياب أية مؤسسات مدنية حقيقية أخرى للانتماء، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والطلابية والجمعيات الطوعية ضمن مختلف القطاعات البيئة و الصحة وغيرها.[1]

ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية.[2] فالتحالفات

[1] محمد نجيب بوطالب، **المرجع سابق الذكر**.ص66

[2] جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**. القاهرة: د د ن، 1968، ص 23.

التي كانت تجمع القبائل الشرقية في ليبيا على غرار التحالف بين القذاذفة والمقارحة على مدار عقود من الزمن جاء كتحصيل حاصل لتوحّد الأهداف القبيلتين دون التوافق على المشاريع السياسية التي تبقى في المقام الثاني فأهمية المكاسب والمناصب والمنافع المحصلة من التحالفات باقتسام الغنائم هي التي تهم بالدرجة الأولى بما يحفظ في المقابل بقاء النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي من خلال التعبئة الشعبية وتوجيه الرأي العام الليبي وفقا للإملاءات المشروطة، على اعتبار أن أغلب القبائل الليبية تفتقد للمشاريع الاستراتيجي والبرامج السياسية الواقعية، ولا تملك الثقافة السياسية ولا حتى البرامج التي بإمكانها أن تقترحها أو تعمل على تجسيدها من خلال التحالفات التي بقيت حبيسة خدمة الأفراد و الجماعات المنطوية تحت التحالفات.

إنّ النظام القبلي في ليبيا في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جُرمًا ، رغم أن القذافي نفسه استعمل القبيلة في تكريس سلطته من خلال قبيلة القذاذفة ونسج تحالفات مع قبائل أخرى من أجل الحفاظ على سلطته.[1] فقد كان من المحضور وطنيا الحديث عن التوزيع العادل للمنافع والمساواة في فرص تقلّد المناصب والمكاسب بين القبائل من خلال تمرير سياسات الوحدة الوطنية وشعارات الاندماج الوطني ضمن الجماهيرية الليبية وتحاشي الحديث عن القبيلة كونها أداة للتفرقة بين أبناء الوطن الواحد بدلاً من الجمع و الوحدة، رغم أنّ الرئيس الأسبق معمر القذافي نفسه عمد إلى الاستنجاد بالقبائل الموالية للنظام السياسي من أجل الحشد والتعبئة الجماهيرية بما يُكسه أوراق إضافية للشرعية التاريخية والسياسية لضمان بقائه على سدة الحكم لأربعة عقود كاملة.

فخلال فترة الرئيس السابق معمر القذافي كان تولي المناصب بسلك الأمن يتم عن طريق الولاء التام والمطلق للنظام السياسيفهو شرط أساسي ورئيس، وهو ما جعل مهمة اختراق النظام السياسي القائم طيلة العقود الأربعة من تسيير معمر القذافي شبه مستحيلة خاصة في

[1] شريفة كلاع، **التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا**. الجزائر: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، فيفري ،2014، ص 76.

ظل الهوية القبلية السائدة والمتحالفة المتمثلة في القذاذفة، الورفلة والمقارحة، وتم سنة 1993 إنشاء الشبكة الاجتماعية التي هدفها حماية النظام القائم وتفادي محاولات الانقلاب ضده.[1]

كما قام الرئيس السابق معمر القذافي بإنشاء لجان شعبية للقيادة الاجتماعية قوامها الأساسي "القيادة القبلية" واستغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة، فقدعمد القذافي سنة 1996إلى إنشاء وتشكيل ميثاق الشرف والذي أمضت عليها القيادة القبلية في ليبيا والذي هو ميثاق تضامني مع السلطة الليبية الحاكمة وكذلك مواصلة لدعم السياسات، ومن بين القبائل الموقعة كانت القذاذفة، الزاوية، المقرية، الطوارق والورفلة مقابل استفادتها من مناصب قيادية هي الأخرى في النظام الليبي.[2] كل هذه السياسيات المدروسة بدقة من قبل نظام معمر القذافي تهدفلكسب الولاء المناطقي ومضاعفة فرض الاستمرارية و الاستقرار السياسي وتفادي الفوضى التي من شأنها أن تكون تحصيل حاصل لمطالبة البعض بمبدأ التداول على السلطة وإمكانية المناداة بالانتقال من الجماهيرية و إلى الجمهورية وفق أسس ديموقراطية خاصة مع بداية الألفية الثالثة.

فالرئيس السابق معمر القذافي لجأ إلى الانتقال من سياسة " فّرق تسدّ" ومحاولة إثارة الفرقة بين القبائل الليبية بما يخدم مصالح النظام السياسي الليبي ، إلى محاولة عقد مواثيق شرف مع شيوخ أكبر القبائل الليبية من أجل شراء السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي خاصة في العقدين الأخيرين من مرحلة حكمه، من خلال دعوة القبائل الأكثر انتشارا عددا وجغرافية إلى عقد تحالفات سياسية لتكريس الولاء القبلي وتفادي تهديدات قيام انتفاضات وثورات شعبية خاصة وأنّ الوضع الاقتصادي في ليبيا لم يكن في أحسن أحواله رغم الغنى في الموارد الطبيعية من غاز وبترول.

إنّ القبيلة كمُركب اجتماعيّ وسياسيّ في ليبيا خلال فترة حُكم معمر القذافي كان له دور مهم سياسيًا وأمنيًا على مدار أزيد من أربعة عقود كاملة، باعتباره أحد فواعل وآليات النظام السياسي الليبي من خلال أدوارها الميدانية قاعديًا في الحشد والتعبئة الشعبية للجماهيرية الليبية

[1]عقيل زياد، **الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الدولي**. ملف الأهرام الاستراتيجي. القاهرة: العدد 196، أفريل 2011، ص 71.

[2]Al-hamzeh al shadaedi and Nancy ezzedine, **op cit**. p5

بقيادة معمر القذافي، وتوحيد صفوف واتجاهات الرأي العام الليبي اتجاه القضايا المحلية، الوطنية وحتى الوطنية، كما كانت القبيلة تمثل التنظيم الوحيد والمعترف به من قبل السلطة الحاكمة في ظل تجريم الرئيس السابق معمر القذافي إمكانية قيام تنظيمات طلابية أو أحزاب سياسية أو تنظيمات غير رسمية ضاغظة بأي شكل من الأشكال وحصر العمل التطوعي للقبائل دون سواها، فضلاً عن السيطرة على المؤسسات الرسمية من المؤسسة التشريعية والتنفيذية، مما سهل عليه السيطرة على الساحة السياسية وتفادي ظهور المعارضة الموازية للنظام السياسي الذي كان قائمًا.

إن السبيل الوحيد الذي استطاع من خلاله الرئيس معمر القذافي أن يحكم ليبيا لعقود زمنية كانالقمع والقهر القبلي، فقد حاول القذافي تقويض التحالفات القبلية عن طريق زواج الأقارب والتحديث والتوسيع الحضري والإحساس بالفخر القومي المستمد من الحرب المناهضة للاستعمار التي حققت الاستقلال وأوصلته إلى سدة الحكم.[1] لقد سيطر الرئيس السابق معمر القذافي على كافة مقاليد الحُكم، وظهرت معالم شخصية القذافي في نظام حكمه فاتسم بالهيمنة والاستبداد وقمعه الشديد لكافة صور ورموز المعارضة، كما تسبب في إضعاف مؤسسة الجيش، حيث أصبحت قائمة على أساس قبلي وليس على أساس وطني، مما ساهم في انقسام المجتمع الليبي وتجذر الممارسة القبلية في التفاعلات السياسية والفعاليات المجتمعية، فقد اعتمد النظام الليبي على استعمال القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم والدولة عموما، وسعى إلى شراء الولاء القبلي، وبناء تحالفات ضيقة مع القبائل على غرار قبيلتي القذاذفة والمقارحة التي كانت تستفيد من العوائد النفطية والثراء الفاحش، وفي المقابل تهميش القبائل المعارضة على غرار ورفلة، الزنتان ومصراتة.[2]

وبذلك اختلطت شرعية الدولة بشرعية النظام السياسي ، وتلك إشكالية أُخرى ضمن إشكالية الدولة العربية الحديثة، إذ إن الخلط بين مفهوم التنظيم المؤسسي (الدولة) وبين العصبية قاد إلى إيجاد توليفة خلطت بين شخصية الدولة وشخص الحاكم، فأضحت الدولة تعني الحاكم

[1] جون أربرادلي، **ما بعد الربيع العربي**. تر: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013 ص 99.

[2] لزهر عبد العزيز وخالد صولي، **دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا**. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس 2019، ص 359.

والحاكم يعني الدولة، لذا من أجل تحقيق شرعيتها لجأت النظم السياسية العربية إلى التمسك بعصبية الدم أو العصبية القرابة بوصفها من أهم مصادر الشرعية من ناحية، وبوصفها أساسا للهيمنة والحكم من ناحية أخرى، لذا لجأت إلى أسلوب توريث المناصب الحساسة لأقارب الدم المباشرين، وبذلك تحولت مؤسسات الدولة إلى مؤسسات للعائلة الحاكمة وتحولت المؤسسات الأمنية إلى مؤسسات قمع وبطش تملكها السلطة العصبية ضد رعاياها.[1]

إن ضعف الولاء والرضا الطوعي من قبل المحكومين من شأنه أن يُضعف من الوطنية ويزيد من تهديدات الثورة، فكثير ما تكون الثورة مصحوبة بالعنف الذي هو كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداما للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الضرر بالآخرين، إتلاف الممتلكات ولتحقيق أهداف معينة"[2] فغياب الثقة والرضا والقبول الشعبي من قبل المحكومين اتجاه الحكام من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تهديدات قيام الثورة باللجوء إلى مواجهة العنف اللفظي و المادي من قبل الشعب بعنف مضاد من قبل السلطة الفعلية القائمة مما ينجر عنه تأزم الوضع أكثر، وهو ما من شأنه أن يُقلل من فرص الولاء والانتماء ويزيد من مخاوف الانقسامات جراء الثورة المصحوبة بالعنف التصاعدي.كما أنّ طبيعة دور العصبية يرتبط بالقيم السياسية السائدة في المجتمع المدني الذي يجعل من موضوع الرئاسة والزعامة التي ترتكز على قيم أخلاقية هامة لدى الإنسان البدوي كالحسب والنسب، أي ترتبط على صلة ورابطة الدم، الأمر الذي من شأنه أن يجعل كل العصبيات تتنافس وتتدافع للفوز بالسلطة وتأسيس الدولة لطبيعة المجتمع القبلي القائم على الصراع والتنافس.

ويعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليا بامتياز (الورفلة، المقارحة والقذاذفة)، بل إنها القبائل الأكثر مشاركة في تشكيل عصب المجتمع الليبي، لقد تم تسييس القبيلة وتوظيفها في عمليات توزيع الثروة والسلطة في ليبيا من قبل النظام السياسي الليبي بقيادة الرئيسي معمر القذافي الذي اعتمد على سياسة "فرّق تسّد"من خلال ترجيح وتفضيل قبائل على أخرى، إلا أنها كانت تخلق مشكلة القبلية وروح العصبية الضيقة والولاءات المحلية المحافظة التي لا تتلاءم كثيرا مع الوطنية ومقوماتها، وبذلك كانت تُصيبُ النسيج السياسيّ والوحدة الوطنية بالتفتت والتمزق،

[1] وليد سالم محمد، **إشكالية حقوق الإنسان في النظم السياسية العربية وأثرها في التنمية**. مجلة جامعة تكريت، العدد 8، 2005، ص237

[2] إبراهيم حسين توفيق، **المرجع سابق الذكر**. ص 45.

كما أن التمدين حالة عملية وصحية لإذابة القبليةdétribalisationوهو المطلوب سياسيا.[1]

ويمكن القول بأنه عبر عقود حكم معمر القذافي تراجعت قابلية الشعب للنظام الجماهيري والذي يستند إلى أربعة (04) ركائز أساسية: أولاً: الثورية القومية، ثانيًا: المساواة والعدالة الاجتماعية، ثالثًا: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، والركيزة الأخيرة وهي القيمة الرمزية للقذافي كرئيس مناهض للإمبريالية الدولية.[2]فقد ازدادت متانة الهياكل والتشكيلات والولاءات المحلية العشائرية في ليبيا نتيجة الشعور بالتهميش السياسي والاقتصادي.[3]

لقد حاولت بعض التجارب العربية أن تتجاوز الواقع القبلي من خلال التركيز على البعد الطبقي للصراع، والمفارقة القوية هي أن أهم من ساعد على التغيير عند اندلاع الثورة على الأنظمة الفاسدة هي القبائل عندما تخلت عن الرئيس وقاتلت ضده، أي أن القبائل لعبت أدوارًا أكثر أهمية من الأحزاب السياسية التي لم تتعامل بجدية طيلة عقود ماضية مع أهمية هذه القبائل وأهمية أدوارها الاجتماعية والسياسية.[4]

فقد برزت بحدة مُعضلة الولاء المناطقي في ظل تواصل توزيع الامتيازات والمكاسب وكذا المناصب السيادية في ليبيا خلال فترة الرئيس السابق معمر القذافي على أسس قبلية وبناءا على الولاءات الضيقة للنظام السياسي، بدلا من الكفاءات وسياسات التوزيع العادل للثورة المادية والمعنوية، فالتهميش والإقصاء المنهج من قبل النظام السياسي عجّل ببروز الولاءات القاعدية إلى القبائل الليبية والانصياع لشيوخها من خلال الالتزام بالطاعة و الولاء للقبيلة والانتماء المناطقي بدلا من الولاء للوطن، فقد تراجعت شرعية النظام السياسي والمشروعية السياسات والقرارات المتخذة ضمن كافة القطاعات، وهو الأمر الذي جعل الأفراد يعودون إلى الانصهار ضمن المجتمع التقليدي البدائي الأصلي (القبيلة) من أجل توحيد الصفوف بحكم العرق

---

[1]جمال حمدان، **المرجع سابق الذكر**. ص 211.

[2]لخضر رابحي، **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة**. أطروحة دكتوراه قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014، ص

[3]فولفراملاخر،**تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة**. تر: عدنان علي عباس، أبو ظبي، مجلة دراسات عالمية، العدد 120، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014 ،ص38 .

[4]جمعة الزروق فرج بلعبد، **المرجع سابق الذكر**. ص 82

ووحدة المصير، في صورة أكدت بداية تآكل النظام السياسي الليبي وبداية نهاية فترة حكم معمر القذافي الذي أخطا بإنتاج طبقية قبلية في النظام السياسي.

إنّ ثنائية الولاء للمحيط بدلا من المركز والانتماء للقبيلة عوض الوطن تطرح أكثر من جدلية حول مدى الرضا والقبول الشعبي للنظام السياسي ومخرجاته خاصة في العشريتين الأخيرين من فترة حكم معمر القذافي هذا الأخير الذي فشل في تحقيق الوحدة الوطنية و الانصهار المجتمعي في ظل بروز الولاء المناطقي في الاتجاهات الأربعة لليبيا، بالنظر لعدة أسباب بحكم منها ضعف الاتصال بين المركز و المحيط، فضلا عن التهميش والإقصاء للقبائل الصغيرة والكبير (العدد والانتشار)، إلى جانب تواصل الأزمات الاقتصادية والاجتماعي خاصة بغرب ليبيا التي خارج دائرة السلطة لعشرات السنوات، مما أدى إلى بروز معارضة شديدة للنظام السياسي برئاسة معمر القذافي، مما عزز تهديدات قيام انتفاضات شعبية واحتجاجات المطالبة بالتوزيع العادل للثروات وإنهاء التمييز القبلي.

المبحث الثاني: الصراع القبلي وخيار الثورة في ليبيا بعد 2011

أدت المظالم التوزيعية للقيم المادية والمعنوية لنظام معمر القذافي والتنمية المعاقة بين القبائل الليبية في بروز معالم الصراع القبلي بشكل حادٍ و إلى تطور لحدِ الثورة على النظام السياسي القائم، فاندلعت الاحتجاجات والمظاهرات السلمية في البداية قبل أن تتطور إلى الدموية وتخرج عن نطاق السيطرة بعد بروز معضلة العنف والعنف المضاد في ظل تسليح وعسكرة القبائل الليبية لمواجهة قوات الأمن، لتسقط ليبيا في فخ الفوضى وتسقط شرعية النظام السياسي الذي بقي على سدة الحُكم لأزيد من أربعة عقود كاملة، فالربط بين المجتمع السياسي (الدولة) والبناء الاجتماعي التقليدي (القبيلة) بظاهرة الصراع لم يكن بصفة اعتباطية، وإنما الهدف منه هو التحليل لتوجهات الفرد الليبي وقناعاته وأسباب بروز الصراع والتعصب القبلي في ليبيا رغم تنحية أبرز رموز النظام السابق في المرحلة التي تلت الثورة، فمهمة فهم طبيعة العلاقة بين الدولة (النظام السياسي بالتحديد) القبيلة من شأنه أن يُميط اللثام على الكثير من التساؤلات التي هي اليوم واقع في ليبيا بعد عشر سنوات كاملة من زمن الثورة الليبية، فدراسة التطورات التاريخية لعلاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا سيُفسر بشكل مقنع أسباب استمرار الأزمة في ليبيا رغم توالي الحكومات وتعاقب محاولات التسوية التي مازالت تبحث عن حلحلحة أزمة الشرعية والمشروعية للدولة والقبيلة.

المطلب الأول:مغذيات الصراع القبلي في ليبيا بعد 2011(التنمية المُعاقة– عسكرة القبيلة)

لم تأت مخرجات الثورة الليبية بما كان يتمناه ويرضاه الليبيون بعد إسقاط نظام معمر القذافي شهر أكتوبر 2011 ومقتل الرئيس السابق من خلال التخطيط للتوجه إلى ترميم ليبيا وإعادة الإعمار والبناء لدولة المؤسسات، فسرعان ما برزت مُعضلة الصراع بين القبائل الليبية بعد 2011 في ظل تعدد الولاءات القبلية،ولذلك لعدة أسباب تتقدمها الدوافع الاجتماعية والاقتصادية من خلال التفاوت في المستويات التنموية بين الاتجاهات الأربعة لليبيا في ظل التفاضلات التي كان ينتهجها الرئيس السابق معمر القذافي، فقد اندلع الصراع والذي سرعان ما تحول إلى شبه حرب أهلية بين القبائل الليبية معارضة وموالاة للنظام السابق، فرغبة كافة القبائل الليبية في تعظيم المنفعة والثروة واستغلال الأوضاع غير مستقرة، جعل ليبيا بمثابة "الغابة" في ظل القوانين الردعية والسلطة الأمنية الفوقية التي تحظى بقوة الإكراه المادي المشروع وخاصة بوجود الميليشيات المسلحة والمدعومة بالأسلحة التكنولوجية المتطورة والتي أججت الوضع أكثر وأفرغت الثورة من محتواه وجعلت أبناء الوطن الواحد يتقاتلون من أجل مصالح مادية بالدرجة الأولى.

شكلت التنمية غير المتوازنة أو التنمية المعاقة في ليبيا أحد أبرز مُغذيات الصراع القبلي في ليبيا غداة ثورة 2011، حيث لم تهضم القبائل الليبية التي كانت معارضة لنظام معمر القذافي استمرار بقاءه خارج دائرة التنمية في ظل التهميش والإقصاء الذي عانوا منه لأزيد من أربعة عقود كاملة، فالشعور بالدونية أدى إلى بروز نوع من الكراهية والحقد للقبائل الموالية التي عاشت التطور والازدهار في العمران والمنشآت القاعدية اجتماعيا واقتصاديا، فالتمايز التنموي على مستوى الأقاليم الليبية وخاصة في الشرق والجنوبي الليبي وشعور أهاليها بالاستبعاد من المخططات التنموية في السابق وكذا الرغبة في حجز موقع رئيس في صناعة القرار في المرحلة القادمة لما بعد الثورة من أجل إنهاء التفاضلات التنموية وبعث المشاريع الاقتصادية في المناطق التي كانت خارج اهتمامات النظام السابق بقيادة معمر القذافي، أدت إلى المواجهة المباشرة وبروز إشكالية الصراع بين القبائل الليبية والتي تطورت إلى حمل السلاح.

فليس هنالك تعريف جامع مانع للتنمية المعاقة أو التنمية غير المتوازنة، فقد اختلف زاوية الدراسة نتيجة اختلاف مشارب المفكرين فكريا وإيديولوجيتهم، فقد أدلى كل مفكر بدلو بحسب ميولاته العلمية ووجهة نظره.

إنّ التنمية غير متوازنة تعني اتساع الفجوة بين الأقاليم الأكثر نموا والأقاليم الأقل نمو، وكلما اتسعت الفجوة شعرت الأقاليم الأقل نموا بالتهميش، ومن هنا تبدأ التعبيرات والمطالب السياسية الإقليمية والتي تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات سياسية تسعى بوسائل مختلف إلى لتحقيق أهدافها التي كثيرا ما تكون لها أبعاد سياسية عميقة.[1]

فالتنمية غير متوازنة تعني مفاضلة إقليم ولفئة تقيم به على فئة أخرى ضمن الدولة القطرية الواحدة، في الاستفادة من الثروة الوطنية، من خلال تركيز أغلبية البرامج التنموية والسياسيات الاقتصادية، وهو ما يخلق التفاوت التنموي بين الأقاليم، ويُصبح الفقر والغنى باديان بشكل واضح. كما أنّ التنمية غير المتوازنة ليست وليدة صدفة تاريخية، ولا هي نتيجة لقوى السوق الحر أو تركز الموارد الطبيعية في الأقاليم الأكثر نمواً، بل هي نتيجة لغياب الإرادة السياسة ولفشل صفوة المركز. فالثورة والنزاعات الراديكالية قد تكون أمور غير مرغوب فيها، ومن ثم فإن تراكم القوة (للمحافظة على النظام، والذي يعتبر الرؤية المعيارية بمثابة غياب للصراع) يُصبح أكثر أهمية من توزيع القوة.[2] وعليه، فانّ هذا الاتجاه يُرجع أسباب بروز تنمية غير متوازنة ليس إلى توازنات السوق أو الاختصاص الإقليمي، وإنما إلى الرداءة السياسة النابعة من قناعة صانعي القرار الذي يميلون إلى التحيز عير الحيادية في رسم السياسات العامة خاصة الاقتصادية منها، وهو ما يُولد الشعور بالرغبة في التحرك الشعبي لدى الفئات المهمشة والمناهضة للاضطهاد للمطالبة بحقها في التنمية العادلة والشاملة.

[1] سميرة محمد كامل، **التخطيط الاجتماعي مدخل إلى القرن الواحد والعشرين**. مصر: المكتب الجامعي الأزبكي، 1998، ص76.

[2] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**. ط1، تر: حمدي عبد الرحمن، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص88.

إنّ التنمية المعاقة تعني أن المجتمعات المحلية تفقد تماسكها الاجتماعي بسبب الضعف التنموي في بعض المناطق للبلد مع الثراء في البعض الآخر والتقصيرالتنموي المبني على الأساس الجهوي وهو ما يقود إلى تهديدات نشوب الصراعات العنيفة بين الحكام الذين لا يحترمون التزامات العقد الاجتماعي مع المحكومين.[1]

كما أنّ الحديث عن البُعد السياسي لظاهرة التنمية، ينفي عن تلك الظاهرة كونها مجرد ظاهرة اقتصادية محضة، فالواقع أنّ هنالك علاقة جدلية بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية لعملية التنمية، فمن جهة نجد أنّ التنمية الاقتصادية كأحد مدخلات النظام السياسي تؤثر في أدائه من خلال تأثيرها تفاعلات أطرافه ومطالبهم ودعمهم له، ومن جهة أخرى نجد أنّ التنمية الاقتصادية كأحد مخرجات النظام السياسي يتوقف نجاحها على درجة الشرعية هذا النظام السياسي وقدرته على تعبئة الجهود والطاقات، وهذا يعني أن التنمية ظاهرة معقّدة لا ينبغي التعامل معها من زاوية أحادية.[2] كما تزداد قوة الدولة الريعية وشرعية سلطتها في سياستها الخاصة بالتوزيع وتخصيص إعانات لأفراد المجتمع، فنمو مواردها يُتيح لها زيادة نفقاتها العامة وتحسين سياسة ائتمانها ومضاعفة استثماراتها وبالتالي تعزيز شرعيتها وفعاليتها بشكل محسوس عن طريق المبادرة بتنفيذ سياسة الرفاه الحقيقية، كما يمكن للدول الأكثر حظ من بين صاحبات الريع أن تقدم خدمات مجانية عديدة، غير أن التناقض الحاصل هو أنّ ازدهار دولة الرفاه في ظل البترول يؤدي إلى تدعيم التبعية، وبل إخضاع المجتمع للدولة حيث لا يشارك الأول في نمو الثاني.[3]

إنّ دول الجنوب تُعاني أزمة التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين الأقاليم، مما ينجر عنه أزمة شرعية والتي تأتي كمُحصلة للأزمة

---

[1] جلبير الأشقر، **الشعب يُريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**. تر: عمر الشافعي، بيروت: 2013، ص54

[2] فولفراملاخر، **المرجع سابق الذكر**. ص33.

[3] برترانر بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**. تر: لطيف فرج، مصر: مدارات للأبحاث و النشر، 2016، ص 64.

السابقة والتي تُعبّر عن رفض المحكومين الانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية.[1] فالمظالم في التوزيع للثروات سواء المادية أو المعنوية (اللغة العادات والتقاليد والموروث الثقافي للقبائل خاصة الأقلية منها) من شأنه أن يؤدي إلى بروز أقاليم و مواطنين أفراد وجماعات منشقين عن مساءلة الطاقة والولاء للنظام السياسي القائم، فالتنمية غير المتوازنة أو التنمية المعاقة في ليبيا بالشرق والغرب والجنوب جعلت القبائل في ليبيا تنحاز إلى خيار وحتمية العودة إلى المجتمعات التقليدية الضيقة (القبيلة) التي تلبي رغباتها وتمنحها الشعر بالحماية والأمن وكذا الإكتفاء الذاتي، عوض الولاء للدولة التي تواصل سياسات الاستبعاد الممنهج.

فالدولة في ليبيا في عهد معمر القذافي كانت مبنية على أساس اجتماعي معين، ولم تكن تهدف إلى المحافظة على التوازن بين القبائل والعشائر والأسر، وبالتالي وإذا انتفت وانتهت المساواة بين القبائل والعشائر انقسمت الدولة وانهارت وهو حال الدولة العربية اليوم التي مازالت غير عقلانية، وبالتالي فهي عنيفة، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية وعلى بنية عتيقة للشخصية.[2] فقد نشأت استنادا إلى قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو قبلية أو مهنية فكرية من كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الاجتماعية والسياسية إلى صمم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذه نطاق يفيض عن حدودهما البشرية، وليعبر عن نوع من التوازنات في القوى بين مجموع العصبيات، فنشأ واستقر النظام السياسي نظاما قبليا أو عائليا أو طائفيا أو مهنيا معبرا عن مصالح عصبيات حاكمة التي ترى في تحقيق مصالحها الخاصة نصرًا للصالح العام، وبذلك كانت العصبيات (النخب الحاكمة) قد انفصلت عن محيطها الاجتماعي والثقافي حين جعلت الدولة مجالا للتسوية بين التنظيم المؤسسي وبنية العصبية[3].

---

[1] فولفراملاخر، **المرجع سابق الذكر**، ص 31.

[2] عبد الله العروي، **المرجع سابق الذكر**. ص196.

[3] عبد الإله بلقزيز، **دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية**. ط2: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص56، ص 58.

لقد كانت عائلة الرئيس السابق معمر القذافي تمثل السلطة القانونية والتشريعية في ليبيا المفروضة بقوة السلاح ومُنحت كافة السلطات المطلقة للعقيد القذافي التي كانت تمثل أساسًا شبكات السلطة غير الرسمية والمؤلفة إلى جانب عائلته من:

- **رجال الخيمة:** شبكة غير رسمية المكونة من المستشارين والشخصيات الموثوقة من طرف نظام معمر القذافيوالمتكونة من أبناء عمومته.
- **حركة اللجان الثورية:** أعضاؤها الموالين للنظام السياسي لمعمر القذافي ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بالتعبئة الجماهيرية ونشر إيديولوجية النظام السياسي القائم أنذاك.
- **القبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية:** حيث تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة التي ظلت مُحددا اجتماعيا هاما طوال فترة حكم معمر القذافي.

وقد اتسمت فترة حكم الرئيس السابق معمر القذافي بالهشاشة الأمنية بالمفهوم الواسع للأمن رغم توفر كل ما يحتاجه أي مجتمع لبناء ثروته وضمان استقراره وقد أرصدة النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي بما يزيد عن 50 مليار دولار أمريكي تدخل الخزينة الليبية سنويا، ومن عوائدها المالية النفطية، فبدلا من توزيع كل هذه الثروات بشكل عقلاني وعادل من أجل إقامة البنية التحتية للدولة والشعب، استولت عليها فئة ضيقة تلتف حول العقيد السابق معمر القذافي وعائلته، بشراء الأسلحة وتكديس الثروات في أوروبا وتنمية شبكات التهريب وغسل الأموال.[1]

وتُعّد ليبيا واحدةُ من الدولِ العربيةِ المهمة المصدّرة للنفط والغاز، وتُشكّل الاحتياطات الليبية من النفط بـ30 مليار برميل أي أكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، وهذه الثروة لم

[1] زاوشي صورية، **ليبيا والانزلاق الأمني: واقع وسيناريوهات**. ص 84

يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة لاسيما ثروة النفط، وتم تهميش قطاعات واسعة من المجتمع.[1]

فمن الناحية السوسيواقتصادية، يعاني الكثير من الليبيين الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم، فالمجتمع الليبي مجتمع شاب وراغب في العمل، لكن نسب البطالة التي عاشها خلال حكم معمر القذافي تقدر بنحو30 بالمئة، وهي أكبر نسبة بطالة في دول المغرب العربي، وبالموازاة يُعد الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعيا، إذ ترتكز ليبيا على 90 بالمائة من عائدات النفط. أما نسب الفقر التي تعيشها العائلات الليبية فهي مرتفعة جدا نتيجة عدم حصولها على مداخيل شهرية ثابتة، ذلك أنّ عائدات النفط الليبي كانت تستفيد منه بشكل أكبر فئات محدودة تلتف حول السلطة وهذا ما زاد من سخط المواطن الليبي وأدى إلى ثورانه.[2]

لقد تطورت أساليب ووسائل وأطراف الصراع في ليبيا بعد ثورة فيفري 2011 إلى حدّ تسليح وعسكرة القبائل الليبية في ظل الانتشار الكبير جدًا للذخيرة والأسلحة الفتاكة نتيجة للحدود المفتوحة على مصرعيها والمترامية الأطراف شرقا وغربا التي أدت إلى دخول الأسلحة بشكل أكثر على مستويات الأمن و الاستقرار في ليبيا وعجّل بظهور ملامح "الحرب الأهلية" في ظل غياب التوافق الوطني والاتجاه نحو معضلة العنف والعُنف المضاد في سقوط حُر للولاء الوطني وسيطرة و هيمنة الولاء القبلي وشرعية شيوخ القبائل، وهو ما وّلد أزمة الثقة بين أبناء الوطن الواحد، فالتغيير الثوري من خلال مؤشرات الفجائية، الدموية والجذرية في الطرح للأفكار والواقع، فقد تعدى كل هذا إلى تخوين القبائل لبعضها البعض وبروز شعارات التطرف والعنصرية القبلية، وهو ما أدى إلى تكرس إشكالية اللأمن وبروز معضلة حرب الكل ضد الكل في ظل تأثير الفواعل الخارجية التي كان تدخلاتها المباشرة لأطراف الصراع شرقًا وغربًا.

---

[1] أحمد نعمان الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. ط2: عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص48.

[2] عادل زقاغ، سفيان منصوري، **المرجع سابق الذكر**. ص 48.

تُعّد من سمات التغيير الثوري التي تتطلب خروج المشاركة السياسية من الأطر التقليدية أو الرسمية إلى الأطر غير رسمية بالاعتماد المباشر على الفعل الاحتجاجي والعمل السياسي المباشر كبديل عن المشاركة المؤسسية فانتشار التظاهرات والاعتصاماتوالإضرابات على نطاق واسع واللجوء إلى العنف والتمرد المسلح ضد السلطة الحاكمة أو النظام الحاكم بأكمله، مما يتطلب إعادة تأسيس نظام الحكم على أسس جديدة.[1]

وتوجد أشكال متعددة للتغير السياسي بداية من النمط التدرجي التطوري نهاية إلى النمط الثوري الذي يُحدث تغيرا سريعا وواسع النطاق في المجتمع، وعلى الرغم من أنّ مفهوم الثورة يرتبط بالعالم المعاصر، إلا أنه شغل اهتمام الباحثين في الساسة منذ القدم، فأرسطو ركز جل اهتماماه على دراسة الثورة وعدم الاستقرار في دولة المدينة الإغريقية، وفسر أرسطو هذه التغيرات المفضية لعدم الاستقرار السياسي استنادا إلى عامل محوري هو عدم المساواة الاجتماعية وحالة الصراع. ويقصد أرسطو بالثورة عملية نقل السلطة سواء تضمن ذلك تغيرا في الدستور أو في أشخاص الحكم، وإذا كان بعض الباحثين، ينظرون إلى أي تغير عنيف غير قانوني باعتباره ثورة فانه يصعب التسليم بذلك القول على اعتبار أنّ الثورة تختلف عن مجرد الانقلاب (التغير الإكراهي في الأشخاص) نظرا لأنها تنطوي على تغيرات جذرية واسعة النطاق داخل المجتمع.[2]

يُعّد التفاوت الثقافي والاختلاف المذهبي وكذا التدخلات الخارجية من قبل أجنبية فاعلة في المنطقة عامل لقيام الثورة، غير أنّ العامل الاقتصادي هو المحرك الأهم لقيام الثورات في العالم العربي أكثر من العامل السياسي أو الثقافي، فنسبة ومعدلات البطالة بلغت مستويات عاليا، فضلا على غياب العدالة في توزيع الثروات، كلها عوامل اقتصادية دفعت إلى خيار الثورة.[3]كما

[1] مريم وحيد، دينا شحاتة، **سياسات الشارع : تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية** . السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011، ص 81 .

[2] ريتشارد هيجوت، **المرجع سابق الذكر**. ص 241

[3] تيسير المشاقبة، **الثورات العربية وأثرها على إسرائيل**. الأردن: دائرة المطبوعات والنشر، 2011، ص13.

إن العنف ينتج عن أوضاع اقتصادية أو سياسية صعبة، مثل غياب العدالة الاجتماعية أو حرمان فئة من حقوقها، أو ضعف الاندماج الوطني أو سعي فئة إلى الانفصال عن الحكومة المركزية، أو تبعية الحكومة للخارج، وفشل الحكومة في توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين وغير ذلك.[1]فكل الصراعات السياسية والصراعات على السلطة، أو التي توظّفها السلطة، أو التي تنشب في سبيلها، والتغيرات في علاقات القوة، وتفضل نزاعات معينة والتعزيزات وغير ذلك مما يجري في إطار السلام الأهلي الذي لا ينبغي أن يُفسّر بشيء إلا بأنها استمرار للحرب.[2]

لقد تسبب التدهور الاجتماعي المعيشي وزيادة معدلات الفقر والبطالة في ليبيا وظهور ما اصطلح عليه بالثورات العربية في كل من تونس ومصر كل ذلك كان دافعًا وسببًا في قيام ثورة شعبية ضد نظام معمر القذافي بتاريخ 17 فيفري سنة 2011، حيث خرجت تظاهرات لآلاف المواطنين من مساجد بنغازي نحو القنصلية الايطالية وتصدى الأمن الليبي لهم وأطلق النار عليهم ليسقط عشرة 10 قتلى.[3]وقد بدأ الصراع في ليبيا انطلاقا من تمايز المواقف اتجاه نظام معمر القذافي بين المؤدين له والمعارضين له :

الطرف الأول:منحاز للحراك الشعبي الليبي والمعارض لنظام معمر القذافي على غرار المناطق مصراتة وزنتان ثم الزاوية فضلا عن المناطق البربرية في جبال النفوسة.

الطرف الثاني: فيشمل عموم المكونات التي اعتمد عليها معمر القذافي خلال فترة حكمه على مدار 42 سنة في مواجهة الانتفاضة الشعبية لـ17 فيفري 2011، وأهمها قبيلة القذاذفة وسرت والورفلةوالمقارحة، فضلا عن العرقيات الجنوبية المنحدرة من الصحراء الكبرى.[4]

---

[1]ابراهيم حسين توفيق، **المرجع سابق الذكر**. ص 27.

[2]إقانسترينسكي،**إشكالية الفصل بين الدين والسياسة**. تر: عبد الرحمن مجدي، مصر: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2016، ص 84.

[3]حسن صبرا، **نهاية جماهيرية الرعب**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 17.

[4]وليد حدوق، **ديناميكية الانقسام الاجتماعي في ليبيا**: في منتدى **المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية**. البدائل العربية ومنظمة هيفو، 2015، ص ص 49، 50 .

فالثورة في ليبيا في بداياتها كانت مدنية بطبعها، والثوار طالبوا بوضع حد للدكتاتورية التي قمعت حرياتهم وقتلت فرصهم وطموحاتهم لأربعة عقود كاملة.[1] فقد تم تأسيس العديد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماع تدعو إلى مواصلة الاحتجاجات من أجل إجراء إصلاحات سياسية عميقة في ليبيا، كما تتطرق الصفحات إلى تحديد الزمان والمكان من أجل الحشد للمواطنين وتجميعهم والاستفادة من تجربتي تونس ومصر الحدوديتين، وخاصة في كيفية مواجهة قوات الأمن الليبي، فقد تم منتصف شهر فيفري 2011 تجميع لعشرات الآلاف من المواطنين بمختلف المحافظات الليبية من خلال التفاعل الاجتماعي الرقمي.[2]

وانطلقت الانتفاضة الليبية في 17 فيفري 2011 وحملت مجموعة من المطالب منها إسقاط النظام، الحرية والكرامة، إنشاء دولة القانون ومحاسبة المجرمين وتعامل سياسيا نظام معمر القذافي من خلال نجله سيف الإسلام بمفردات قاسية، فقد خاطب الشعب الليبي مهددا بالدخول في حرب أهلية وتداعيات وخيمة العواقب، وهو تعبير عن الصدام بين الدولة ومختلف تكوينات المجتمع.[3] وانطلقت الاحتجاجات في المجتمع الليبي (يغلب عليه الطابع القبلي) رفضًا للسلطة المركزية في طرابلس، بسبب بعض السياسات أو ممارسات أو إجراءات استبدادية من بنية السلطة المركزية وحصلت الاحتجاجات على تأييد قبلي واسع، كون غالبية المجتمع الليبي تعيش وتتواصل وفق معيار القرابة والنسب (العائلة والعشيرة والقبيلة) والانضمام للحركات الاحتجاجات اعتمد بشكل كبير على الانتماء القبلي خاصة ببنغازي وطرابلس وفزان، وذلك بناءا على التكامل والتضامن الآلي مثلما حدده علماء الاجتماع.[4]

---

[1] Al-hamzeh al shadaedi and Nancy ezzedine, **op cit**. p5

[2] حسين سالم مرجين، **الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا: بين أزمة الدولة وانشقاقات مجتمعية – دراسة تحليلية سوسيولوجيةتاريخية–** . ليبيا: جامعة طرابلس، 2018،ص20

[3] زياد عقيل، **عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية** .مصر: مجلة الدراسات الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية و السياسية للأهرام، العدد 144، أفريل 2011، ص72 .

[4] حسين سالم مرجين، **المرجع سابق الذكر**. ص 10.

خريطة رقم02 : الجماعات المسلحة ومناطق الصراع في ليبيا

المصدر : مجلةليبيا المستقبل، الأزمة في ليبيا. **صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات**. تم الاطلاع على الخريطة يوم 2019 /10/24. http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/74010

يبدو واضحا أنّ ليبيا في عهد الرئيس السابق معمر القذافي لم تكن تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدا واضحا في اختزال الحكم في شخصه، ولم يسعى إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتها في كل من مصر وتونس، حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها،

بصرف النظر عن كونها ديموقراطية أو لا، تمثلت في الجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكًا سياسياً أو حزبيًا حقيقيا، ولذلك توصف ثورة 17 فيفري بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكًا سياسيًا منظمًا.[1] كما خرج أهالي ضحايا مذبحة سجن بوسليم للمطالبة بإطلاق سراح المحامي والناشط السياسي فتحي تربل، وسرعان ما انتشرت هذه الاحتجاجات في مختلف المدن الليبية، مما دفع بالحكومة الليبية بقمع هذه التظاهرات واستخدام العنف ضد المدنيين، وسقط العديد من القتلى والجرحى في فترة زمنية قصيرة، وتحول نمط الاحتجاج من السلمي إلى المسلح.[2]

وقد ظهرت الأزمة في ليبيا على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى المعارضة الليبية من جهة، وبين كتائب معمر القذافي من جهة أخرى، وهذه الوضعية تطورت إلى النزاع المسلح، تقوده حركات سياسية ومليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام السياسي الليبي هذا الأخير الذي لجأ إلى الردّ بعنف، الأمر الذي أدخل البلاد في العنف والعنف المضاد وتطورت بؤرة الأزمة إلى الأسوء ببروز معالم الثورة خاصة في ظل نجاح المحتجين في تحرير بعض المناطق من السلطة، واستيلائهم على مراكز الأمن وأجهزة الاستخبارات، وعلى اثر التصيد الحاصل بين الثوار والنظام الذي قام بقصف مناطق الثوار.[3]وتبدو إستراتيجية تجنيد القبائل ناجحة للغاية، سرعان ما انضمت قبيلة "الورفلة" أكبر القبائل الليبية التي تمثل سدس سكان الدولة، والمكونة من مليون فرد إلى التحالف المناهض للقذافي، وهو ما يمنح المعارضة الثورية دعما هائلاً في

[1] أحمد سعيد نوفل، **الأزمة الليبية إلى أين؟**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، سنة 2017، ص7.

[2] جهاد عودة، أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.01، 2015، ص41.

[3] عبد العظيم جبر حافظ، **التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري**. ليبيا: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والليبية، 2011، ص 111.

معاقلها في طرابلس وبنغازي وتلاه انشقاق قبيلة "ترهونة" التي تتكون هي الأخرى من حوالي مليون فرد، كما أن التمثيل بالجثث جعل البعض يشير إلى أنها جريمة ثأر قبلي.[1]

وتسبب الانتشار العشوائي والفوضوي للأسلحة على مستوى تراب ليبيا في تضاعف التهديدات المتعلقة باستمرار الصراع والمخاوف من تعدد الاغتيالات، وهو ما يُشكل عبئ إضافي على الحكومة الليبية المطالبة بالحدّ من الانتشار العشوائي للسلاح والعمل على استعادة الاستقرار تدريجيا بقرارات جريئة.[2]

إن تدفق السلاح في ليبيا بصورة مذهلة وسريعة أدى إلى تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية، كما زادت من وتيرة وفعالية الأحداث، فأصبح حمل السلاح ثقافة عامة لدي كل الليبيين دلالة علي الخلفية التاريخية لإنسان هذه المنطقة والتي كثيراً ما تستخدم السلاح من أجل الدفاع عن النفس، وقد خلقت تلك الظروف القاسية ثقافة جديدة وحالة نفسية تعتمد علي الخشونة والعصبية القبلية. لهذا فإن حمل السلاح أصبح ضرورة واقعية فرضتها ظروف لم تكن مألوفة عند الليبيين الذين عرفوا بسماحة المعاشرة والتآلف فيما بينهم بغض النظر عن اختلاف القبلي، فالآن قد تغيرت الأوضاع في ليبيا نتيجة المنازعات والصراعات سواء القديمة أو المصطنعة أو الوافدة، فأصبح حمل السلاح إحدى دواعي الوجود، ولولا السلاح لما توفر الأمن والاستقرار علي المستويين الفردي والجماعي. وتأسيسا على ما سبق فإن انتشار السلاح غير المقنن قد شكل عاملاً أساسياً في توسيع مدار الصراع.

وهنا يبرز السؤال: من الذي أدخل السلاح إلى ليبيا؟.

إنّ فكرة الدولة جوهرها تمثل هذا الجهاز الاجتماعي الذي يحتكر الحق الشرعي في ممارسة العنف، فهي لا تحتكر أدوات العنف أو الأشخاص الذين يمارسونه، بل الحق الشرعي لممارسته،

---

[1] علي عبد اللطيف أحميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**. بيروت: مركز دراسات الحدة العربية،1995، ص98.

[2] كمال عبد الله، **دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا**. تابع الرابط الالكتروني التالي:
www.siyassa.org.eg /category/2/106/../aspx ,20/03/2018

وذلك بغرض الضبط الاجتماعي أي "تنظيم السلطة داخل المجتمع"، فالسلطة يمكن إن تستخدم العنف، لكن لا ينبغي للعنف أن يسيطر على ممارسات السلطة، كما أن بنية السلطة هي خليط بين القوة والعنف، ومن هنا تأتي صعوبة مقاومتها وصعوبة استبدالها أو الإحلال محلّها، وفي علاقة الثورة ببنية السلطة، فينبغي التفريق بين أن يكون هدفها استبدالها بتغيير الأشخاص لتغيير السياسات و الممارسات وبين هدف تدمير بنية السلطة الذي ينعي انهيار المجتمع نفسه.[1]

وقد شهدت ليبيا انتشار كبير للأسلحة الخفيفة والمتوسطة وهو ما أصبح يشكل تهديدا لدول الجوار الليبي، إذ تشير بعض الإحصائيات لتهريب أكثر من 10 ألاف قطعة سلاح وقذائف أربي جي في مرحلة ما بعد الثورة لدول الجوار، وعودة حوالي 400 فرد محملا بالسلاح إلى دولهم الأصلية منهم 150 إلى دولتي النيجر وتشاد، حيث تمكنت السلطات المصرية الجزائرية والتونسية وحتى النيجرية في أكثر من مرة القبض على أسلحة مهربة عبر الحدود المشتركة بين الدولتين بما يغذي الانفلات الأمني في هذه الدول.[2] ما أجج وأدى إلى استمرار المظاهرات وانفجارها بقوة وامتدادها تبعًا في مدن أخرى وأهمها العاصمة طرابلس التي شهدت خروج الجماهير الغفيرة الغاضبة للمطالبة برحيل معمر القذافي ونظامه من خلال شعار "الشعب يُريد إسقاط النظام" وليتم تسجيل المئات من الضحايا والآلاف من المصابين في صفوف المحتجين لتتحول الاحتجاجات إلى مواجهات مسلحة بين التابعين للنظام والثوار في ليبيا.[3]

وقد تسارعت وتيرة الأحداث في الأزمة الليبية، وتحول الصراع إلى حرب أهلية، لم يترك المجال أمام المجتمع الدولي للتعامل مع الأزمة بموجب قرارات الفصل السادس من ميثاق الأمم

---

[1] محمد صفّار، **علاقات السلطة والقوة والعنف في المجتمع المصري: الثورة والدولة والديموقراطية**. مصر: دار الإسكندرية، 2012، ص 9.

[2] خالد حنفي علي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**. مجلة السياسة الدولية، العدد188، المجلد 47، أبريل 2012، ص118.

[3] رمزي المنياوي، **رجل من جهنم**. القاهرة : دار الكتاب العربي، 2010، ص8، ص 99.

المتحدة،[1] إلى غاية يوم 20 أكتوبر 2011 وظهور معمر القذافي على الشاشات الفضائية عقب القبض عليه من قبل الثوار وهو مصاب وليتم الإعلان عن وفاته.[2]ومن خصائص الثورة الليبية ما يتعلق بالدور الهام والكبير لفئات المتعلمين أو المثقفين والأغنياء ورجال الأعمال ثم الشباب والمرأة، تميزت منذ بداياتها بمشاركة فاعلة للمثقفين من شرائح ضمن الطبقة المتوسطة بينما كان الشباب هم وقود الجبهات الذين خاضوا الحرب ضدكتائب القذافي في المناطق المختلفة، إضافة إلى فئة الأغنياء ورجال الأعمال الذين دعموا الانتفاضة سياسيا وماديا في مناطق مختلفة بشكل لا يمكن تقديره لتوفير المعلومات إلا أنه كان كبيرا، وهذا الموقف يعود إلى أن هؤلاء وان كانت أموالهم عن طريق الدولة والتعامل مع النظام الذي كان المتعاقد الوحيد والممول والصندوق الوحيد فإنهم في الحقيقة كانوا دائما يعرون بالخط.[3]

فالعشيرة والقبيلة هي وحدات ذهنية وجدت طريقها إلى عقول الثوار ووجدانهم بوصفها قيما أخلاقية ومحددات للسلوك السياسي، فمن خلال المواصفات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لنظام الدولة السائد في ليبيا، والتجربة التاريخية لمختلف الفاعلين السياسيين، تدرك كيفية النزول إلى ميدان المواجهة المسلحة بين معمر القذافي والثوار، في ظل غياب اطر تنظيمية مستقلة تؤطر العمل السياسي وتفسح المجال للفعل والتفاوض السلمي والايجابي.[4]

فإذا كان علماء الاجتماع السياسي قد أكدوا أن العلاقة السوية بين المجتمع والدولة تكمن في التعبير الآمن للدولة عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية في مجتمعها، فإن ذلك ليس حال العلاقة القائمة بين الدولة القطرية ومجتمعها بالدولة العربية، حيث عادة ما

---

[1] Francesco francioni,Christinebakker. **Responsibility to protect humanitarian intervention and human rights: lessons from Libya to Mali**, transworld working paper, April 2013, p7 .

[2] رمزي المنياوي، **المرجع سابق الذكر**، ص99.

[3]يوسف محمد الصواني، **الانتقال الديموقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق**.اللقاء السنوي الحادي والعشرون، جامعة طرابلس، ليبيا، أوت 2011، ص 8.

[4]المولدي الأحمر، **مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة**. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ص 12،ص15.

تكون الدولة جهازا في أيدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة، تستخدمه استخداما تعسفيا ومن هنا تتخذ معضلة العلاقة بين الدولة والمجتمع التجليات التالية :

- اغتراب الدولة عن المجتمع، وعدم تعبيرها حقا وفعلاً، عن تكويناته وقواه الاجتماعية الرئيسة.
- عجز الدولة عن إيجاد أطر وطنية جديدة جامعة، عوضا عن الأطر التقليدية الضيقة.
- تسييس التنوع المجتمعي واستقطابه في ثنائيات متصارعة، وذلك بتهميش القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة وتحييد دورها السياسي.
- تسييس الخصوصية لتغدو حاضنة للتخلف ومكبلة للتطور والتحديث، فالحكام السياسيين لا يرو أهمية في بقاء القديم وخصوصيته (سواء أكان القديم طائفة أو قبيلة أو مذهبا) والتعايش معه طالما بقي هو في سدة الحكم.
- معضلة الاستبداد وغياب الشرعية: إن الواقع العربي مجتمعا ودولة، مازال يرزح تحت سيطرة حكام مستبدين يختزلون الوطن والدولة في أشخاصهم، ويقود ثقافة انتشار الاستبداد إلى ضعف الشعور بالخطر الخارجي، وعدم اهتمام الحاكم بردود أفعال المحكومين، والاستغناء عن الدعم الداخلي للشعب بالتعويل على الدعم الخارجي.[1]

[1] نيفين مسعد وآخرون، **كيف يُصنع القرار بالأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن، الجزائر، السعودية ، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب ، اليمن**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص602.

المطلب الثاني: دور الصراع القبلي في انهيار النظام الليبي

فقد كانت فترة حكم معمر القذافي 1969-2011 فترة عصيبة من التاريخ، وهي فترة النظام الفاشي-التسلطي...جثم على صدور الليبيين لفترة لا تقل على اثني وأربعين عاما، مرت خلالها البلاد بكل أنواع الهدم والتحكيم والتقهقر اقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى الانحدار السياسي الذي مرت به السياسة الخارجية الليبية.[1]ونفس الصدد يرى عبد الرحمن الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" أن الحكومة لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت الرقابة الشديدة والمحاسبة التي لا تسامح فيها، وقال أن مراتب الاستبداد هي الحكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية وكلما قلت هذه الأوصاف خف الاستبداد، إلى أن ينتهي إلى الحاكم المنتخب المؤقت المسؤول فعلاً، وكذلك يخف الاستبداد ويقل كلما قل عدد نفوس الرعية، وقل الارتباط بالأملاك الثابتة وقلّ التفاوت في الثروة، وكلما ترقى الشعب إلى المعارف، ودعا إلى انتخاب الآليات الانتخابية في الحكم لغرض وحيد وهو الحد من تعسف الحكام.[2]

وتُعرف المجتمعات العربية بأنها مجتمعات متعددة وشديدة التنوع في بنيتها وانتماءاتها الاجتماعية سواء الطائفية أو العشائرية أو القبلية أو الجهوية أو العصبية، وقد أدركت النخب العربية الحاكمة هذه الانتماءات وعلمت على التعامل معها بكل الطرق، فمن جانب عمدت إلى تقديم الامتيازات المادية والمناصب السياسية والعسكرية والأمنية للقبيلة التي تنتمي إليها وتنحدر منها بحيث أصبح اندماج عام بين القبيلة والنظام، ومن جانب آخر عمدت النخب الحاكمة إلى إضعاف القبائل الأخرى وتفتيتها بإنشاء اللجان الشعبية أو لجان حزبية.[3] فقد

---

[1]إبراهيم سلمان محمد، **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة 17 فيفري 2011**. ليبيا: دار ومكتب الشعب للطباعة والنشر، 2013، ص 44.

[2]عبد الرحمن بن خلدون، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. تقديم: مجدي سعيد، بيروت: دار الكتاب اللبناني،2011، ص13.

[3]طلال عتريسي، **تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية**. مجلة شؤون عربية، العدد 148، ديسمبر 2011، ص ص 28 37 ص 20

تعرضت الكثير من القبائل للعزلة والتهميش وافتعال أحداث تسمح لها بمعاقبة تلك القبيلة مثلا من أجل أن يسهل نهب ثرواتها الباطنية، لذلك رأينا تلك الشعوب ثارت بسبب غياب التنمية والتوزيع غير العادل للثروات وتحاول بعض القبائل في ظل الانفلات الأمني الحاصل، والنزاعات المتزايدة لرسم حدود جديدة تسمح لها بالاستئثار بثرواتها الباطنية ولو بقرار فيدرالي إن لم تستطع الانفصال كلية.[1]

فقد تميز النموذج الليبي بتدخل الظاهرة القبلية في حقل الفعل السياسي والاجتماعي، حيث أثرت النزعة القبلية في الحراك السياسي من خلال التمرد على النظام السياسي للرئيس معمر القذافي، الذي أخذ بالطابع الجهوي والقبلي والعشائري، لتظهر أهمية الوعي بالدور التاريخي للقبيلة.[2] ونتيجة للدور الوظيفي للقبائل في دعم الأسر الحاكمة وحكمها، تحولت القوى القبلية المتضامنة، إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة، وتكيّفت مع الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة، لدرجة باتت المؤسسة القبلية بشكل مواز لها، بديلا عن المؤسسات الدستورية الديموقراطية المنتخبة، كنوع بدائي متخلف لخرافة الديموقراطية القبلية.[3]

لقد تميز الحكم وعملية صناعة القرار السياسي في ليبيا خلال نظام معمر القذافي بوجود مؤسسات رسمية حكومية تفتقر إلى الكفاءة من خلال التركيز الشديد للسلطة في أيدي مجموعة صغيرة من الأفراد والشبكات غير الرسمية، فقد عاش المجتمع الليبي في ظل نظام يحرص فيه الرئيس السابق معمر القذافي على إقامة الترتيبات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وأنه تحالف عسكري –قبلي إقتصادي. ص 110

وعمل نظام الرئيس السابق معمر القذافي بالطابع القبلي الذي يعيشه الشعب الليبي وتعميق الهوة، من خلال الإلغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات الإدارية والتي زادت من تعميق

[1] نور الدين بكيس، **القبيلة والربيع العربي**. مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: العدد الرابع عشر، جانفي 2016، ص355.

[2] محمد نجيب بوطالب، **المرجع سابق الذكر**، ص 3، ص 34.

[3] خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 151.

أزمة الدولة حتى غلب نمط التحالفات القبلية والجهوية وهذا الطابع القبلي الذي زاده التريف الذي شهدته المدن الليبية، حيث أن نسبة 80 بالمئة من سكان ليبيا يعيشون في المدن الا أنهم يتحدثون بتعصب عن الانتماءات الضيقة القبلية حتى انعكس هذا الانتماء على عملية التحديث التي كانت ممكن أن تحدث تطورا في مختلف المجالات حياة المجتمع الليبي في المدن. [1]

[1]حاج محمد فضيلة، أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، **دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية: الأزمة الليبية نموذجًا.** مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2020، ص 111

المطلب الثالث: دور الصراع القبلي في استمرار الأزمة الليبية بعد انهيار نظام القذافي

إنّ المرحلة الانتقالية في ليبيا شهدت استمرار التوظيف القبيلة سياسيًا فسلوكات وممارسات القوى الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي بقيت سلوكات قبلية جهوية نظرًا لتناقض خطابها السياسي مع ممارساتها، مما سبب لها التشويه والانحراف بتواصل الصراع القبلي الإلغائي الصفري، الأمر الذي جعل ليبيا أمام جدلية هل ليبيا بعد الثورة بصدد بناء دولة القبيلة أم قبيلة الدولة في ظل سيطرة الانتماء للقبيلة على الشعور بالانتماء للدولة.[1]

إن مجتمعات ما بعد الثورة عمومًا والتي هدف جماعاتها إلى التغيير الجذري والفجائي والشامل لمكونات الدولة،تعاني من "أزمة الثنائيات" قد تكون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، من خلال بروز خريطة جديدة للقوى و الفواعل الرئيسية التي ترغب في الملء للفراغ السياسي والاقتصادي والأمني غير أنها ستواجه وتصطدم بمعالم الصراع بين ثنائية (القديم والجديد) ومعضلة (الفوضى والاستقرار) وكذا جدلية (الاستمرارية والقطيعة)، كما أن المجتمع الأكثر تجانسًا ونضجا سياسيا وانفتاحا على الآخر هو الذي يستطيع الخروج إلى الحلول التوافقية، السلمية والتسويات الأفقية والعمودية للثنائيات المطروحة على الواقع من أجل التطلع بفكر موّحد لبناء الدولة الوطنية في المستقبل من خلال إعلاء القواسم المشتركة بين الجماعات الاجتماعية والسياسية المكون للمجتمع.

فالقبائل الليبية بعدما كانت فجر ثورة فيفري 2011 موّحدة ومتّحدة لإسقاط نظام معمر القذافي في الاتجاهات الأربعة للبلاد، أصبحت الآن منقسمة إلى القبائل التي كانت مساندة لنظام معمر القديم والتي تمثل النظام القديم، وتهديدات الاستمرارية والاستقرار، في حين تُشكل القبائل المعارضة سابقًا القطيعة لممارسات وآليات حُكم القذافي والجديدة في الدور حاليًا وتسعى إلى حجز مكان لها بعد التهميش الذي طالها لعقود طويلة، وكذا كونها تمثل الفوضى في نظر الطرف الآخر وسبب تأجيل موعد الانتقال الديموقراطي في ليبيا.

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. ص ص 100-101.

فإذا كان لكل من التجربتين المصرية والتونسية القول الفصل في نجاح الثورة بهما بصورة نسبية في ظل وجود النخب العسكرية والنضج السياسي، على الأقل بكونهما تجنبا الأسوء من خلال عودة الاستقرار و الأمن بهما، فان الحالة الليبية تختلف اختلفًا جوهريًا عنها بكونها شهدت استمرارًا للصراع القبلي لأزيد من عشر سنوات كاملة ، فقد تحولت القبيلة في المجتمع الليبي من متغير رئيسي ايجابي في ليبيا يمثل الثراء الثقافي والعرقي في البلد، إلى مصدر فوضى بحاجة إلى تفعيل الآليات المناسبة لإيجاد حلول لإنهاء الاقتتال القبلي الذي قاد إلى حرب أهلية في ليبيا.

إن من أسباب فشل المرحلة الانتقالية واستمرار الأزمة الليبية بفعل الصراع القبلي راجع إلى عدة عوامل وفواعل رئيسية أثرت على واقع ومستقبل ليبيا بعد الثورة، فقد تعرضت القبيلة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي إلى حالة "تشويه" لأدوارها الرئيسية في عملية بناء الدولة وذلك للأسباب التالية:

- ✓ خروج شباب القبائل عن سيطرة شيوخها وقياداتها نتيجة الاندفاع السريع في فترة ما بعد القذافي.
- ✓ تحرك جماعات الإسلام السياسي التي توارثت خلال حكم القذافي وتمددت ونجحت في ملئ الفراغ السياسي وهي جماعات لا تُقيم اعتبارات لأشكال الخصوصية الوطنية وتتجاوز الولاء القبلي.
- ✓ تراجع الفعالية القبلية خلال نظام معمر القذافي وضعف نضجها الأمر الذي جعلها عاجزة على السيطرة على الوضع بعد 2011 لافتقادها للخبرة في تسيير الأزمات.[1]

كما أن أسباب استمرار الصراع القبلي في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي راجع إلى رفض القبائل الليبية المتصارعة تقديم تنازلات والوصول إلى حلول توافقية وسطية بالتسوية السياسية بدلاً من الحل العسكري للقضية الليبية بعد 2011 إلى يومنا هذا، فالصراع الصفري سيطر بشكل كبير على الذهنية القبلية للأطراف المعنية شرقا وغربًا مما أدى إلى تأجيل الحسم في

[1] مليكة بوضياف، **المرجع سابق الذكر**. ص 215.

موعد الانطلاق الوطني بهوية موحدة لبناء مستقبل الدولة الليبية خاصة في ظل تأثيرات الفاعل الخارجي المغذي للصراع بما يخدم مصالحها الحيوية في ليبيا.

إن الانشقاقات المتتالية في مؤسسات الحُكم بسبب استمرارية الصراع القبلي في ليبيا وتحولها إلى حرب أهلية في ظل غياب الأمن والاستقرار الوطنيين ومدى انعكاسات ذلك على مستقبل بناء الدولة في ليبيا في ظل الوضع الحرج سياسيا، اقتصاديا وأمنيا، وقد صرح الخبير الأمني دان بيمان dan bayman على :"إن بناء الدولة أصعب من انهيار النظام السابق نتيجة التحديات القائمة المتمثلة في الحرب الأهلية التي نتج عنها سقوط ضحايا بالآلاف ونزوح آلاف آخرين من المدنيين، وتداعيات هذه الحرب ستكون طويلة المدى، خاصة في ظل الانقسامات المجتمعية و القبلية بالتحديد وظهور ميليشيات مُسلحة وكذا التنازع بين القبائل الليبية التي كانت مساندة ومعارضة لنظام معمر القذافي".[1]

ويعتبر آخرون أن استمرار تنامي الصراعات القبلية في ليبية واحتكامها للسلاح سيؤدي ذلك إلى "عسكرة الذهنية الليبية" فالجميع (سلطة، معارضة ومجتمع مدني) يُمارس السياسة وفقًا لمفهوم العُنف كآلية لمعالجة الأزمات الاجتماعية ، السياسية مع الآخرين دون إدراك لمخاطر وانعكاسات وتهديدات هذا الاقتراب السلبي.[2]

فرغم توحّد الشعب الليبي ضد سقوط نظام العقيد معمر القذافي سنة 2011 ، إلا أنّ القبائل الليبية فشلت في التحدي الأكبر المتمثل في بقاء هذا الشعب مُحافظًا على وحدته في ظل الإرث المرير الذي خلفه رحيل الرئيس السابق معمر القذافي، بلد تُمزقه الحرب الأهلية بفعل الصراع القبلي الذي سرعان ما تحول إلى حرب بين أبناء الوطن الواحد، وتنامي المطالب الانفصالية في عدة مدن ليبية لاعتبارات عرقية (قبلية) أو سياسية أو اقتصادية، خاصة مع افتقار ليبيا لحكم مركزي قويّ ومجتمع مدني فعّال يكون في هذه الحالة في مهمة ربط "الأطراف" مع "المركز" على حد تعبير المفكر سمير آمين أمرًا بعيدًا المنال في ظل تعقيدات الداخل.[3]

---

[1] Kenneth pollach and others, **the Arab a wakening; America and the transformation of Middle East**. Washington : Brookings institution press,2011,p117.

[2] يوسف شاكير، **ليبيا: ثلاث سنوات انتقالية دامية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 12.

[3] عمراني كربوسة، **الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية: دراسة في الفرص السياسية**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد6، العدد 2 ، ماي 2019، ص 182.

لقد أثّر الموروث السيوسيو سياسي وحالة الاقتتال الداخلية على وتفاعلات العملية السياسية الليبية التي تميزت بالتعثر والتأزم والعسكرة، ذلك أنّ النخب والقبائل الليبية فشلت في الوصول إلى اتفاق وطني في ظل التهديدات الإرهابية من طرف المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة وتفاعلات العملية السياسية الليبية التي بالتعثر والتأزم والعسكرة، كما تتقاطع المصالح والأبعاد القبلية الجهوية والتدخل الإقليمي والدولي.[1]كما تفتقد ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي لمشروع وطني موحد والرؤية السياسية الواحدة التي تفرض سلطة مركزية قوية وتوحيد النسيج المجتمعي ز المؤسسات المستقّرة سياسيا، اقتصاديا وأمنيا، في ظل تراجع الحسّ الوطني في مقابل سيطرة الحس والولاء القبلي الجهوي مما صعب من المرحلة الانتقالية لما بعد حُكم معمر القذافي.

وتُعاني ليبيا من حالة التفاقم والمراوحة وعدم النضج السياسي والوطني لدى القبائل الليبية المتصارعة منذ سقوط نظام معمر القذافي 2011، فضلا عن انعدام الثقة بين القبائل الليبية الأمر الذي جعل التوازنات القبلية والموازنات السياسية غائبة تماما في ظل رفض الطرفان للوصول إلى أرضية اتفاق تجمع النسيج المجتمعي الليبي في الاتجاهات الأربعة للبلد. فغياب الحوار البيني والتوافقات الداخلية عزز من واقع استمرارية الأزمة وتواصل إشكالية الصراع القبلي في ظل عدم جلوس أطراف الصراع الليبي على طاولة المفاوضات دون وساطات ذات مصالح من أجل حلحلة الأزمة الليبية بعد أزيد من عقد من الزمان من الفراغ المؤسساتي والفوضى الأمنية

إن عدم الانسجام والتناسق وحتى التوافق بين مكونات المجتمع الليبي واستمرار واقع الصراع وحالة عدم الرضا يعود بالدرجة الأولى إلى غياب المشروع الوطني بعد إسقاط نظام معمر القذافي، فضلاً عن رغبة أطراف الصراع من القبائل الليبية في استبعاد الأطراف الأخرى بما يخدم أجندتها السياسية، الاقتصادية والأمنية الخاصة بها في افتقاد تام لفكرة الاستيعاب أو التوافق الوطني بعد أكتوبر 2011 إلى اليوم.

[1] فاطمة بقدي، **مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية**. مجلة العلوم الإنسانية، العدد2، سبتمبر 2017، ص 15.

ويُرجع البعض أسباب استمرار الصراع بين الأطراف المتفاعلة يكون للتمتع بالقوة وكسب النفوذ والسيطرة على الملكية المنقولة وغير المنقولة أو شغل المناصب والمواقع الإدارية والتنفيذية أو امتلاك المال أو الجاه أو المنزلة العائلية في ظل محدودية وندرة الموارد المتصارع عليها وليس من السهولة السيطرة عليها بما كان، ولهذا يستمر الصراع والاقتتال بين الأطراف للاستحواذ على الثورة ومحاولة تعظيهم في صراع صفري وإقصائي للطرف الآخر.[1]فقد أدى انتشار العصابات والميليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة إلى بناء حالة من الفوضى الأمنية التي أججت الصراعات القبلية في ليبيا بعدم نظام معمر القافي بعدم وصول القوى السياسية إلى أرضية توافق جامعة للأطراف الليبية المتصارعة بعد أكتوبر 2011 إلى 2021 وعدم نضج أولويات المرحلة الانتقالية مما أزم الوضع في ليبيا وعمق الفجوة بين القبائل الليبية شرقًا وغربًا.

إن استمرار الوضع المتأزم في ليبيا وتواصل معضلة الصراع القبلي بعد عشر سنوات من الثورة، يعود إلى طبيعة وجود النظام السياسي وآلياته وكذا الثقافة السياسية للمجتمع الليبي والتي سادت بعد الاستقلال وعلى مدار تقريبا الـ60 سنة سواء في حكم السنوسي – الملكية الدستورية– أو القذافي –الجماهيرية–، فقد عانت القبائل الليبية من غياب الوعي السياسي المتفتح على الآخر وسياسات الإقصاء والغلق في وجه المجتمع المدني .

خلاصة الفصل الثاني:

أدى غياب التوزيع العادل للثروة خلال فترة حكم نظام معمر القذافي، فضلا عن التخطيط الفئوي المناطقي والتمييز والتسييس القبلي إلى تآكل ليس فقط شرعية النظام السياسي السابق

[1]جميلة زيدان، ضيف الأزهر، **نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي**. مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 20، سبتمبر 2016، ص192

وسقوطه، بل حتى إلى زوال السيادة الوطنية بعد الثورة في ظل التدخلات الخارجية وبروز الولاء المناطقي وتأزم مشروع مأسسة السلطات في البلاد، فضلاً عن الافتقار للقانون الجامع مما انجر عنه الفوضى بعد التجييش والتسليح القبلي الذي بات يُهدد مستقبل الوحدة الترابية في ليبيا بفعل التأثيرات الخارجية، فقد انتقلت ليبيا من أزمة التنمية إلى تنمية الأزمة بفعل الصدام في العلاقة بين المجتمع التقليدي القبلي (القبيلة)والدولة هذه الأخيرة التي كانت ممثلة في شخص الرئيس معمر القذافي الذي عمد إلى الاحتكار السلطوي للقيم ما أدى إلى تراجع درجة الثقة في الحكم وبروز مظاهر العنف والعنف المضاد وظهور معضلة الولاء وسؤال الانتماء القبلي مما نجم عنه تزعزع الشرعية والاستقرار السياسي ودرجة القبول للسلطة الحاكمة. فمن مخرجات الصراع القبلي في ليبيا تمثلت في بروز الثورة في 17 فيفري 2011 وتلك التغييرات الجذرية والسريعة والدموية التي عرفتها ليبيا التي أدت إلى دخول ليبيا في شبه حرب أهلية خاصة بعد عسكرة القبيلة وتجييش، إلى جانب تعطل مسار الانتقال الديموقراطي وفشل محاولات التسوية الناعمة للصراع القبلي حتى بعد سقوط نظام القذافي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: إشكالية بناء الدولة في ليبيا بين الصراعات القبلية وتداعيات التدخلات الخارجية

أدى الاحتقان الداخلي بتواصل الصراع القبلي في ليبيا بعد ثورة 17 فيفري 2011 إلى بروز إشكالية الانتقال الديموقراطي في ظل غياب بوادر وإرهاصات تُبشر بنجاح مساعي التهدئة بين القبائل الليبية التي تم عسكرتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة من قبل إقليمية ودولية والتي أدت إلى تعطيل مسار الانتخابات الليبية بعد عشر سنوات كاملة من زمن الثورة الليبية التي أطاحت بنظام معمر القذافي، كما برزت معضلة المحاصصة القبلية ورغبة أطراف الصراع في ليبيا في تعظيم المناصب في ظل غياب سلطة وطنية وحيدة من شأنها أن تُنظم أطر وحدود الصراع القبلي في ليبيا، الأمر الذي فتح المجال على مصرعيها لفواعل إقليمية ودولية التي استثمرت في الأوضاع المتردية والفشل الدولاتي الحاصل في ليبيا، غير أن موازين التدخل في ليبيا من القوى الخارجية تراوحت بين اقتراح الأساليب الناعمة و التهدئة للصراع القبلي في ليبيا من أجل الاتجاه نحو إعادة البناء والإعمار وبين مساعي التأجيل لمسار الديموقراطية من قوى خارجية أخرى التي عمدت إلى التصعيد بتسليح القبائل وتكريس الانقسام الليبي قبليا وجغرافيا، كما أن ليبيا عاشت ومازالت تعيش حالة من "اللادولة" على اعتبار الانهيار المؤسساتي والعجز الاقتصادي الكبير والانقسام القبلي الداخلي، وتواصل غياب الشرعية للحكومة المركزية وبروز حكومة الظل في الشرق بمدينة طبرق مُضادة ومُعادية للأولى بطرابلس في الغرب الليبي وبرلمانيين اثنين بالاتجاهين المذكورين، فضلا على توالي الاملاءات والضغوطات من الدول الأجنبية والتي تسعى إلى تأمين مصالح الجيواقتصادية ومحاولة التموقع في ليبيا وإيجاد منافذ لها للقارة الأوروبية ووسط إفريقيا من بوابة الليبيين، وهو ما أثر بصورة مباشرة على مسار الانتقال الديموقراطي بعد عشرة (10) سنوات كاملة من تاريخ الثورة التي انتقلت من مطالب التداول على السلطة إلى التدويل للأزمة الداخلية.

المبحث الأول: تأثير البعد القبلي على عملية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011

إن رغبة القبائل الليبية في الاتجاه الأربعة للبلد في تعظيم المكاسب الاقتصادية والإقليمية بالاستحواذ على مناطق النفوذ الحيوية وطنيا ودوليا التغلغل والانتشار والمناصب السياسية السيادية بالحكومات المتعاقبة والمجالس الرئاسية في ليبيا بعد الثورة جعل الصراع القبلي يتواصل ويؤجل مساءلة الحسم السياسي عبر صناديق الاقتراع باستمرار الاشتباكات العسكرية المسلحة بين القبائل الليبية بتغذية من الأطراف الخارجية إقليميا ودوليًا والاستقطابات القبلية الداخلية، وهو ما جعل عملية الانتقال الديموقراطي مستعصية جدًا ومعطلة بعد عقد من زمن الثورة الليبية 2011 في ظل غياب البيئة المناسبة داخليا خاصة واستمرار أزمة مأسسة السلطة ومعضلة الشرعية في ظل الافتقار للثقافة الديموقراطية.

المطلب الأول: البعد القبلي وإشكالية الانتقال الديموقراطي

بعد مرور عشرة (10) سنوات على تاريخ الثورة الليبية وإسقاط النظام الديكتاتوري بقيادة معمر القذافي الذي احتكر السلطات لأزيد من أربعة (04) عقود كاملة، فضلا على التهميش والإقصاء لمختلف القبائل غير موالية والمعارضة للسياسات الوطنية للنظام السياسي الذي كان قائم أنذالك، فقد مازالت ليبيا تبحث على أساليب تحقيق الانتقال الديموقراطي بعد الفشل البنيوي والعملي من خلال العجز الهيكلي بغياب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومدى فعاليتها، وكذا الوظيفة والدور لهذه المؤسسات التي فتحت المجال لبروز معالم الدولة الفاشلة ومعضلة الانتقال الديموقراطي في ظل الافتقاد لأسباب الانتقال السلس والتدريجي نحو الديموقراطي بعد التخلص من النظام السياسي الديكتاتوري، فالعملية السياسية و نوع نظام الحكم بات هاجس اللبيبين بعد الثورة بالنظر التدخلات الخارجية من مختلف الفواعل الكبرى والمؤثرة التي جعلت من ليبيا شبيه بمسرح لحروب بالوكالة، فالأجندة الخارجية حاضرة بقوة في معادلة إفشال مخطط الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد الثورة.

لقد وُصفت الثورة في ليبيا بالفوضى وعدم التنظيم ومن إفرازاتها وجود حكومة مركزية ضعيفة تكافح فرض سلطتها، كما أتاحت الحدود التي يسهل اختراقها إمكانية تنفيذ عمليات تهريب الأسلحة والتجارة غير مشروعة وانتقال المسلحين عبر إفريقيا والشرق الأوسط، فليبيا شهدت الاضطراب الأمني تزامنا مع انهيار الجيش الرسمي النظامي.[1] فقد خلّف نظام حكم معمر القذافي تركة مثقلة بعديد الجوانب السلبية على واقع ليبيا الحالي ومستقبلها القريب على الأقل، حيث أفضت سياساته لحوالي نصف قرن تقريبا من الحكم إلى قتل ثقافة التنظيم المؤسسي في الفكر السياسي الليبي، مما أسفر عنه غياب شبه تام لمؤسسات النظام السياسي الحديث وعدم شعور المواطنين بالانتماء للوطن وللدولة بسبب تغليب الفكر القبلي الجهوي في ممارسته السياسية، وهو ما جعل اهتمام نخب المرحلة الإنتقالية ينصب نحو السياسة الحزبية القبلية أكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديموقراطي كأولوية في ليبيا المنشودة، بما يضمن نجاح عملية الانتقال الديموقراطي بأسلوب يحتوي ويرضي الجميع فضلا عن الانقسام الداخلي سياسيا وأمنيا نتيجة الفوضى وعدم التوافق، إلى جانب مشكلة الفراغ الدستوري وهذا راجع إلى عهد " الجماهيرية" وعقود حكم الرئيس معمر القذافي، فتعدد القبائل في ليبيا عرقل جهود تحقيق التوافق السياسي بين نخب المرحلة الانتقالية.[2]وقد أحصت تقارير الأمم المتحدة الميدانية، جملة من الأسباب التي تسبب في عرقلة مسار الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد الثورة وهي :

- ✓ الإرث الثقيل الذي خلفه نظام القذافي طيلة 42 سنة من الحكم الفردي مع تغييب الدور المؤسساتي.
- ✓ انتشار التوترات القبلية والصراعات المناطقية بين الغرب والشمال، وبين الشمال الجنوب.

[1] سلافة طارق الشعلان، **مشروعية التدخل العسكري في ليبيا: في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية**. مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السادس، أفريل 2015، ص 80.

[2] نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي(2012–2016)**. ص247 .

✓ غياب قواعد العمل السياسي وقمع النخب المستقلة والمجتمع المدني.[1]

فالتحول الديموقراطي ليس إطلاقا بالأمر السهل و الهين، بل قد يكون خاطئ حال تأثير السيئ القبيلة على البنية الاجتماعية في ليبيا، كما أن تحقيق الوثبة التنموية التاريخية هي الأخرى تتطلب البحث في طريقة لبناء نظام للحكم مستفيدين من وجود العلاقات الاجتماعية بدلا تجاهلها مثلما يحدث في الدول الضعيفة.[2]

كما تميزت الثورة الليبية بسرعة انهيار هياكل الدولة الرسمية واتجاه المعارضة الليبية إلى التحول من حركة احتجاجية إلى حكومة موازية من خلال تشكيل مجلس عسكري في بنغازي يتكون من 14 من المنشقين، تتمثل مهمته الرئيسية في الدفاع عن المدينة ضد الهجمات التي تشنها القوات الليبية الموالية للقذافي، فضلاً عن حماية الحدود الليبية المعترف بها وتقديم المساعدات للمحتاجين من أجل السيطرة على مزيد من المدن، إضافة إلى بروز ما يُعرف بـ"المجالس التنسيقية" لإدارة شؤون المدن التي تخضع لسيطرة المحتجين مثل بنغازي، طبرق، درنة، مصراتةوأجدابيا والبيضاء وتتضمن هذه اللجان عددا من الشخصيات من المحامين والقضاة ورجال الشرطة والأكاديميين الذين انظموا للمحتجين ضد النظام الليبي.[3]إن مراحل الانتقال الديموقراطي تبدأ بوجود توافق بين الفاعلين حول هدف إسقاط النظام السياسي السلطوي وبعد النجاح في بداية المرحلة تتخذ النخب مجموعة من الإجراءات:

✓ السيطرة على المؤسسات القمعية كالجيش و الشرطة.

✓ اللجوء إلى اختيار شخص يحظى لإجماع الوطني من جانب مختلف القوى السياسية الجديدة والجماهير، ليكون على رأس النظام الجديد وهذا الاختيار يكون لسببين اثنين رئيسيين وهما:

---

[1]مصطفى صايج، **الانتقال الديموقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، فيفري 2014، ص 31.

[2] Mohamed Ben Lamma, **The Tribal Structure in Libya: Factor for fragmentation or cohesion?.**France: fondation *pour la* recherche strat égique , 2017, p 57.

[3] رمزي سلامة، **رياح التغيير في العالم العربي (2010–2012): الثورة الليبية** . الكويت: إدارة الدراسات والبحوث قسم شؤون الباحثين،2012، ص 48.

- رغبة النخب الجديدة في بناء التوافق الوطني.
- افتقاد النخب الجديدة لعامل الخبرة في تسيير الشأن العام نظرا للسنوات الطويلة التي عاشتها في إطار النظام التسلطي السلطوي.[1]

ويرى لاري دايموند larrydiamond في تفسير المرحلة الانتقالية بوجوب الأخذ بمسألتين بُغية تحقيق الانتقال وهما:

- إصلاح القوة الصلبة أو الخشنة التي يقوم عليها النظام الاستبدادي، وهي في المقام الأول الأجهزة الأمنية والسياسية، ووضع أسس العلاقة مع المؤسسة العسكرية، بحيث تكون مؤيدة للديموقراطية بدلا من أن تكون معيقة لها .
- وضع قواعد لعبة جديدة من خلال وضع جملة من القوانين الأساسية التي تُعزز التحول الديموقراطي في ظل سلطة مؤقتة، وهو تمهيد للديموقراطية المستدامة التي تتمثل في وضع دستور جديد، تحرير منظمات المجتمع المدني من هيمنة بيروقراطية الدولة الأمنية والمدنية، إقرار تشريعات تعزز التنافسية بين القوى السياسية، تأكيد حكم القانون واستقلال مؤسسات العدالة وتدعيم مؤسسات الرقابة والمحاسبة وإصلاح المنظومة الإدارية للدولة بحيث تصبح وكيلا لمواطن وحل مساءلة من جانبه.[2]

فمنذ صيف 2013 ، استولت الميليشيات على مرافئ رأس لانوف، السدر والزويتينة كما تحتفظ بنقاط حراسة وقواعد قرب منشآت وموانئ لتصدير النفط الليبي قرب ثلاث (03) موانئ نفطية بشرق ليبيا تُسهم معًا في تُصدرّ حوالي 600 ألف برميل يوميا من النفط في محاولة لإجبار حكومة طرابلس على منحها حُكمًا ذاتيا سياسيًا، كما تسعى هذه الميليشيات إلى بيع النفط الخام لجمع الأموال، وقد حذرت الحكومة الليبية مرارا من التعامل مع هذه

[1] أمل حمادة، **الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة** . بيروت. المركز العربي للأبحاث والنشر، 2008، ص45.

[2] سامح فوزي، **تعقيب حول مقال الثورة المصرية والبناء الديموقراطي في الثورة و الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص 380، 381.

العصابات وتوعدت باستخدام القوة ضدهم.[1] فرغم توفر كافة الإمكانيات المتعلقة بمُحددات بناء الدولة في ليبيا ومقومات ديمومتها، من خلال بناء هيكل بنيويّ قويّ للدولة لضمان استقرارها وديمومتها، إلا أنّ النظام السابق استند واعتمد على الموروث الحضاري القيّمي وكان لا بد لليبيا بعد 2011 أن تتجاوزه بالاتجاه التطوري الأفضل، فالقبيلة شكلت منظومة اجتماعية، اعتمدت عليها أجهزة الدولة والأمن من أجل فرض هيمنتها وسيطرتها والحصول على الولاء لاستمرار قبضة الدولة على مختلف القبائل والمناطق في البلاد، فارتبطت القبيلة بمنظومة الأمن والسلطة في ليبيا.[2] وتعزز مشهد انهيار الانتقال الديموقراطي في ليبيا بانقسام المشهد الليبي إلى :

- ✓ برلمانيين: الأول يحظى بدعم واعتراف دولي وهو مجلس النواب بطبرق شرق ليبيا، والثاني في العاصمة طرابلس غير معترف به.
- ✓ حكومتين: تسيطر إحداهما من خلال مؤيديها على مساحات شاسعة في ليبيا، وتهيمن على مراكز القرار السياسي و المالي بالدولة كمصر ليبيا المركزي وأغلب منابع النفط، وأخرى تتحرك شرقا وبعيدة عن الادارات المهمة وقراراتها لا تلقى قوة على الأرض لتنفيذها منبثقة من مجلس النواب بطبرق.[3]

---

[1] سلافة طارق الشعلان، **المرجع سابق الذكر**. ص 85.

[2] مفيد كاصدالزيدي، **ليبيا رؤية من الداخل ونظرة إلى المستقبل**. الملف السياسي، العدد 110، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العراق:2012، ص 8 .

[3] عبد الرزاق العرادي، **ليبيا: بعد استعصاء الحسم العسكري هل ينجح الحوار السياسي**.قطر: مركز الجزيرة للدراسات 10 أوت 2015.

*لقراءة فحوى ومحتوى اتفاقية الصخيرات تابع الرابط أدناه: تم الاطلاع **عليه 03 نوفمبر2019 على الساعة 15.30**

https://www.temehu.com/GNA/Libyan-Political-Agreement-17-December-2015-arabic.pdf

المطلب الثاني: جهود بناء الدولة وإشكالية المُحاصصة القبلية

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي سقطت معه ركيزتين أساسيتين، فلم يعد النظام السياسي القائم يحتكم لشخصية تدعي الزعامة والعصمة، وسقطت معه توازنات القبائل التي سيرها القذافي لبناء شرعيته بعدما انفض من حوله معظم المقربين منه، بينما بقي النفط كركيزة أساسية في ليبيا لعبة بين النخب الليبية الجديدة توظفه كغنيمة للثورة التي أسقطت القذافي وكان أخطر هذه المشاهد ما جرى في مدينة برقة حينما احتلت الكتائب والسلطة المحلية المؤقتة الخارجة على شرعية السلطة المركزية في طرابلس والحقول النفطية وموانئ التصدير مطالبة بحقها في غنيمة الحرب.[1]

ولا تزال الخلافات على الهوية والطاقة والموارد قائمة في ليبيا، ما يُؤثر على قدرة الحكومة الضعيفة ويُثني الاستثمارات الأجنبية على الدخول إلى ليبيا، ورُبما يُعرقل ظهور مؤسسات ديموقراطية، ويتمثل الصراع الأكثر شراسة في المنطقة الشرقية في استمرار العنف في مجينة الكفرة الصحراوية التي اندلعت اشتباكات بين التبو وهي أقلية افريقية من غير العرب المهمشة منذ فترة طويلة وبين الزوي القبيلة العربية التي كان القذافي يُؤثرها، وقد أوكلت الحكومة المركزية مهمة حل هذه المشاكل و الصراعات بين القبائل إلى ائتلافات من الكتائب الثورية وشيوخ القبائل ما أدى إلى تأجيج الوضع في الكثير من الأحيان والى منح قدر خطير من النفوذ إلى قوى غير رسمية.[2]

اكتسبت القبائل الليبية خاصة بعد تسليحها تدريجيا القوة التي مكنتها من أن تُصبح كغيرها من القوى السياسية في البيئة الليبية، من خلال ممثليها على مستوى المؤتمر الوطني العام، وهي ترتبط في تكوينها بالأساس بالشبكة الاجتماعية المبنية على القرابة والقبيلة وتربطها علاقات بالفاعلين السياسيين الذين يستعملونها لتحقيق أجنداتهم باعتبارها قوى تعزز من سلطتهم في ظل غياب

[1] مصطفى صايج، **المرجع سابق الذكر**. ص 30

[2] سلافة طارق الشعلان، **المرجع سابق الذكر**. ص 85.

جيش وطني موحد أو مؤسسة عسكرية تحفظ الأمن العام وتحفظ المؤسسات الغائبة، وهو ما من شأنه أن يُشكل تحديا أمنيا خطيرا تواجهه ليبيا في المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط نظام معمر القذافي بعد استحالة إدماج هذه الميليشيات المسلحة في محاولات قاربت العشر السنوات كاملة، ويمكن إرجاع هذا الوضع الأمني للفراغ الدستوري السائد في البلاد خاصة في مساءلة تشكيل مؤسسة الجيش التي تملك القدرة و المقدرة على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي مع استيعاب كتائب الثوار المسلحة، بحيث يرتبط هذا الفراغ الدستوري بغياب التوافق السياسي الذي أعاق عملية صياغة دستور للبلاد، وهذا نتيجة تجذر الفكر المناطقي/ القبلي/ الجهوي.[1]

إن الثورة في ليبيا اتسمت بغياب المؤسسات الأمنية والسياسية والعسكرية والقضائية ما شجع على ظهور الكثير من المجموعات المسلحة وبالتالي تنامي التجارة غير الشرعية للسلاح، بسبب الفشل في تشكيل الحكومات الانتقالية، واستمرار الخلاف بشأن سلاح الثوار والتعثر في إعادة تشكيل قوات الشرطة والعسكر، كما أن عسكرة الانتفاضة وفرت الظروف المواتية للحرب الأهلية، وبالتالي تنامي هذه التجارة بجود أكثر من 10 آلاف تاجر سلاح في ليبيا وما بين 22 و 28 مليون قطعة هذه التجارة التي ساهمت في عودة تأثيرات القبيلة، وعودة الصراعات بين القيادات العسكرية.[2]

يتضح أن ليبيا خاضعة لتفاعلات شبكة أمنية تتميز بتعدد أقطابها وتنوع توجهاتهم وانتماءاتهم وهي نتيجة طبيعية لغياب مؤسسات سياسية أو قانونية، حتى إن المؤسسات التي تم إنشاؤها لا تحظى بالشرعية والقبول الشعبي الليبي وهذا بفعل الفراغ الدستوري والسياسي الذي تعرفه البلاد منذ سقوط نظام معمر القذافي، وسوء تسيير المرحلة الانتقالية من قبل القادة السياسيين وهي المرحلة التي تميزت بالانفلات الأمني وتعدد مراكز صناعة القرار العسكري

[1]نور الهدى بن بتقة، **تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا** .مجلة مدارات سياسية العدد الخامس، جوان 2018، ص ص 79،80 .

[2]عباس بوغانم، **ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروب من الأزمة**. تونس:جمعية البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي،2015، ص170.

والسياسي وهو الأمر الذي وفر البيئة الملائمة لتكاثر الجماعات الإرهابية المسلحة التي أطالت من عمر الأزمة الليبية.[1]

المطلب الثالث: البُعد القبلي وإشكالية الشرعية (قراءة في نتائج الانتخابات الليبية)

إنّ القبيلة هي مكون مهم في نسيج المجتمع الليبي، فالقبيلة بتاريخها وموروثها الأصيل، وما يحكمها من عادات وتقاليد وأعراف، وبما يجمع أفرادها من صلات يمكن لها أن تكون ذات فعالية ايجابية في المجتمع العام أو تكتسي الدور السلبي في حال اتجاهه نحو التعصب القبلي الجهوي بتبني منهج الإقصاء للطرف الآخر.[2]

تعمقت أزمة الثقة بين القوى السياسية والمكونات المجتمعية داخل المؤسسات المستحدثة بعد ثورة 2011 الأمر الذي أدى إلى تبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع، حيث باتت النخبة السياسية تتحرك وفقا لمصالحها الضيقة القبلية على حساب المجتمع الليبي مما أدى إلى تعطل العملية السياسية وفقدان الثقة بين أفراد المجتمع الليبي في ظل تنامي شعور الخيبة والإحباط بشأن القدرة على مواجهات التحديات التي تشهدها ليبيا اقتصاديا، سياسيا وأمنيا.[3]

تأسّس المجلس الوطني الانتقالي رسميا يوم 27 فيفري 2011 بمدينة بنغازي في بدايات شرارة الثورة على نظام معمر القذافي في شرق البلاد، وبدأت الاعترافات الدولية بالمجلس وعلى رأسها فرنسا وهو المجلس الذي كان يرأسه مصطفى عبد الجليل ومحمود جبريل الورفلي ووزير

---

[1] فرجيني كولومبيه، **الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي**. مجلة السياسات العربية، العدد 18، جانفي 2016، ص 96.

[2] سالمة عبد الله حامد الشاعري، حنان عبد الحميد علي، **ثقافة التعصب القبلي وتأثيرها السلبي على المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق الليبية**. المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد السادس، العدد الأول، 2021، ص 188.

[3] رشيد علوش، **النخبة والمجتمع في ليبيا وإشكالية بناء الدولة بعد 2011**. مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، المجلد6 ، العدد 2، 2020، ص 230.

الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس الذي اغتيل إبان الثورة ولا يزال مقتله يثير الكثير من الغموض، كما أن من مهام المجلس دعوة الشعب إلى انتخاب مؤتمر وطني عام، وتشكيل حكومة منتخبة وينسحب المجلس الوطني الانتقالي ليعطي الفرصة لبناء الدولة وإقرار الدستور الدائم لها عبر إجراء الانتخابات البرلمانية، إلا أن كل ذلك واجه تحديات جسيمة أمنيا، اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا ألقت بظلالها على المشاهد السياسي الليبي في تشكيل وبناء المستقبل، واحتمالات التوافق والخلاف المصلحي المتوقع بين الشخصيات والتيارات المختلفة لرسم الحياة السياسية الجديدة، وكان الخلاف سيد في المرحلة الانتقالية، وما شهده النظام الليبي الجديد من حالات فساد، وغياب المصلحة الوطنية، وبروز المصالح الشخصية والتدخلات الخارجية سواء أكانت الأطراف عربية أو غربية، كل ذلك ساهم في اتساع الهوة بين مختلف التيارات التي ساهمت في سقوط نظام معمر القذافي مما أثر على أي تقدم في بناء دولة المؤسسات والقانون.[1]

فنتيجة عدم توفر الشرعية السياسية كان للعامل القبلي أثر كبير في استبداد النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي، حيث عُدّت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة، ما يعني استحالة تجاوز النظام السياسي الليبي لدور القبيلة وتأثيرها السياسي، فانهيار النظام السياسي السابق أدى إلى زعزعة الاستقرار وهروب الحكام و الأقلية الموالية لهم، ما فعّل زيادة نشاط الجماعات المسلّحة من الشمال نحو الجنوب نتيجة ضعف الدولة على إدارة الحدود وبروز الكتائب في بنغازي مصراتة وغيرهما واستغلت الجماعات المسلحة (armed groups) ضعف القيادة الرسمية لبسط سيطرتها على الأراضي والمراكز الحدودية بمراقبة المناطق لأغراض تهريب الأسلحة.[2]

[1] رجب ضو المريض، **عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا**. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017، ص 79

[2] عبد الحق زغدار، أمال بلغالم، **الحركات الاجتماعية و الخصوصية المجتمعية: دراسة على مستوى انعكاسات العلاقات بين الأمن والتنمية على واقع الدول العربية : ليبيا نموذجًا**. مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، جانفي 2018، ص 319.

لقد أصبحت أزمة الشرعية في ليبيا هي محور الصراع السياسي بين أغلب المكونات، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديموقراطي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية القانونية، خاصة في ظل التنافس الحاد بين مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بعد إصدار المحكمة الدستورية بعد شرعية مجلس النواب الذي زاد من تفاقم الأزمة السياسية في ليبيا، ناهيك بتراجع الفكر الديني المعتدل وضعف خطابه، فكلما فشل الفكر الديني المعتدل في أن يكون الضابط للخطاب السائد وأن يكون المرجعية للتيارات الإسلامية السياسية، كلما زاد انتشار الخطاب المتطرف في مواجهة الخطاب الديني المعتدل سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، وبالتالي ساعد على توفير المناخ الملائم لتنامي خطر الإرهاب والتطرف، وهو ما يُهدّد العملية الديموقراطية بأكملها.[1]

إن التضامن المتبادل بين الفرد وعصبته لا يسمح بقيام فوارق أو درجات تقوم على المصلحة والاستغلال داخل العصبة، والامتياز الوحيد والمشروع الذي قد يحظى به الفرد داخل العصبة هو ذلك الاعتبار الناجم من كونه قد خدمت لصالح العصبة ككل، فالأهم مدى خدمة الفرد للمجموعة وليس ما يستفيده منها، وهو اعتبار له وزن كبير داخل المجتمع القبلي.

ويتحقّق متغير الشرعية حينما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين وفي توافق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ للمجتمع تماسكه.[2] وهو ما تفتقد له النخب السياسية في ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي، فانعدام الثقة بين القبائل الليبية و بروز معضلة التعصب القبلي وسيطرة الفكر الاقصائي لأطراف الصراع القبلي في ليبيا جعل مهمة تحقيق التوافق الوطني مستحيلة أزيد من عقد من الزمن.

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **المرجع سابق الذكر**.ص ص130، 131.

[2] محمد عبد الرحمن إسماعيل، **مدى انطباق الشرعية على نظام العقوبات الدولية**. ط1، اليمن: دراسة بحثية لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، 2005، ص 31

فرغم الانتخابات هي العملية السياسية و الديموقراطية الوحيدة التي من شأنها أن تجمع القبائل الليبية لبناء دولة المؤسسات وبداية الخروج من نفق الفوضى في ليبيا، ويؤكد روبرت دال بقوله:" الانتخابات ذروة الديموقراطية وليست بدايتها".[1] وهو ما يُفسر على أن الانتخابات ينبغي أن توفر لها الأرضية الديموقراطية من ثقافة سياسية ووعي مجتمعي لدى القبائل الليبية المتصارعة من أجل إعلاء الحوار والأسس الديموقراطية وذرتها الانتخابات في نهاية المطاف وليس في بدايته. كما أنّ بناء الديموقراطية في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي لا ينبغي النظر إليه من منظر أحادي من خلال السعي لصياغة دستور ديموقراطي وإقامة المؤسسات التي انهارت في كافة القطاعات السيادية العسكرية، السياسية والاقتصادية، وإنما ينبغي مراعاة واحترام التكوين السياسي والاجتماعي في ليبيا فالمضامين الاجتماعية شرط أساسي من أجل بناء الدولة الديموقراطية في ليبيا.[2]

وبما التعددية يعني توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسساتية، تنعدم من خلالها الهيمنة والاحتكار،[3] فان القبائل الليبية وفي ظل افتقارها إلى النظام السياسي والتغذية بنعرات الانفصالية وحرب الأهلية من القوى الخارجية ، فقد سعت الأطراف الليبية القبلية و السياسية إلى احتكار الساحة السياسية وتعظيم المكاسب المادية والمعنوية والمناصب العليا في البلاد، خاصة بالنسبة للقبائل الشرقية التي سعت للانتقال من التهميش و الاستبعاد الذي طالها لأزيد من 40 سنة خلال نظام حكم معمر القذافي.

عقب سقوط نظام معمر القذافي بعد ثورة 17 فيفري 2011، استمرت التجاذبات السياسية بين السلطة والقبيلة بالرغم من إصرار النظام السياسي الانتقالية في ليبيا على محاولة تجاوز واقع القبيلة لصالح مؤسسات الدولة، خاصة بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام التي

[1] عبد القادر ندان، **قانون الانتخابات الكويتي : قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديموقراطية**.المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: العدد 31، سبتمبر 2011، ص52

[2] زايد عبيدة الله مصباح، **المرجع سابق الذكر**. ص67.

[3] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **المرجع سابق الذكر**. ص11.

تمخضت عنه سلطة تنفيذية جديدة ويبدو أن تجّذر الثقافة القبلية داخل المجتمع الليبي سيجعل من الصعب إلغاء المنطق القبلي في ليبيا، وهو ما سيجعل قوة النظام السياسي الليبي تكمن في مدى قدرته على استيعاب الأعراف والقيم القبلية وتوظيفها في إطار مشروع نهضوي ليبي يمزج بين الأصالة و المعاصرة، ويُكرّس التحول الديموقراطي وبناء مؤسسات دستورية قوية، قادرة على تحقيق المواطنة للفرد الليبي، إن الخصوصية القبلية في ليبيا، تجعل من الصعب اختراق التعقيدات الاجتماعية للقبائل الليبية، بالرغم من الحملة الدولية الكبيرة التي قادها حلف الشمال الأطلسي ضد السلطة القائمة في ليبيا، وتحطيم البنية التحتية للدولة فيها، والمؤكد أن القبيلة في ليبيا هي رقم صعب في المعادلة السياسي الليبية، فلا يمكن تجاوزها ببساطة لأنها تمثل وسيلة للتغيير السياسي في اتجاه بناء النظام السياسي المنشود من قبل المجتمع فيها.[1]

بعد تشكل المجلس الوطني الانتقالي الذي تعهد بإسقاط النظام، ونظرا لدموية رد النظام نشأت ميليشيات مسلحة عفوية في جميع أنحاء ليبيا للمشاركة في الانتفاضة وبعد سقوط النظام في أكتوبر 2011 انتشرت الميليشيات التي لقبت نفسها بالثوار في عدة مناطق من ليبيا والتي رجح أن يصل عددها نحو 1600 ميليشيا، والتي تختلف ديناميكيتها النحلية باختلاف المناطق التي تتواجد بها وذلك على مستوى الخلفية العسكرية والتدريب، وكما يُلاحظ أنّ أغلبهم من المدنيين ذا انتماء قبلي، وهي القوى التي ظهرت بفعل هشاشة الدولة، وعدم التوصل لاتفاق سياسي حول إدارة المرحلة الانتقالية دون إغفال الانفلات الأمني والفوضى بفعل الفراغ المؤسساتي.[2]

لقد جعلت الحركات الاجتماعية الليبية (القبائل) الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، نفاذية الحدود، تردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة، عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في الفضاء الجغرافي، فإذا كانت كافة

[1] عبد الوهاب بن خليف، **أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة و الدولة**. ص 63

[2] نور الهدى بن بتقة، **تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا**.ص 78.

المؤشرات السياسية و العسكرية من جهة والمواقف الدولية من جهة أخرى تدل لعدم وجود قوة عسكرية ليبية منظمة أو ترتيبات سياسية وقانونية جديدة لمرحلة ما بعد القذافي وهو ما جعل الوضع في ليبيا مرشح أكثر للفوضى من الاستقرار.[1] فقد تشكل المجلس الوطني الانتقالي 5 مارس 2011 بمدينة بنغاوي برئاسة مصطفى عبد الجليل لإدارة الصراع مع القذافي في طرابلس ولإدارة المرحلة الانتقالية في أعقاب سقوط الأخير إلى غاية الانتخابات وبالاستناد إلى الشرعية الثورية تم اعتماد المجلس الوطني الانتقالي وإصدار الإعلان الدستوري الذي ينص على:

- الإعلان الدستوري بمثابة دستور مؤقت للبلاد
- الدعوة للانتخابات في غضون 3 أشهر من اعلان التحرير 23 أكتوبر 2011
- انتخاب المؤتمر العام في غضون 6 أشهر وتعيين حكومة وهيئة تأسيسية لصياغة الدستور بعد شهرين من بداية عملها وطرح للاستفتاء الشعبي.[2]

كما أجريت الانتخابات في اليوم المحدد بالرغم من التخوفات التي صاحبتها، فقد مثلت أول اختبار لقدرة النخب الليبية على تجاوز التحديات المصاحبة للعملية الانتقالية، فقد تنافس للفوز بمقاعد المؤتمر الوطني العام: ترشح حوالي 2639 مرشحا فرديا مستقلا بالإضافة إلى 347 كيانا سياسيا. فتح 94 بالمائة من المراكز الاقتراع وأدلى نحو 62 بالمائة من إجمالي المسجلين المصوتين. وكانت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

- نتائج القوى العلمانية: حصل حزب قوي التحالف الوطني برئاسة محمود جبريل (الائتلاف يتكون من أكثر من 40 من الأحزاب الصغيرة) كقوة مهيمنة وفاز بـ39 مقعد من أصل 80 مخصصا لكيانات السياسية.

[1] عبد الحق زغدار، أمال بلغالم، **المرجع سابق الذكر**. ص 318.

[2] يوسف الصواني، **الآفاق الديموقراطية في الثورة الليبية**، ص 292، ص295.

- نتائج القوى الإسلامية: حصل حزب العدالة والبناء وهو الحزب المرتبط بالإخوان المسلمين على 19 مقعد، رغم حداثة بروزه وخسارة الحركات الإسلامية في ليبيا. ويؤكد ميلتون فريدمانأن الصراعات الجوهرية في القيم الأساسية لا يمكن حلها عن طريق صندوق الاقتراع، وإنما يمكن حسمها دون حلها.[1]

وجمع المؤتمر الوطني في عمله بين الوظائف التشريعية التنفيذية، ما جعل طريقة عمله تؤثر في مسار الانتقال الديموقراطي في ليبيا وتركزت طريقة اتخاذ القرارات به بالمفاوضات بين الكتلتين وهما تحالف القوى الوطنية ، حزب العدالة و البناء وهو ما يجعل انتهاء عمل المجلس قي 07 فيفري 2014 والقيام بتعديلات دستورية لتمديد مدة عمله واندلعت الاحتجاجات واندلعت معها الاتهامات من القوى السياسية في تبادل التهم بإعاقة مسار الديموقراطية في ليبيا وفشل مشروع صياغة دستور ليبي جديد في ظل غياب مؤسسات الدولة وضعف الأجهزة البيروقراطية إلى جانب افتقاد الحياة السياسية لأي شكل من أشكال إدارة العملية السياسية الانتقالية.[2]

وعلى الرغم من تضمن الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي الليبي تعيين المؤتمر الوطني الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، إلا أن نتيجة ضغوط قوية مختلفة اصدر المؤتمر الوطني تعديلا للتعديل الدستوري بحيث تُتيح اختيار أعضاء الهيئة عن طريق الاقتراع المباشر من الناخبين الليبيين، وشهدت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي انقسامات حادة بين أعضائها بسبب الصراع السياسي والعسكري المرافق للعملية الانتقالية، مقاطعة الأعضاء لجلساتها،المطالبة بسحب الثقة من رئيسها وتدور أبرز الخلافات بين أعضاء الهيئة حول : مقر العاصمة الجديدة ومقر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مطالبة البعض بتوزيع عادل

[1] دانيال تشيروت، **هل تنجح الديموقراطية في المجتمعات المنقسمة بشدة؟**: في مؤلف **هل الديموقراطية قابلة للتصدير؟**.تر : عبد الرحيم جمال، لبنان: جداول للنشر و الترجمة والتوزيع، 2012، ص 144.

[2] ريم أبو الحسن، **مسار التحول الديموقراطي في ليبيا: الواقع و التحديات**. مجلة رؤية التركية، مركز الدراسات السياسية و الاجتماعية ، السنة 3، العدد 3، خريف 2014، ص 70.

للثروات بين الأقاليم التاريخية للبلاد : طبرقة، طرابلس وفزان. واقترحت لجنة قانونية "لجنة فبراير" إلى المجلس الوطني العام المنتهية ولايته تأسيس مجلس النواب الليبي من أجل إدارة المرحلة الانتقالية الثالثة:

- انتخاب مجلس النواب الليبي بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب.
- انتخاب رئيس للدولة بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب.

وقد عرفت انتخابات مجلس النواب هزيمة الأحزاب الإسلامية، مما أدى بالميليشيات الإسلامية إلى تدشين عملية "فجر ليبيا" من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس، وقد ارتبطت زيادة درجة العنف بزيادة حدة إشكالية الشرعية التي كانت السبب الرئيس لتفجر الأزمة السياسية، حيث انتقل مجلس النواب من العاصمة طرابلس إلى مدينة طبرق، مما دفع بالإسلاميين إلى إحياء المؤتمر الوطني العام وتأسيس حكومة في طرابلس بقيادة عمر الحاسي وتزامن ذلك مع دعم البرلمان في طبرق لعملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر.[1]

ساهم فوز حزب التحالف الوطني الذي يرأسه محمود جبريل في انتخابات صيف 2014، رفض بعض الأطراف التسليم للنتائج المعلنة، في توفر أسباب بنيوية عميقة للتشرذم والتنافر، ومن ثمة زاد الانقسام بين اللبيبين سياسيا، إيديولوجيا، وجغرافيا ماديا وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين تنفيذيين وتشريعيين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي بقيادة عبد الله الثني وتدعمها قوات المشير حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس في غرب ليبيا يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات السيد فائز السراج وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة، كما أن المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية هي التي ساهمت في توسيع الانقسام والتعقيد أكثر.[2]

---

[1] حوسين بلخيرات، **الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقيمية**.مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 11،العدد 1، ص48

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل**.ص 39.

وتعتبر أزمة الشرعية هي أصل الأزمة الليبية في طابعها السياسي قبل أن تتطور إلى صراع عسكري، ونتيجة للخلاف الداخلي الحاد حول أزمة الشرعية، فقد استند الاتفاق الأممي لسنة 2015 لما يُعرف باتفاق الصخيرات على حسم أزمة الشرعية من خلال البعد الخارجي بتأسيس حكومة الوفاق الوطني باعتبارها حكومة معترف بها دوليا والتي تمثل الدولة بشكل رسمي.[1] وتم التوقيع على اتفاقية الصخيرات بالمملكة المغربية يوم 17 ديسمبر 2015 من قبل النخب الليبية وبرعاية أممية، وعلى الرغم من تسلّم الحُكم حكومة الوفاق الوطني باعتبار أنها السلطة التنفيذية الوحيدة في البلاد، إلا أن نخب ما بعد الثورة أخفقت في الإيفاء للشعب الليبي بما وعدته برامجها في بناء دولة ديموقراطية أساسها الاستقرار السياسي وقوامها الرفاهية الاقتصادية، كما عجزت عن انجاز الأهداف الوطنية الكبرى والمتمثلة في تأسيس دستور دائم لإدارة ليبيا وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة...وهو الأمر الذي يدفع بالقول إلى أنّ سلبيات دور النخب الليبية في عملية البناء الديموقراطي المنشود ايجابياته نتيجة التشرذم الداخلي والانقسام الوطني بين الفصائل الليبية المجتمعية.[2]

ويمكن أن نلخص الحالة الليبية في الآتي:

- ✓ عدم تطابق القاعدة الرئيسية التي تمت في بلدان الربيع العربي، وهي سيطرة التيارات الإسلامية على المشهد السياسية فيها – مصر وتونس-.
- ✓ إدراك الشعب الليبي أنّ المرحلة القادمة تتطلب عملا كبيرا لبناء الدولة وأن التيارات الإسلامية غير قادرة على تحمل تلك المسؤولية، مع فقدانها لأي خارطة سياسية واضحة ومقنعة للشعب وغياب القاعدة الشعبية لها.

[1] حوسين بلخيرات، **مستقبل الأزمة الليبية: دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل الفرفولوجي**. جامعة الجلفة: مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد 3 ، سبتمبر 2020 ، ص 736.

[2] خالد صولي، لزهر عبد العزيز ،**دور النخب الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة بعد حراك 2011في ظل تحديات الخصوصية القبلية**. مجلة صوت القانون، المجلد السادس، العدد الثاني، نوفمبر 2019، ص 900.

- ✓ عدم وجود أرضية للعمل السياسي في ليبيا الجديدة أمر له إيجابيات وسلبياته، حيث تمثل المرحلة الحاسمة في بناء الدولة مع زيادة التدخل الإقليمي والدولي في شؤون البلاد، مما يجعلها عرضة لانتهاك السيادة.
- ✓ سلطة الميليشيات المسلحة، كما قال المستشار مصطفى عبد الجليل في لقاء تلفزيوني: **إن من يملك ليبيا بعد القذافي هو من يملك السلاح**، وهذا مؤشر خطير يُصاحب العملية الانتقالية في ليبيا، وهو ما يحدث الآن من عسكرة للنزاعات السياسية. والملاحظ أن القوة التي كانت تتحرك بمساعدة الناتو قد تشتت بين الكيانات السياسية، مما أضعف توظيف حركة الثورة في العمل السياسي.[1]

[1] محمد صفار، **إدارة مرحلة ما بعد الثورة**. مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، ص ص 18، 19

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية في تكريس الانقسام القبلي وتعثر جهود بناء الدولة

فتح الانقسام الداخلي سياسيا وقبليا في ليبيا وحالة الفوضى على الصعيد الأمني، المجال لحتمية بروز فواعل فوق وطنية متمثلة في فواعل دولية من أجل التدخل في الشأن الوطني الليبي بذريعة إنهاء الاقتتال الداخلي والمساهمة في بعث جهود بناء الدولة في ليبيا ومساعي خفية من خلال محاولة الاستثمار في الفراغ المؤسساتي والدستوري في ليبيا لتمرير وتوظيف أجندتها على الآراضي الليبية بما يخدم مصالحها الحيوية، وهو الأمر الذي جعل دور وفعالية القوى الخارجية تتراوح سياساتها الخارجية بين التهدئة بتفضيل الحسم السياسي وتبني سياسات الحوار والتفاوض بين أطراف الصراع القبلي في ليبيا وبين التصعيد ومضاعفة التأزيم للصراع أكثر بتفضيل خيار الحسم العسكري من خلال تسليح القبائل الليبية وتجييش أفرادها بأسباب وأهداف خفية ومعلنة.

المطلب الأول: طبيعة التدخلات الخارجية في ليبيا وموقف القبائل منها

تميزت الممارسات السياسية للرئيس معمر القذافي طوال فترة حكمه بالتقلب والاضطراب والتذبذب وعدم الثبات والوضوح وكثرة العداءات نحو الخارج،خاصة اتجاه الدول الغربية، مما جعل القضاء على نظام معمر القذافي من بين أهم الأسباب السياسية الدافعة لاستغلال ثورة منتصف فيفري 2011 من أجل التدخل عسكريا في ليبيا، ويعتبر الدافع الأبرز للتدخل الأجنبي في ليبيا هو منطق المصالح من منظور الطرح الواقعي الذي يتحدد في كون سلوكات الدولة تحددها مصالح معينة ولا مجال للأعمال الخيرية.[1]

[1] عبد الوهاب حدرباش، **تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري**. مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد الرابع، نوفمبر 2017، ص 117.

فقد بدى واضحا إمكانية تدخل عسكري في ليبيا منذ بداية مظاهر العنف والعنف المضاد بين المحتجين المسلحين وكذا قوات الأمن النظامية، وقد فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات صارمة على القذافي وأسرته بمنعه من السفر خارجيًا وتجميد أرصدتهم البنكية واعتبر مجلس الأمن الدولي الهجمات والضربات المتتالية للنظام القذافي على المحتجين المعارضين شبه جرائم ضد الإنسانية.[1]

كما أفرزت البيئة الدولية دلالات التوافق بين القوى الكبرى، وكان للعامل الأمني دورا أساسيا في تحديد المقاربة الأمنية الأمثل من قبل المجتمع الدولي، حيث انطلقت مساعي دور الجوار من فرضية مفادها أن استمرار الفوضى في ليبيا سيؤثر مستقبلاً على مختلف الدول بشكل مباشر بما يُهدد أمن واستقرار أمن حدود الدول ويتعدى ذلك إلى تهديدات اقتصادية وسياسية للدول الغربية على غرار توقف صادرات الغاز.[2]ويرى مراقبون أن تدويل القضية الليبية وإصدار مجلس الأمن الدولي بهيئة الأمم المتحدة لقرار التدخل العسكري في ليبيا، قد جاء نتيجة تشكل قناعة لدى الدول الكبرى وتحديدا الأوروبية مفادها استحالة الوقوف موقف المتفرج جراء انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية في ليبيا.[3]

إن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية مما جعل مجلس الأمن الدولي في 26 فيفري 2011 يتبنى القرار 1970 القاضي بفرض حظر عسكري واقتصادي على النظام الليبي، وأعقبه في ذلك قرار جامعة قرار جامعة الدول العربية بتعليق عضوية ليبيا داخل الجامعة، تلاه إعلان محكمة الجنايات الدولية في 3 مارس 2011 إجراء تحقيق في ارتكاب معمر القذافي جرائم ضد

[1]رمزي سلامة، **المرجع سابق الذكر**. ص ص 48، 49.

[2]حاج محمد فضيلة، أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، **دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية: الأزمة الليبية نموذجًا**. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2020، ص 113

[3]محمد عبد الحفيظ الشيخ، **أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في إحداث الثورات العربية : ليبيا وسوريا أنموذجا**. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44، جانفي 2015، ص131، ص136.

الإنسانية لتصدر في حقه مذكرة توقيف 27 جوان 2011 وبدأت العمليات العسكرية 19 مارس 2011 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت راية حلف الشمال الأطلسي تنفيذا للقرار الأممي 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011. [1]

فقد انقسمت القبائل الليبية بين الداعية للدخل العسكري في ليبيا و الرافضة له ، فقد الانقسام القبلي لم يكن محسومًا بفواعل داخلية فقط، بل حتى التجاذبات والاستقطابات الخارجية من القوى الدولية والإقليمية كانت طرفا مهما في معادلة التصعيد و التهدئة في ليبيا منذ بداية ثورة 17 فيفري 2011 إلى غاية سقوط نظام معمر القذافي ومقتل الرئيس السابق شهر أمتوبر 2011.

فمن دعاة ومؤيدي التدخل العسكري بغطاء المسؤولية الحمائية من قبل الثوار والقبائل الغربية والجنوبية، فمن من مبررات هذه القبائل المساندة لتواجد قوات حلف الشمال الآطلسي على الآراضي الليبية لإسقاط نظام معمر القذافي هي:

- ✓ أن التدويل أصبح جزءا من إدارة الأزمات الداخلية في بيئة ما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى اتساع مفهوم المواطنة ليغدو ذو بُعد إنساني، أما الأفعال الجنائية، فقد أصبحت جريمة دولية.[2] في إشارةإلى الاضطهاد والهمجية التي تعرضوا لها منذ بداية ثورة فيفري 2011 من قتل وتعذيب وسجن وقصف بالأسلحة الثقيلة.
- ✓ كما أن التدخل العسكري في ليبيا سيكون إنسانيا ويحمل المسؤولية الحمائية الإنسانية وهو والمراد منه حماية الفرد من العنف الداخلي.[3]والتدخل الإنسانييمنح الحق للدول الأخرى

[1] ابراهيم حادي، **الثابت والمُتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا**. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد9، أفريل 2021، ص 113.

[2] نيفين مسعد وآخرون، **المرجع سابق الذكر**. ص601.

[3] حسن الحاج علي أحمد، **المرجع سبق ذكره**. ص10.

لتتدخل طبقا لمبادئ القانون الدولي باسم الجماعة الدولية بهدفوقف الانتهاكات الصارخة حتى ولو كان ذلك يتعارض مع مبدأ السيادة.[1]

وفي المقابل، ترى بعض القبائل الليبية خاصة الشرقية منها أن التدخل العسكري من قبل قوات حلف الشمال الأطلسي يملك أهداف خفية، من أبرزها نذكر:

- ✓ استهداف الكسب الاقتصادي من خلال الاستحواذ على الثروات الباطنية لإقليم معين من ليبيا.[2] كما تؤكد خاصة القبائل الشرقية في ليبيا على أن التدخل العسكري من شأنه أن يجعل من ليبيا مجال حيوي للقوى المتدخلة لاستغلال ثرواتها النفطية والغازية.
- ✓ تعارض التدخل العسكري بجميع مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وإعلاناتها وعهودها واتفاقياتها ومبادئها، وخصوصًا مبدأي السيادة وعدم التدخّل في شؤون الدول الداخلية المنصوص عليها في هذه المواثيق الدولية والإقليمية.[3]
- ✓ مستقبل السيادة الوطنية الليبية في ظلّ الصراعات القبلية والفساد والفوضى أصبحت مهددة في حال التدخلات الخارجية مهما كانت أسبابها.[4]
- ✓ التدخلات الخارجية ستُؤدي إلى إضعاف الدولة ومؤسساتها عبر الصراعات القبلية والحروب الأهلية، والنزعات الإنفصالية، بحيث تتحول إلى دويلات فاقدة لمعاني السيادة الحقيقية، وخاضعة لهُويات سلالية، وتستخدم هذه الدويلات في النهاية كأدوات مُطيعة في خدمة مصالح الدول القوية المتدخلة وإرادتها.[5]

---

[1] جمال منصر، **التدخل الإنساني العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة : من قوة التحالف إلى فجر الاوديسا**.قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 12.

[2] **المرجع نفسه**، ص 17.

[3] إلياس أبو جودة، **التدخل الإنساني وإشكالية السيادة**. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الصادر بتاريخ 1 جويلية 2013، http: //www. lebarmy.gov.lb/ar/news/?35918#.VVNLrpM0-So

[4] عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد : قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن (1989–2011)**. القاهرة: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص23،ص25.

[5] **المرجع نفسه**.ص ص28،27.

كما وُجهت الكثير الانتقادات المعارضة والرافضة للقبائل الداعية إلى إحلال السلام والأمن الدوليين وإعلاء المسؤولية الحمائية على مستوى كل الوحدات الدولية عن طريق التدخل العسكري رغم تجريم هذا التدخل ورفضه القاطع من قبل هيئة الأمم المتحدة، فقد جُعل من مبدأ حق التدخل الإنساني "حق أُريد به باطل" بطرح مسألة رمزية وشكلية مبدأ السيادة الوطنية هذه الأخيرة التي تتميز بالقوة والشرعية والسمة العليا في الدولة القطرية.كما أنّ الأمن الإنساني لا يُحتم بالضرورة تدخل عسكري لحماية الحقوق والحريات المضطهدة، إضافة إلى أنّ التدخل العسكري هو في حدّ ذاته تهديد للأمن والسلام الدوليين.

المطلب الثاني:التدخلات الخارجية كعامل ساهم في الانقسام القبلي وتعثر جهود بناء الدولة

توسعت وتشعبت مطالب القبائل الليبية الثائرة ضد نظام معمر القذافي من خلال المطالبة بالحرية والتعددية الديموقراطية، وتطورت الأوضاع إلى الأسوء من خلال رفض المواطن الليبي الانصياع للنظام ومواصلة العصيان المدني وتحدي السلطات العمومية الأمر الذي أدى إلى الدخول في العديد من الوطن في اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن، في حين أن النظام السياسي الليبي بإيعاز من وسائل الإعلام الوطنية عمل على تصوير المشهد الوطني على أنه لا يعدو إلا أن يكون مجرد أعمال شغب وانتهاك لحرمة القانون من قبل قلة قليلة تسوقّ لإفساد السلم الاجتماعي والأضرار بمصالح الغالبية من المواطنين الليبيين الذين يتوقون للولاء للنظام وينبذون الفوضى، وارتفعت وتيرة استخدام القوة من قبل النظام السياسي القائم أنذلك وبشكل مفرط من أجل إجهاض تلك الاحتجاجات وخاصة بمدن البيضاء، بنغازي، الزنتان، المصراتة والزاوية، فقد استطاعت هذه الحركات الاحتجاجية أن تخترق النسيج المجتمع الليبي في ظرف

وجيز بعد التضامن الآلي للقبائل شرقا وغربا، إضافة إلى تزايد دعوات المجتمع الليبي للتدخل وإسقاط الشرعية عن النظام السياسي.[1]

وقد تحرك الرأي العام الدولي في هيئة تصريحية أطلقها بعض زعماء الدول الأوروبية والأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، التي نددت بالأفعال النكراء ومطالب النظام بالتوقف عن قتل وتهديد المدنيين العزل من السلاح، وإعطائهم الحرية للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم، فدعت الولايات المتحدة الأمريكية أن يستجيب النظام لتطلعات الشعب الليبي وعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين، وأن العنف يجب أن يتوقف فورا وأكدت على ضرورة محاسبة حكومة القذافي...في حين نددت فرنسا بالاستخدام المفرط للقوة ضد الشباب الثائر، وسارت بريطانيا عللا نفس النسق وتوعدت بمعاقبة من يخرقون حقوق الإنسان، كما دعت منظمات غير الحكومية كمنظمة العفو الدولي إلى وضع حد لقمع المظاهرات، وجمدت سويسرا أرصدة القذافي وأسرته، كما جرى نزوح كبير للأجانب من ليبيا عن طريق تونس ومصر عن طريق البحر.[2]

ومع تطور الأزمة الليبية إلى نزاع المسلّح تقوده حركات سياسية وميليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة "معمر القذافي" وفي ظل تراكم الأحداث الدامية وتجاوزها للأطر الداخلية التي لم تقدر على احتوائه وضبط تداعياته، الأمر الذي أفضى إلى تدويله وذلك بنقله إلى مجلس الأمن الدولي وتدخل المنظمات الإقليمية وتسلّط الآلة الإعلامية العالمية على الأحداث في ليبيا وتداعياتها وخاصة ما تعلق منها بالبُعد الإنساني.[3] كما أصدر مجلس الأمن الدولي بهيئة الأمم المتحدة بيان بعد أسبوع من انطلاق الثورة في ليبيا يُدين فيه الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، كما عبرت الهيئة الدولية عن استنكارها لقمع نظام

[1] حسين سالم مرجين، **المرجع سابق الذكر**. ص21.

[2] إبراهيم سلمان محمد، **المرجع سابق الذكر**. ص 88

[3] تيسير إبراهيم قديح، **المرجع سابق الذكر**. ص 129.

الرئيس معمر القذافي لهم وطالب السلطات الليبية بالوقف الفوري لأعمال العنف واحتراف حقوق الإنسان وحماية المدنيين.[1]

وقد ساهمت الكثير من المؤشرات في إسقاط نظام الرئيس معمر القذافي منها:

- تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في شهر فيفري 2011، وتوالي الاعترافات الدولية إلى غاية سقوط العاصمة طرابلس في 20 أوت 2011.
- صدور جملة من الأدبيات والوثائق التي ساهمت في ملامح المرحلة المقبلة ولو نظريا، والمتمثلة في طموح بناء دولة القانون و الحق وتحقيق العدالة و المساواة.
- صدور قراري مجلس الأمن رقم 1970 و 1973 والقاضيان بحماية المدنيين.
- التدخل العسكري في ليبيا من قبل التحالف تطبيقا لقرار مجلس الأمن 1973.

وشاركت فرنسا بشكل نشط في مفاوضات مجلس الأمن في الأمم المتحدة يوم 26 فيفري من سنة 2011 وذلك لتحديد عقوبات ضد نظام معمر القذافي ولدراسة إمكانية فرض حظر جوي على ليبيا بالتعاون مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، كما تم في 17 مارس من ذات السنة بمبادرة من فرنسا و المملكة المتحدة بتبني قرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة وإنشاء منطقة حظر جوي في الأجواء الليبية من أجل حماية المدنيين ضد الضربات الجوية من نظام الرئيس معمر القذافي، كما يخول القرار للدول الأعضاء استعمال جميع الوسائل من أجل حماية المدنيين في ليبيا واحترام منطقة الحظر وحظر بيع الأسلحة، فضلا عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم وحملة القمع الدموية التي ارتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي.[2]

وبعد يوم من صدور قرار مجلس الأمن 1973 إجتمع ساركوزي بالقيادة العسكرية لدراسة إمكانية توجيه ضربات عسكرية في ليبيا، وفي اليوم التالي عقد اجتماع مصغر بقصر

[1]Mehrdad payandeh, **the united nations, military intervention and regime change in Libya**. The Virginia journal of international Law, 2012, p373.

[2] مي حسين عبيد، **المرجع سابق الذكر**. ص 45.

الاليزيه مع الوزير البريطاني دافيد كاميرون ووزير الخارجية الأمريكية هلاري كلينتون بهدف الحصول على موافقة جماعية للتدخل في ليبيا حيث صرح بالتالي:"طائراتنا أقلعت في الجو، ونحن لن نفعل شيئا دون رضاكم، الأوامر أعطيت وعند الساعة التاسعة والنصف يمكن لطائراتنا أن تعود أدراجها إذ لم أحصل على الموافقة الجماعية.[1]

وكان اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي في بنغازي واعتبر تطورا في مسار الأزمة الليبية، بوصف فرنسا أول دولة تعترف بالمجلس الوطني ووعد الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي بإعداد خطة من أربعة 04 نقاط من أجل إنهاء حكم القذافي في ليبيا وتشمل:

- التشويش على الكتائب التابعة للنظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي.
- قصف ثكنة العزيزية التي كانت يتحصن القذافي فيها.
- الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.
- الإعلان عن منطقة حظر جويّ في ليبيا.[2]

كما إنّ الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة بوصفها دولة عظمى وتحتل مكانة متميزة داخل الأمم المتحدة، فإنها لن تتردد في استغلال هذه المكانة لحمل مجلس الأمن على اتخاذ مواقف تتفق وخدمة مصالحها ذلك أن تأثيرها بدأ يزداد بالقياس إلى تقلص مكانة غيرها من الدول الكبرى في التنظيم الدولي نتيجة لتغير التوازنات الدولية الحالية فمن هذا المنظور الوظيفي يمكن القول أن التدخلات التي قامت بها الأمم المتحدة في نزاعات "ما بعد الحرب الباردة" إنما تمت بدافع قوي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وبعد يومين من ذلك أي في 19 مارس تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا بعملية عسكرية سميت فجر الأوديسا لانقاد بنغازي من جنود كتائب القذافي، واستمر القتال

---

[1] نضال حمادة، **الوجه الأخر للثورات العربية**. بيروت: دار الفارابي، 2013، ص ص24،25.

[2] القرار **رقم 1973 سنة** 2011 الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في جلسته 6498 المنعقدة في 17 مارس 2011.

[3] يوسف عبد الله الغنيم، **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم و الأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت و العراق** . الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص ص 18، ص19

والعمليات الأطلسية إلى أن سيطرة قوات الناتو على طرابلس.[1] فقد انخرط الحلف في التدخل العسكري منذ الساعات الأولى لتبني مجلس الأمن لقراره 1973، ففي 19 مارس 2011 بدأ التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا الهجوم على ليبيا في عملية " فجر أوديسا" وبدأت القوات يقصف جوي وبحري لأهداف عسكرية ليبية. وتم تنفيذ القرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا والتدخل عسكريا من قبل قوات حلف الشمال الأطلسي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فقد حدث ذلك في الـ19 من شهر مارس 2011، وهو ما أدى إلى تغيير معطيات الصراع على الأرض وعجّل بسقوط نظام الرئيس الأسبق معمر القذافي.[2]

وقد أدى التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي مدعوما بالمال والسلاح من بعض الدول العربية على غرار قطر والإمارات في المقام الأول إلى تعميق الاعتبارات القبلية والجهوية وتوظيفها بشكل سلبي من ناحية، وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي من ناحية ثانية، وهو ما أدى بدوره إلى نمو وانتشار الجماعات المسلحة ودعاة العنف التي ساهمت في تلغيم وتأزيم الوضع الأمني في ليبيا التي وجدت فيها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعا خصبا لممارسة أنشطتها الإرهابية.

وعمدت قطر إلى دعم ومساندة الإسلاميين في ليبيا من خلال التموين ماليا، في حين كانت الإمدادات العسكرية من قبل السودان، والمنافسة بين القوى الخارجي المتمثلة في قطر وتركيا في كفة ومصر والإمارات العربية المتحدة والأردن والسعودية وروسيا بصفة متأخرة في كفة أخرى كانت العامل الرئيسي والأساسي في تقسيم ليبيا إلى حكومتين في جوان 2014 بحكومة طرابلس شرقا ، وطبرق غربا.[3] وهنالك المحور العربي الإقليمي "قطر، السودان وتركيا" وجهت لهم اتهامات مباشرة من قبل حكومة عبد الله الثني بدعم مليشيا "فجر ليبيا" بالأسلحة، بداية

[1] عمر عبد الحفيظ شنان، **نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات**.القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2015ص132

[2] Brian mcquinn, assessing **insecurity after the Arabspring : the case of Libya**. American political science association, 2013, p 716.

[3] Jonathan M. winer **,origins of the Libyan conflict and options for its resolution.** Washington: The Middle East Institute, 2019, p10

ثورة 17 فيفري 2011، حيث لعبت قطر دورا كبيرا في تمويل الثوار ومساندتهم ضد القذافي ودعم المجلس الوطني الانتقالي، عبر الاعتراف المبكر به، لكن سرعان ما قامت بتعديل موقفها من خلال دعم شبكة من الثوار الإسلاميين و الجماعات الإسلامية المتشددة، وتزويدها بالمال والسلاح، إلى جانب الدعم المالي واللوجيستيكي من قبل الإمارات العربية المتحدة وكذا مصر بوقوفها إلى جانب الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر، وأكثر من ذلك فقد ذهب الدعم حد المشاركة بطائرات إماراتية في قصف للمواقع المناوئة لحكومة طبرق بالعاصمة طرابلس في أوت 2014.[1] وبرز الدور المصري بشكل واضح بعد التدخل العسكري المباشر في الصراع السياسي الليبي الداخلي، من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة التي أعلنها خليفة حفتر ضد الجماعات المناوئة له في ماي 2014، تحت مبررات مكافحة الإرهاب والتطرف واحتواء التمدد لتنظيم داعش نحو أوروبا انطلاقا من ليبيا، كما دعت مصر برلمان طبرق و الجيش الوطني الليبي الذي يقوده خليفة حفتر والدعوة لتسليحه ورفض الحوار مع الجماعات التي تصنفها بالإرهابية من ضمنها جماعة الإخوان المسلمين.[2]

وتُعّد القوى الخارجية هي اللاعب الرئيسي في العملية السياسية والأمنية والعسكرية في ليبيا، ابتداء من تدخل الجامعة العربية ودول الخليج وانتهاء بالأمم المتحدة وقراراتها بهذا الخصوص، كل ذلك أصبح محل نقاش وتحليل، لماذا هذا التدخل؟ ما هي أسبابه وأبعاده؟، لكن الفرضية الأولى للتدخل كانت من أجل حماية المدنيين ولكن التخطيط لضرب نظام القذافي وإزاحته من الحكم نابع من أهداف سياسية وأمنية واقتصادية ذات أبعاد إستراتيجية تخص القوى العالمية وبذلك تم توظيف ثورة الشعب لصالح تلك الأهداف، والمشهد السياسي اليوم يؤكد ذلك، حيث إن محركات العملية السياسية الليبية تدار من خلال مصالح تقودها دول

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات و الآفاق**. مجلة دراسات الشرق الأوسطية، السنة 19، العدد 71، ربيع 2015، ص ص 20، 21

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ ،**المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل**. مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 11، أكتوبر 2017،ص 45.

الخليج بقيادة قطر والقوى الغربية بقيادة فرنسا، وهم أكبر الفاعلين في توجيه الحياة السياسية الليبية، سواء كانت مع التيارات إسلامية أو ليبيرالية.[1]

لقد اتفق كل المتابعين للأحداث في ليبيا على أنّ النظام السابق قد فشل في إدارة الأزمة الداخلية، خاصة وأمام استمرار سقوط ضحايا من المدنيين شرق ليبيا وغربها، وهو ما فتح الباب أمام الجانب القطري المدعوم خليجيا من أجل التحرك خلال جامعة الدول العربية وإصدار القرار "7360" يوم 12 مارس 2011 والي تم التأكيد فيه على القرار السابق "7298" يوم 2 مارس 2011، حيث طالبت الجامعة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لحماية المدن الليبية واتخاذ الإجراءات بفرض حظر جوي على حركة طيران المدنيين والعسكريين الليبيين، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف، وكذلك التعاون مع المجلس الانتقالي الليبي لتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي، وهذا القرار كان بداية نهاية النظام السياسي الليبي السابق، حيث تحرك مجلس الأمن بإصدار القرار رقم :1790/ 1973 بشأن تفويض الناتو بإقامة حظر جوي.[2]

واتخذت المملكة العربية السعودية موقفا مناهضا للثورات كافة، بما فيها الثورة ضد نظام خصم كالنظام الليبي، إذ عارضت طريقة التغيير بالاحتجاج الشعبي، وشجعت وجود أنظمة الحكم السلطوية، ورأت مع الملكيات الخليجية أنّ الثورات العربية ظاهرة تخص الجمهوريات فقط، لأن الأنظمة السياسية فيها لا تتمتع بشرعية تاريخية تجعلها في منأى من التغييرات السياسية وعززّت هذه الفكرة أطروحات إدعت أن الأنظمة الملكية أكثر مرونة من الجمهوريات، وهي قادرة على احتواء المد الثوري بالاختباء وراء الشرعية التاريخية، كما جرى في الأردن والمغرب.[3]

---

[1] رجب ضو المريض، **المرجع سابق الذكر**. ص 82.

[2] **راجع قرارات جامعة الدول العربية لعام 2011، الأمانة العامة.**

[3] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014،ص 30.

لم تكن مخرجات التدخل العسكري لقوات شمال الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كما ترضي الشعب الليبي عامة بدرجة كبيرة الذي كانت طموحاته تفوق مطلب إسقاط النظام وتحولها إلى إسقاط الدولة بفعل فواعل فوق وطنية، حيث جاءت الانعكاسات وخيمة بالنظر إلى انتشار الأسلحة في كافة ربوع ليبيا، فضلا على الاحتقان الداخلي بين القبائل الليبية بعد فشل الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد الإطاحة بالرئيس السابق معمر القذافي، فالوضع الأمني أصبح متردي جدا ن كما أن الحدود اللي أصبحت مرتعا وأرضية خصبة للميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية المتطرفة في ظل غياب جيش وطني جامع لكافة الليبي، إلى جانب الانهيار الاقتصادي بالنظر إلى انهيار البنية التحتية نتيجة العنف والعنف المضاد وفيما يُسميه البعض بـ"الحرب الأهلية" مع القذافي من شهر فيفري إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2011، وهي المدة التي تم فيها القضاء على أغلب المواقع الإستراتيجية اقتصاديا، ولم تتوقف المخرجات عند هذا الأحد فالتدخل العسكري الأطلسي ساهم في زيادة الاحتقان الداخلي وزيادة الانقسام الليبي الليبي، فالقوى فوق الوطنية هي الفاعل الرئيس أثناء الثورة وبعدها بالنظر إلى هشاشة السلطة في ليبيا وعدم حصولها على الشرعية الكاملة من قبل الليبيين خاصة بعد سنة 2014 وبروز اللواء المتقاعد خليفة حفتر المدعوم خارجيا من قبل كل من مصر والإمارات العربية المتحدة.

وأكّد البعض على أنّ المكلفين بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2011/1973، تجاوزوا الولاية التي عهدها المجلس إليهم، إن تبين توسع قوات حلف الشمال الأطلسي في تطبيق القرار الذي قام بتسليح المعارضة وقصف مواقع عسكرية في الجماهيرية الليبية وبدلا من توزيع المساعدات الإنسانية على المدنيين دون تمييز، وقام أيضا بتوزيع السلاح على الثوار ودعمهم لصالح أحد طرفي النزاع.[1] ولم تنجح قوات المعارضة في ترجيح الكفة لصالحها في الواقع، لذا شكّل التدخل الدولي في ليبيا أمرا حاسما في توجيه الصراع، حيث ساعدت الضربات الجوية

[1] سلافة طارق الشعلان، **المرجع سابق الذكر**. ص 94.

لحلف الشمال الأطلسي على هدم البنية التحتية في ليبيا لنظام معمر القذافي، ما عجل بسقوطه بعد حرب أهلية كلفت أزيد من 30 ألف قتيل.[1]

لقد ساهمت قوات حلف الشمال الأطلسي بقيادة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى خلال الحرب الأهلية في ليبيا في القضاء على قوات الجيش الوطني والنظام السياسي الليبي خلال فترة العشرة أشهر الأولى من سنة 2011.[2] وصرح مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية في رحلة لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون يوم 2011/10/18 على إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إقامة روابط جديدة الشعب الليبي مع قرب انتهاء الحملة الجوية التي يشنها الحلف الأطلسي بدعم من الولايات المتحدة. وأضاف:"نرغب في أن نوضح للشعب الليبي أننا نريد شراكة طبيعية في المستقبل تقوم على العلاقات المدنية،كما ان نية واشنطن في دمج ليبيا تماما في الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين بطرق شفافة تستخدم من خلالها ثروة البلاد النفطية لمصلحة جميع مواطنيها.[3]

لقد شهدت ليبيا تدخلات دولية أثارت استياء جزء هام من الشعب الليبي الذي رفض التدخل، باعتباره يمس السيادة الوطنية للدولة الليبية، وتخوفهم من مطامع الدول الغربية وأمريكا في استغلال الثروات الباطنية والنفطية والتجارية والاستثمارية، أو حتى السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد، علما أن ما زاد أهمية التدخل الدولي عقب الأزمة، وفرة الآراضي الليبية على حقول النفط التي تتهافت عليها الشركات الأجنبية، وخير دليل على ذلك تلك القرارات المتسرعة التي اتخذت من أمريكا وفرنسا وبريطانيا بخصوص المشاركة في الثورة ضمن التحالفات العسكرية الغربية – الناتو- تحت القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1973 بفرض حضر جوي، حيث أجرت 1000 طلعة، منها 400 ضربة جوية على دبابات وسيارات حاملة

[1] إسحاق كافومبا وآخرون، تقرير المؤتمر :**نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**. جنوب إفريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011، ص 12.

[2] Jonathan M. winer**,origins of the Libyan conflict and options for its resolution.** Washington: The Middle East Institute, 2019, p.9

[3] عصام نعمان، **الثورات العربية بين المطامح و المطامع: قراءة تحليلية**.بيروت: 2012، ص 114.

للجنود وعلى نظام الدفاع الجوي وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات، وكانت أغلب هذه الضربات على مناطق طرابلس ومصراتة والبريقة[1]. وفي تقرير أعدته الأمريكية سارة فلوند saraflоundours نُشر قبيل تدخل الناتو في ليبيا، توصلت إلى أن الغاية من وراء التدخل العسكري في ليبيا هو وضع الحلف العسكري على مقربة من أكبر بئرين للنفط في شرق وغرب ليبيا وقالت في تقريرها:" جمع البيت الأبيض حلفاءه الامبرياليين الأوربيين للتشاور بهدف إقامة مساعدة اللاجئتين الليبيين الفارين من ويلات الحرب وهمجية القذافي، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية خطتها "أ" على أن يتموقع الحلف الأطلسي بالأراضي المصرية والتونسية لكي يكون على مقربة من أكبر بئرين للنفط في شرق وغرب ليبيا.[2]

لقد أدى التدخل العسكري بقيادة شمال الحلف الأطلسي إلى تدهور إنتاج النفط الليبي، الذي تراجع إلى 22 ألف برميل أواخر جويلية 2011، الأمر الذي انعكس سلبا على حركة التصدير نحو أوروبا التي تراجعت من نسبة 60 بالمائة، قبل أن تنقطع تماما نهاية السنة، وهو ما اعتبر بمثابة اختبارا حقيقيا للخطط المسبقة التي وضعها حلف الشمال الأطلسي لضمان الأمن الطاقوي، وتهديدا مباشرا للمستهلكين الأوربيين في أوروبا ولاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت سقف 110 دولار للبرميل، ما استدعى تدخلا لحلف الشمال الأطلسي "الناتو" في الأزمة. إن التدخل العسكري في ليبيا تحت مبدأ المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي يمكن تفسيره وفق منطق برغماتي مرتبط أساسي بالمصالح المباشرة للدول الكبرى.[3]

وشهد عام 2011 انكماشا اقتصاديا بنسبة 60 في بالمائة بسبب توقف كافة النشاطات الاقتصادية بسبب الصراع المسلح بإسهام ورعاية من قبل قوات حلف الشمال الأطلسي " الناتو".[4]وتُعد احتياطات النفط قبل الثورة الليبية حوالي 47.1 مليار برميل وهي الكمية الأكبر

[1] إبراهيم سلمان محمد، **المرجع سابق الذكر. ص** 128.

[2] الطيب بيتي، **ربيع المغفلين النهاية المُنهجة للعرب في حكومة العالم الجديد**. مصر: شمس للنشر والإعلام،2014، ص360.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **المرجع سابق الذكر**. ص135.

[4] أحمد الطاهر، **المرجع سبق ذكره**، ص 70.

في إفريقيا ومن بين أكبر عشر دول عالميا، وبلغ إنتاج النفط حوالي 1.77 مليون برميل يوميا، أو ما يُقارب 2 بالمائة من الإنتاج العالمي لينخفض إلى 22 ألف فقط بعد الثورة وخلال الثلث الثالث من سنة 2011.[1]كما انخفض إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في جويلية 2011، وتراجع قيمة الصادرات إلى 48.9 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.2 مليار دولار، ولم تتوقف الانعكاسات والتداعيات الاقتصادية عند هذا الحد ، بل تعدته لتخفض قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار قبل سنة من الثورة إلى 14.2 مليار دولار وهو ما أدى إلى تقلص فائض الميزان التجاري وهو اختلالات في الميزان وتقلصه من 21 بالمائة من إجمالية الناتج المحلي إلى عام 2010 إلى أقل من 4.5 بالمائة سنة 2011.[2]

إنّ من نتائج التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا أنه زاد من الإرباك والفشل، فبدل من أن يكون نموذجا للتحول السياسي، فقد أصبحت ليبيا خليطًا سامًا يجمع ضعفًا هيكليًا موروثًا، وسلسلة من القراراتِ التي جعلت من ليبيا على حافة العنف وغياب القانون والتدهور السلطوي والسياسي.[3]إنّ من مرتكزات الفوضى الخلاقة التي تعني إعداد مخطط استهدافي لإحداث القلاقل وصولا إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وفقا لحسابات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة العربية من خلال إثارة الصراع العرقي من خلال بث الشرخ العرقي الحاد، فضلا عن ضرب الدولة بجميع مؤسساتها، واستبدالها بالولاءات الحزبية أو العشائرية المتجزئة والقائمة على الانتماءات القبلية.[4]

---

[1] كريستوفر شيفير وجيفري مارتن، **ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية**. تر:محمد علي قناوي، د ب ن، راند للطبع، 2014، ص 51.

[2] محمد خليل فياض، **قراءة في التقرير العام لدوان المحاسبة لسنة 2014 والاجراءات المقترحة لعلاج العجز المتوقع في الموازنة العامة لسنة 2015**. ندوة: تقرير ديوان المحاسبة سنة2014 وترشيد الإنفاق الحكومي . تركيا: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015، ص9، ص15.

[3] عزمي بشارة، **في الثورة و القابلية للثورة**. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012، ص 66

[4] حورية ساعو، **التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية : التأصيل النظري للفوضى الخلاقة الرتبة**. المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص 259.

يُعد التدخل العسكري هو المسؤول عن الفوضى التي عرفتها ليبيا خلال الثورة وبعدها والتي أدت بنتائج عكسية على المستوى الإقليمي.[1] ويسير أغلب المتتبعين للشأن الليبي مع هذا الطرح مع تحميل مسؤولية الفوضى وغياب الثقة والأمن وسيادة الحالة الهوبزية (نسبة لمفكر العقد الاجتماعي توماس هوبز) وحالة حرب الكل ضد الكل إلى التدخل العسكري الأطلسي الذي كان يحمل أهداف ظاهرية متمثلة في إحلال الديموقراطية في ليبيا وحماية الليبيين المدنيين ووقف الانتهاكات الإنسانية من قبل نظام معمر القافي، إلا أن القوات العسكرية تجاوزت في القرار 1970و 1973 الصلاحيات الممنوح لها من مجلس الأمن وراحت تُخطط لإسقاط الدولة بدلا من النظام والاستثمار في المشاكل والأزمات الأمنية والهزات الاقتصادية في ليبيا من أجل تحقيق مطامعها ومطامحها الوطنية، ويبدو أن المخاوف تعالت خاصة في السنوات الأخيرة من التهديدات التي تطال دول الجوار على غرار كل من الجزائر ، تونس و مصر من خطر الجماعات الإرهابية المسلحة التي وجدت في الصحراء الكبرى مرتعا وأرضية خصبة من أجل تمرير الأسلحة و التجارة غير الشرعية وتنفيذ المخططات الإرهابية وخاصة ما حدث في جنوب الصحراء الجزائرية بمنطقة تقنتورين سنة 2012، فضلا على أن المحيط الإقليمي لليبيا يعاني أيضا من المشاكل الأمنية الداخلية ما يجعل الحوض المتوسط سهل التغلغل والانتشار فيه من قبل الميليشيات المسلحة المدعومة خارجيا ماديا وعسكريا.

[1] Jean baptiste jeangénevilmer,**le militaire et l'humanitaire :la question libyenne**. Publie dans la vie desidees.fr, le 2 septembre 2015, p11.

المطلب الثالث: التدخلات الخارجية كعامل ساهم في إعادة بناء الدولة ومحاولة تجنب الانقسام الليبي

مع انطلاق الثورة الليبية، حصلت تفاعلات جيواستراتيجية أثرت في الثورة مباشرة، لكنها قصّرت أيضا عن تشخيص المشهد العام للتفاعلات الإستراتيجية بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، وتجلت هذه التغييرات في اختلاف تعاطي اتجاهات الرأي العام العربي مع قضية التدخل الخارجي في ليبيا، إذ ساهم التعاطف الشعبي العربي مع الثورة الليبية في التعديل من المواقف من خلال تأييد البعض للتدخل الأجنبي خصوصا بين محاولة النظام السياسي للقذافي قمعها عسكريا، وأمام ضغط الرأي العام العربي تحركت جامعة الدول العربية بشكل فعال وطالبت باستصدار قرار مجلس الأمن "لحماية المدنيين" وهو ما كان عاملاً حاسمًا دحض نظام القذافي، ومن الدول الغربية التي شاركت في الحلف الأطلسي كانت على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع نظام معمر القذافي وكانت عمليات الناتو بمثابة الحماية لهذه الامتيازات، كما قامت قطر بالدور الريادي في الدعم العسكري والتقني للثوار الليبيين في الشرق والغرب لإسقاط نظام الرئيس القذافي.[1]

ويرى الاتحاد الإفريقي أن القرار المرقم بـ1973 المتعلق بالتدخل الإنساني من قبل مجلس الأمن بالأمم المتحدة وتصعيد ضربات حلف الناتو أنه انتهاك في نصه وروحه من قوات الحلف وتلك التدخلات أعاقت مساعي السلام التي قامت بها الدول الإفريقية من أجل الحل السلمي والسياسي في ليبيا.[2]

وقد مثل موقف جامعة الدول العربية التعاطفي واتخذت موقفا صريحا من الأحداث في ليبيا وكان الموقف ينحاز للثوار ضد النظام القائم آنذاك وسرعان ما اتخذت القرار رقم 7360 في

[1] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **المرجع سابق الذكر**. ص28.

[2] مي حسين عبيد، **المرجع سابق الذكر**. ص 41.

12 مارس 2011 في الدورة الاستثنائية الطارئة التي انعقدت بالقاهرة والتي تضمنت ديباجتها مايلي :

- الإشارة إلى الجرائم المنتهكة من قبل النظام ضد أبنائه.
- أشاد بفكرة تعيين مبعوث رفيع المستوى للأمم المتحدة لمتابعة الوضع الليبي.
- ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء الاقتتال والانسحاب من المناطق التي دخلتها قوات معمر القذافي بالعنف.
- الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ورفض لكل أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا.[1]

لم تقف الدول العربية والإفريقية على نفس مسافة من ثورة منتصف فيفري من سنة 2011 في ليبيا، وكما سادت اتجاه التدخل الأطلسي في ليبيا الكثير من الانقسامات وعدم الإجماع والوحدة، فالتباين والاختلاف في المواقف نابع من الضغوطات والاملاءات الخارجية للدول الكبرى وخاصة قوات شمال الحلف الأطلسي على صنّاع القرار بها، إلى جانب اختلاف رؤية كل دولة استنادا لمصالحها الوطنية والإقليمية والدولية، فالعلاقات الدولية تؤمن بفكرة أنه لا عداوة ولا صداقة دائمة، إنما المصالح الدائمة، وهو ما كرسته مخرجات الدول العربية والإفريقية في تعاملاتها مع شبكة من العلاقات الفوق وطنية المؤثرة في الملف الليبي منذ بداية الثورة إلى غاية سقوط نظام معمر القذافي شهر أكتوبر 2011 وما تبعده من مخرجات سلبية على طول الخط.

وعلى النقيض من الموقف التركي والمصري بتفضيلهما للخيار العسكري لحلحلة الأزمة الليبية، تقف الجزائر على المسافة نفسها اتجاه الأطراف الليبية المتنازعة، فمنذ بداية الأزمة في ليبيا عام 2011، اتخذت موقف واضح وصريح وثابت في سياستها الخارجية ودعت الأطراف

[1] لمزيد من المعلومات، أنظر **القرار رقم 7360** الصادر عن **مجلس جامعة الدول العربية** على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 03/12/ 2011 بشأن الأحداث الدائرة بدولة ليبيا والموقف العربي.

الدولية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الشأن الليبي، ومع زيادة توتر الأوضاع بين الأطراف المتصارعة في ليبيا وتكريس الدولة الرخوة، عادت الأصوات الدولية إلى تعزيز موقف الجزائر لاستئناف الحوار وتولي أهمية قصوى في سياستها الخارجية اتجاه الأزمة الليبية لموازين القوى. كما وصرح الرئيس التونسي قيس سعيد أن التنسيق بين الجزائر وتونس متوافقان على خارطة الطريق المستقبلية للأزمة الليبية من أجل حلحلتها وحماية ليبيا من التدخلات الخارجية والأطماع الأوروبية، خاصة بتصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الذي صرح على أن أمن الجزائر من أمن ليبيا واستقرارها على اعتبار أن البلدين مرتبطين بحدود تصل إلى حوالي ألف كيلومتر.

وعلى الرغم من كون مصر حليف تاريخي واستراتيجي للجزائر، إلا أن الجزائر لم تعط أي أهمية للمبادرة المصرية اتجاه الأزمة الليبية، كونها اعتبرت المقترح تدخلاً في الشأن الداخلي الليبي مثلما اقترحت بذلك روسيا عبر تبنيها الخيار الخشن بدلا من الحلول السلمية[1].

والجزائر تصر على حسن الجوار الايجابي وكذا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كونها كاملة السيادة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، فالموقف الرسمي الخارجي الجزائر لا تسوده الضبابية وهو صريح ومباشر وواضح وعلني ، وهو الموقف الذي كان يخدم الحكومة الليبية في بداية الأزمة وهو رفض التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية كونه سيهدد الاستقرار الأمني بالمنطقة عموما.[2] والعمل وفق ما نصت المادة 07 في الفقرة الثانية 02 صراحة في ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن هذا المبدأ حدد الاستثناءات الواردة على المبدأ العام من خلال منح مجلس الأمن قدرا أكبر من الحرية في تطبيق المادة واتخاذ القرارات خاصة ما تم صياغته في الحماية الإنسانية في حالات

[1] عبد القادر نهاري، محمد أمين بن شراد، **موقف الجزائر من الأزمة السياسية الليبية المستجدة: قراءة نقدية بين الثبات على المبادئ ومسايرة مقتضيات الأحداث**. مجلة أبحاث، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص ص 77،78.

[2] صورية زاوشي،**الأزمة الليبية والقوى الدولية:وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة**. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ص 144 .

التهديد للسلم و الإخلال به، وقوع عدوان حتى ولو كان تطبيق هذا الإجراء يعد في حد ذاته تدخلا في الشؤون الداخلية للدول.[1] ويُعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون المحلية الداخلية للدول ذات السيادة الكاملة والمطلقة مبدأ عالمي تبناه كافة أفراد المجتمع الدولي، سواء أكانت دول أو منظمات إقليمية أو هيئات دولية على غرار هيئة الأمم المتحدة وكذا محكمة العدل الدولية، كما أنّ سلوك الدولة الواحدة ينبغي أن يتماشى مع استقلال الدولة الأخرى.[2] وهو ما تستند إليه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية ومع كافة الأزمات الإقليمية و الدولية ذات الشأن الداخلي.

فالجزائر بالإضافة إلى مناداتها بالحل السياسي لحل الأزمة الليبية، فهي لا تشارك في الاجتماعات الدولية والإقليمية التي يقوم بها القائمون على الحسم العسكري، وتُساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية) وبخصوص الإستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا فقد تضمنت:

- ✓ دعم الاستقرار الوطني
- ✓ البقاء على نفس المسافة من كل الأطراف الليبية
- ✓ دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي–الليبي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية
- ✓ احتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.[3]

إن التحرك الدبلوماسي الجزائري لجمع الأطراف الليبية المتصارعة للحوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، إضافة إلى ذلك إيجاد التسوية السياسية political settlement تقوم على الحوار في ليبيا بهدف بناء مؤسسات

---

[1] أحمد عبد الوفا، **منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة و الإقليمية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1997، ص 21

[2] Rock little, intervention **in world politics**. London: Oxford: clarendom house, 1984, p34.

[3] زين العابدين معو، رندة حمايدة، **المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جانفي 2018، ص88

الدولة التي تكون قادرة على ضبط الحدود من جهة، وتسّد الطريق أمام التدخل الخارجي من جهة أخرى، وتوجت جهود الأطراف الدولية الراغبة في انهاء الصراع في ليبيا بالتوقيع على اتفاق الصخيرات المغربية يوم 17 ديسمبر 2015، من كافة أطراف الحوار الليبي الذي تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا شمل ممثلون من مجلس النواب طبرق والمؤتمر الوطني فضلا عن عدد من المستقلين وممثلين الأحزاب السياسية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنهي حالة الصراع في ليبيا وجاء التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في إطار الحوار الليبي الليبي الذي انطلق شهر مارس 2015 بالجزائر باجتماع ضم أطراف الأزمة الليبية وشخصيات سياسية بارزة.[1]

وتسعى الجزائر إلى أقلمة الحلول من خلال بعث المقترحات والحلول السلمية التوافقية للأطراف المتنازعة في ليبيا من خلال توحيد جهود دول الإقليم دون اللجوء لأطراف من خارج الإقليم على اعتبار أنّ الدول المغاربية تحظى بالأولوية في "قوة الاقتراح" باعتبار أنها معنية بصورة مباشرة بالتداعيات الأمنية في ليبيا وأيُ تهديد وأي تصعيد عسكري وأمني خطير في ليبيا من شأنه أن يزيد الوضع سوءًا وتعقيدا في الإقليم المغاربي وعلى مستوى شمال إفريقيا ككل.وتؤكد المقاربة الجزائرية خاصة خلال السنتين الماضيتين على تفعيل إستراتيجية التعاون دون التدخل في التعامل مع الأزمة الليبية من أجل تقريب اللبيبين واعلاء أساليب الحوار الليبي – الليبي. كما عقدت الجزائر اجتماعات ثلاثية مع مصر وايطالية كأحد الأطراف الإقليمية والتاريخية لإقناعها بضرورة الاعتماد على الحل السياسي بدلاً من الحل العسكري لحل الأزمة الليبية، كما عقدت سلسلة من الاجتماعات مع وزراء خارجية دول الإقليم على غرار مصر، تونس، تشاد، مالي، النيجر والجزائر وليبيا شهر ديسمبر 2015 الذين أكدوا على حتمية الاحتكام إلى الحل

[1] علي مصباح محمد الوحيشي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**. مجلة الدراسات القانون، المجلد 1، العدد 5، جانفي 2017، ص10، ص 14

السياسي المقترح من قبل الأمم المتحدة بوصفه القاعدة الضامنة لتسوية دائمة للأزمة الليبية، الأمر الذي جعل المقاربة الجزائرية تحظى بتأييد ودعم أمميّ.[1]

[1]أسماء بن لمخربش، **دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي**. مجلة المفكر، العدد 17، جوان 2018، ص 309، ص 312 .

خلاصة الفصل الثالث:

أزّم مُتغير الصراع القبلي من واقع ومستقبل ليبيا بعد الثورة، وأجّل عملية الانتقال الديموقراطي بعد عقد من زمن الثورة الليبية، فرغبة القبائل الليبية في تعزيز فرصها في التموقع بعد الثورة وعدم بقاءه على الهامش خاصة بالنسبة للقبائل التي هُمشت في مرحلة حكم نظام معمر القذافي، جعل الصراع يتطور إلى حالة حرب الكل ضد الكل ما أفرز مُخرجات سلبية على طول الخط في ظل عجز النخب الليبية بكل أطيافها على تكريس الولاء الوطني بعد سيطرة الولاء القبلي على ذهن المواطن الليبي وهيمنة الانتماء الضيق على القبائل وفشلها في تنظيم انتخابات تتصف بالشرعية والمشروعية من قبل كافة القبائل الليبية، فضلا عن التدهور السياسي و العجز الاقتصادي، إلى جانب فشل مقومات بناء الدولة في ظل هشاشة البنية التحتية وغياب البدائل لما بعد القذافي في ظل بروز إشكالية أولوية الحكم في ليبيا مطلع شهر نوفمبر 2011، وتكرست معضلة الصراع القبلي بأكثر حدة بين القبائل الشرقية التي لجأت إلى تشكيل حكومة وبرلمان بمدينة طبرق يختلفان ويُخالفان حكومة الغرب الوفاق الوطني وبرلمانها في طرابلس، في صورة تكرّس تواصل التشرذم الداخلي والانقسام المناطقي والسلطوي بدلاً من الاقتسام الديموقراطي، كما انقسمت القبائل الليبي بين المؤيد للتدخلات الخارجية في شرق ليبيا وجنوبها الغربي والرافض لها من القبائل لغرب ليبيا،فقد وجدت الفواعل الفوق وطنية الإقليمية والدولية المناخ الخصب في ليبيا من أجل تمرير أجنداتها بما يخدم مصالحها الحيوية عبر الحسم العسكري على غرار الإمارات، مصر، السودان، روسيا وغيرها، في الوقت الذي سعت أطراف خارجية على غرار الجزائر وتونس إلى إعلاء التسوية السياسية عبر التهدئة للصراع القبلي في ليبيا وتفادي الانقسام الجغرافي في ليبيا وحقن دماء الليبيين بالحوار والتفاوض.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: الفشل الدولاتي في ليبيا واستراتجيات إدارة مرحلة ما بعد الصراع

تأكد الليبيون والمجتمع الدولي عامة أنّ ليبيا انطلقت من مطالب التداول على السلطة وصلت إلى معضلة التدويل مرور بالفشل في الانتقال الديموقراطي السلس و التدريجي، حيث باتت ليبيا بعد 10 سنوات من ثورة 17 فيفري 2011 تعيش الفشل الدولاتي من خلال التدهور الاقتصادي و العجز التنموي، إلى جانب الفوضى وغياب الاستقرار السياسي وتكرس أزمة الشرعية وإشكالية أولوية الحكم، فضلا عن غياب الثقاة بين الحكام (الحكومة المؤقتة) والمحكومين، إضافة إلى احتدام الصراع القبلي و تطوره إلى شبه حرب أهلية بين القبائل الليبية بوجود حكومتين في الشرق والغرب ومعهما برلمانين اثنين، مما جعل أزمة مأسسة السلطة تطفو إلى السطح خاصة في ظل انتشار المليليشيات المسلحة وتهريب الأسلحة وكذا تكاثر الجماعات الإرهابية والمتطرفة بشرق وغرب ليبيا التي وجدت فيها أرضية خصبة لتطوير نشاطاتها في الساحل الإفريقي انطلاقا من ليبيا استغلالا للأوضاع التي تعيشها والتي عجلت بدخول ليبيا صنف الدولة الفاشلة خاصة في ظل التدخلات الأجنبية التي تملك مصالح وأجندات جيواستراجية في المنطقة وتهدف إلى التموقع في ليبيا لكسب حرب الحرب بالوكالة الجارية بليبيا، يحدث هذا في الوقت الذي يطرح الكثير من المتتبعين للشأن الليبية حلولا واستراتيجيات من أجل إدارة وتسوية الصراع الليبي الليبي بعيدا عن التدخلات الخارجية من أجل بعث مشروع بناء الدولة في ليبيا من منظور داخلي وبحل سياسي وليس عسكري.

الفصل الرابع: الفشل الدولاتي في ليبيا واستراتجيات إدارة مرحلة ما بعد الصراع

المبحث الأول: الدولة الفاشلة وإشكالية مأسسة السلطات في ليبيا بعد الثورة

دخلت ليبيا بعد الثورة في حالة "حرب الكل ضد الكل" في ظل الفوضى الأمنية وعسكرة القبيلة، فضلاً عن استحالة مأسسة السلطات وصناعة السلام والتعايش بين القبائل الليبية خاصة بعد تنامي الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة على مستوى كافة التراب الليبي، وما أزّم الوضع اكثر في ليبيا هو افتقاد القبائل الليبية للثقافة السياسية الديموقراطي ما حتّم بقاء المجتمع المدني بعيدا عن دوائر صنع القرارات، في صورة تؤكد بروز معالم الدولة الفاشلة في ليبيا بعد ثورة 17 فيفري في ظل تعدد الأزمات الوطنية بدايةً من الشرعية، التغلغل، المشاركة مرورًا بالهوية والسلطة وصولاً إلى الاستقرار.

المطلب الأول: أزمة الدولة الفاشلة في ليبيا وصراع المركز والأطراف: من منظور المقاربة الهوبزية

ينبغي الإشارة في البداية إلى أنّ ليبيا تعيش حالة **"أزمة"** بعد إسقاط النظام السياسي السابق بقيادة معمر القذافي شهر أكتوبر 2011، وما تبعه من انعكاسات للتدخل العسكري لقوات حلف الشمال الأطلسي، فالأزمة تُشير إلى مرحلة صعبة تتميز بتصدع التوازن بين مكونات متباينة.[1] وهو الحال الذي ينطبق على الوضع الليبي بعد التصدع الداخلي و التشرذم المجتمعي بفعل الصراعات القبلية على المكاسب و المناصب و الرغبة في الاحتكار السلطوي لكل الأطراف القبلية دون اللجوء إلى الأساليب القانونية الديموقراطية، فحالة التصدع تتمثل في غياب السلطات الرسمية الضابطة لسلوك الأفراد و الجماعات وخاصة أن الحكومة المركزية بقيادة فايز السراج تفتقر إلى القبول و الرضا الكاملة والولاء من قبل كافة القبائل الليبية في ظل تواجد حكومة وبرلمان في الشرق الليبي وآراضي وأقاليم تتواجد تحت سلطة الجماعات المسلحة التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر، فضلا عن الانقسام القبائلي وهاجس الانقسام الجغرافي بتواجد طرابلس شمال وبرقة شرقا والفزان جنوبا ، وهو ما يطرح المخاوف والتهديدات لصانع

[1] كلود دوبار، **أزمة هويات : تفسير تحول**. تر : رندة بعث، بيروت : المكتبة الشرقية، 2008، ص 29

القرار السياسي في ليبيا من بروز معالم الانفصال خاصة في ظل المطامع الخارجية والمطمح الأجنبية خاصة من دول الجوار الليبي والجنوب الأوروبي (فرنسا وايطاليا). فمكونات الدولة الحديثة من شعب واقليم وسلطة سياسية غائبة عن الوضع الليبي ما يجعلنا أمام معضلة الدولة الفاشلة بعد فشل الانتقال الديموقراطي في ليبيا.

ويعتبر كذلك كالفيهولستيkalevi j. holtsi من الأوائل أيضًا الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي بعد الحرب الباردة، وقد أشار في مؤلفه "الدولة، الحرب وحالة الحرب"، إلى أن المشاكل التي ستنتشر في الفترة اللاحقة ليست الحروب والصراعات بين الدول، وإنما داخل الدول وقد أطلق عليها تسمية "حروب الجيل الثالث"، وتتميز هذه الحروب بكونها نتيجة مباشرة لضعف الدول التي قامت بها، وفي نظره الدولة الفاشلة أو الدولة الضعيفة تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية وبنفس الوضع الشرعي للدولة القوية، غير أنها تفتقد لمقومات السيادة الداخلية.[1]

وهنالك شبه إجماع بين الأكاديميين والسياسيين على أنّ الدولة الفاشلة التي ستيوارت وبراون وتتمحور حول ثلاث أبعاد رئيسية لهشاشة الدولة وهي: الفشل في بسط السلطة وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية. وحاول المفكر الأمريكي نعوم تشوميسكي تعريف الدولة الفاشلة من خلال الخصائص التالية: دولة لا تتمتع بالقدرة أو الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وتعد نفسها فوق القانون الدولي والداخلي وبالتالي التمادي في ممارسة العنف وتعاني من عجز ديموقراطي خطير.[2] ويرى نعوم تشوميسكي من خلال كتابه "الدولة الفاشلة" الصادر سنة 2006 أن مصطلح الدولة الفاشلة هو من صنع الإدارة الأمريكية تم إيجاده من أجل تصنيف

[1]Kalevi j holsti,**The state war and the state of war**. United Kingdom: Cambridge university press, 1995, p 18.

[2] نعوم تشوميسكي، **الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديموقراطية**. تر: سامي الكعكي: بيروت: دار الكتاب العربي، 2008، ص 8.

الدول ووضع قائمة للدول الفاشلة عن طريق التقليل من شرعية أنظمتها السياسية وقد استخدم هذا المصطلح من أجل تبرير ذريعة التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تصنف على أنها فاشلة وتهدد الأمن العالمي مثلما حدث في ليبيا وغيرها.[1]

فيما يرى روبرت زوزنبورغ أن الدولة الفاشلة على أنها تلك الدول التي تعاني العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها، حكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية.[2]تعتبر الصراعات القبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساسا على عدم قدرتها على خلق التناغم بين مختلف الاثنيات والعرقيات بها، علمًا أن ذلك يكون عاملا رئيسيا في دفعها إلى الفشل، ولا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية، ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهما في تحديد مدى فشل الدولة وانطلاقا من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية. وهنالك مؤشر آخر على فشل الدولة من خلال تنامي العنف الإجرامي المنظم، وضعف السلطة المركزية، كما أن القانون شبه غائب مما يجعل العصابات الإجرامية تُسيطر على الشوارع والمدن وتنتشر تجارة الأسلحة وتعم الفوضى وهنا يضطر المواطنون إلى اللجوء للسلاح من اجل الحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم تبعا للاعتبارات القبلية والعشائرية.[3]

لقد ساهم ازدهار التدفقات العابرة للأوطان في تزايد عبور موارد السلطة من مكان إلى آخر متجاهلاً الحدود الجغرافية، ساخرا من سيادة الدول، ويتطور النظام الدولي المعاصر من

---

[1] **المرجع نفسه**، ص8.

[2] حادي إبراهيم، **الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الجزائري**. مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد 04 ديسمبر 2018، المركز الجامعي تيسمسيلت، ص 54 .

[3] روبرت روتبرغ، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية**. مجلة الثقافة العالمية، العدد 117، مارس 2003، ص 51، ص25.

عالم يضم دولاً نحو عالم "متعدد المراكز" بحسب المفكر "روزنو"ROSENAU، والذي يتشابه مع "المجتمع الفوضوي" الذي استعمله "هدلي بال"HEDLY BULLليصف تآكل سيادة الدول المطلقة وتناقص مراكز السلطة التي توجه التدفقات العابرة للأوطان، سواء أكانت هذه التدفقات ثقافية، اقتصادية، دينية، إعلامية، فالإشكالية في الأساس واحدة لا تتغير: أنها محلة أكثر فأكثر بموارد للسلطة من خلال امتلاكها لوسائل التأثير السياسي أو المعنوي.[1]

وإنّ من مظاهر الأزمة البنائية للدولة هي عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة من خلال تحول الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة على أساس عائلي وقبلي وديموقراطي شكلي، وفي معظم الحالات يعتبر القمع كآلية لتأمين النظام الحاكم واستمرار الحكم بدلا من آلية الشرعية الشعبية والدستورية، صعوبة الفصل ما بين الدولة والسلطة، فالسلطة هي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها.[2]

وتتمثل الخصائص الرئيسية للدولة الفاشلة بفقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها كما تحدث عنها المفكر ماكس فيبرMAX WEBER الذي يرى على أن الدولة هي مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه التي تمارس على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل الذي يحدث في ظل نطاق سيادتها بمعنى تآكل السلطة الشرعية وعدم ضبطها لأمنها الداخلي وعدم قدرتها على توفير الخدمات العامة لمواطنيها،

[1] برتران بادي، **المرجع سابق الذكر**. ص 71.

[2] محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 190.

ضعف أدائها التنموي وعدم ضبطها لأمنها الداخلي، وعدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في المجتمع الدولي.[1]

وفي فترة ما بعد الصراع، ففي أعقاب الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية وبعد فترات الصراع العام، فان إعداد التعويض المجدي ينطوي على تحديات وصعوبات جسيمة، فقد يكون عدد الضحايا ضخما والضرر الذي لحق بالفرد أو المجموعة قد يتعذر علاجه، وقد تكون انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت هي القاعدة وليست الاستثناء، كما أن المؤسسات التي تكفل الحقوق والعدل والمحاكم تكون قد انهارت خلال الصراع تحت وطأة التحديات المختلفة، أو فسد نتيجة التدخل السياسي، وفي مثل تلك الأوضاع تصبح الإجراءات العملية أجدر السبل التي تؤدي إلى منفعة الضحايا وإنجاز التعويضات بدلا من اللجوء إلى المحاكم والنظر في المظالم والدعاوي على حدة. وان قيام الدولة ووجودها يعتمد على تعزيز وإعطاء الأولوية لمبدأ سيادة القانون ووجود دولة، حيث إن إدارة النزاعات العنيفة تعتمد على ترسيخ هذا المبدأ وان الدرجة يقاس بها وجود وقانونية الدولة بعد فترات النزاع هي مدى توزيع وتوسيع وظائف الدولة لخدمة الأفراد، وأيضا تعتمد على مدى توزيع الوظائف على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.[2]

إنّ ليبيا تُشكل نموذجا لحالة اللادولة، أو الدولة الفاشلة بسبب تغييب الدولة واحتكارها وشخصنة السلطة والثروة والسلاح في ليبيا، فضلا عن الإمعان في تبذير ثروات الشعوب العربية، إلى جانب غياب ثقافة الحوار السياسي، وصعوبة تطبيق العدالة الانتقالية قبل اللجوء إلى العدالة الإصلاحية بصفة ضرورية، فقد أدى الصراع القبلي والجهوي إلى انهيار الدولة الليبية وسيطرة الجماعات المتطرفة والمليشيات على أغلب المناطق الليبية ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والمالي في ليبيا التي أصبحت على شفى انهيار اقتصادي بسبب عدم إيجاد مخرج

[1] أحمد زايد، **الدولة دراسة في علم الاجتماع**. القاهرة: مكتبة النصر، 2003، ص 13.

[2] سالم أنور أحمد لعبيدي، جميد أنو أحمد لعبيدي، **دور المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع**. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد6، جامعة تكريت، ص 359،ص361.

سياسي للأزمة، ودور بعض البلدان العربية في تأجيج الصراع الليبي الداخلي.[1]وتنشط القاعدة في المغرب الإسلامي بشكل أوسع في الانتفاع من الوضع الليبي ما بعد الثورة نتيجة انتشار مخزون الأسلحة بشكل كبير وتسليح المجتمع الليبي وعسكرته من جهة وظهور الميليشيات ذات تنوع في المرجعية وبروز حركات التجارة بالسلاح ذات الارتباط الحصري ببروز الحركات التمردية أو الحركات الإرهابية أين عجزت الحكومة المؤقتة على التعامل الايجابي معها مما جعل الولاءات التحت أو الولاءات تحت الدولة أقوى بكثير خاصة مع صعود التوارق وحركة أزواد ذات الانطلاقة من النيجر و مالي.[2]

تواجه ليبيا حالة مزمنة من عدم الاستقرار ناجمة عن عدد من الصراعات المحلية حول الهوية والطاقة والموارد في المناطق الغربية والجنوبية و الشرقية، مما يبعث على القلق أن تلك الصراعات تؤثر على قدم الدولة وربما عرقلة ظهور مؤسسات ديموقراطية، كما تشجع الصراعات الثوورية القوية أين اضطرت الحكومة المؤقتة تفتقر إلى وجود قوة شرطة والجيش وطنيين فعالين لإخماد القتال، والأكثر إلحاحا من الصراعات المحلية الحالة الأمنية المتدهورة في إقليم برقة الشرقي، وتلك الاشتباكات الدامية بين التبو وأقلية افريقية من غير العرب التي كانت مهمشة على عكس الأولى خلال فترة معمر القذافي، فجذور المظالم في الشرق الليبي عميقة ومرتبطة جزئيا بإرث القذافي، كما أنّ أخطاء المجلس الوطني الانتقالي غذت أيضا الشكوك إزاء الإهمال المستمر، يضاف إلى ذلك التساؤلات حول تقاسم عائدات النفط حيث أن المنطقة الشرقية مسؤولة عن ما يقارب 80 بالمائة من إنتاج النفط وقد أظهرت الجماعات المسلحة في ذلك الجزء من البلاد قدرة بالفعل على وقف هذا الإنتاج، وشن هجمات على المصالح الغربية والمواقع الصوفية وكان آخر هذه الأحداث الاعتداء على القنصلية الأمريكية في بنغازي أودى

[1]عباس بوغانم، **المرجع سابق الذكر**.ص168.

[2] ميادة بن بريهوم، **تحديات اعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي من منظور مقاربة الجوار السيء: ليبيا نموذجًا**. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة الرابعة،العدد الأول، المجلد الرابع، 2019، ص196.

بحياة السفير الأمريكي كريستوف سكوت وثلاث دبلوماسيين آخرين وهو ما شكل من أشكال الضغوط و النفوذ على الحكومة المركزية.[1]

إن العمل الديموقراطي في ليبيا يقتضي أن يكون للنخب السياسية الليبية خطة محددة ورؤية واضحة لإنهاء الانقسام وحلحلة أزمة البلد متعددة الجوانب ولكن لأسباب ذاتية تتعلق بغياب التجربة الديموقراطية للنخب السياسية الليبية، وضغوط العامل الخارجي على بعض النخب وغياب الأهداف المشتركة لمكونات المجتمع الليبي وتمسك كل جهة بوجهة نظرها الضيقة وعدم استعداد كل منها لتقديم تنازلات المفضية لتوحيد المواقف والرؤى نجو الأزمة،أصبح من الصعب إيجاد أرضية مشتركة تتسع لكل توجهات النخب ومشاربهم الفكرية والسياسية وتوفر المناخ المناسب لرسم رؤية مشتركة تدفع بالعملية الديموقراطى نحو مسارها الايجابي.[2]

فالفجوة التي تعانيها ليبيا ما بين المركز والأطراف، هو ما أحدث مظهر ضعف السلطة المركزية وأعاق تنمية الدولة، فالعديد من التحديات تواجه حكومة مؤقتة التي أعلن عنها يوم 22 نوفمبر في المجال المؤسساتي وحتى البنية التحتية وأمن الحدود.[3] وتُشير التقديرات إلى تضاعف عدد الميليشيات إلى أكثر من 17000 ميليشية مسلحة، وبعدما كان الهدف من بقاء الميليشيات لحفظ الأمن، تحولت إلى مُهدد مستمر له، فميليشيات الـ17 فيفري المتطرفة هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات و المواقع المهمة و الحيوية كحقول النفط والغاز، وهي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش و الشرطة.[4]

---

[1] فرحاتي عمر و سليماني مباركة، **التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي**. العدد الخامس، جانفي 2016، ص 57 .

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**. ص225.

[3] Houbadelphine, **état de la question l'intervention militaire en Libye**. Bruxelles, culture éducation permanente, 2011, pp 14,17 .

[4] محمد عبد الحفيظ الشيخ ،**المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل**. ص 41

إنّ القبائل في ليبيا بعد 2011 تمثل في الكثير من المناطق سلطة عليا أشبه بسلطة الدولة الضعيفة بسبب غياب السلطة المركزية وتخشى القبيلة من ردة فعل الطرف الآخر، كما أنها تضع في حسبانها ما ستخسره من الحرب مع قبيلة أخرى، وقد تواجه تحالفات قبلية إذا ما مارست سياسة العدوان وفي غير مناسبة جرى اختطافات وتصفيات للهوية القبلية في غير مكان وهو ما يُفسر الهدوء النسبي في العلاقات بين القبائل الليبية رغم حالة الانفلات الأمني، كما برزت التحالفات القبلية تحت "التحالف القبلي المناطقي" والتحالفات تكون تدريجية وعلى مضض وبناءا على مصالح مشتركة مثلما حدث بين برقة، مصراتة والزاوية، كما أن المجتمع الليبي ليس مجتمع مدني ، فهو مجتمع قبلي من الصعب التأثير على أفره بسهولة وأن القبيلة ليست مؤسسة بها قواعد رسمية.[1]

استمرت القبيلة لاعبا أساسيا في ليبيا سواء خلال فترة 1969-2011 وبعد الثورة الليبية فيفري 2011، حيث تقدمت القبيلة لتملأ الفراغ الذي على الرغم من انّ رابطة الدم تعتبر هي الأساس، إلا أنّ ذلك لا يحول دون وجود أفراد لا يتميزون بهذه الميزات ضمن القبيلة ذلك أنّه لما تقتضي الظروف من استعاضة عن تلك بعلاقات الحلف والتعايش، وفي استجابة لمستلزمات التلاحم الجماعي، فينتفي النسب القريب حينئذ كرابطة فعلية، لتظل ثماره ووظائفه وحدها الضمانة الأساسية لاستمرار النسب.[2] ولقد عاشت ليبيا في الفترة الانتقالية حالة اللادولة حقيقة بفعل انهيار النظام الأمني الذي تركه معمر القذافي، فالمرحلة الانتقالية كان الفاعل فيها:

- ✓ العنصر القبلي والجهوي ومدى رغبة هذين في التمسك باستقرار البلاد.
- ✓ غياب حكومة مركزية وسلطة قادرة على إدارة البلاد.

[1] البشير علي الكوت، **الدور السياسي للقبيلة في ليبيا**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جانفي 2018، ص ص 109،110.

[2] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **المرجع سابق الذكر**. ص 304.

✓ غياب جيش موّحد أدى بالبلاد إلى مواجهة خطر التقسيم وانتشار السلاح وتفكك الجيش وانحياز قادته إلى الولاءات المختلفة.[1]

إن فشل الدولة في ليبيا جعلها تعيش حالة من انعدام للمؤسسات الأمنية والعسكرية وهو الأمر الذي جعلها مفتوحة أمام الجماعات الإرهابية المتطرفة التي وجدت في ليبيا بيئة مناسبة جدا لنشاطاتها الإرهابية سواء داخل ليبيا أو خارجها مثلما حدث في الجزائر في تيغنتورين كما شكلت ليبيا بيئة جاذبة لتنمية داعش الذي وجد فيها منطقة ارتكاز ينطلق منها ويفر إليها خلال عملياته الإرهابية وهو ما شكل تهديدا إقليميا صريحا لدول جوار ليبيا الأمر الذي من التعقيدات السياسية والأمنية في المنطقة التي أصبحت تعيش حالة من عدم الاستقرار الناتج من تدفق الإرهابيين إلى دولها وقيامها بعمليات إرهابية على آراضها. فالمشكل الليبي بعد انهيار نظام الرئيس معمر القافي تمثل في الفراغ السياسي والمؤسساتي الذي نتج عن التدمير الكلي للنخب طيلة العقود الماضية فالساحة الليبية تفتقد إلى إدارة بيروقراطية ناجعة ومؤسسة عسكرية متماسكة ومنسجمة[2] إن الخلافات والانقسامات السياسية في ليبيا هي المقام الأول انعكاس لانقسامات ايديولوجية وهوية وقبلية وعرقية ، تصاعدت بدرجة كبيرة في مرحلة ما بعد القذافي، وذلك لسد الفراغ الذي نجم عن انهيار القبضة الأمنية والتسلطية للنظام، وقد أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعلي مصالح قبائلها ومناطقها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب، فلا يمكن فهم هذا الواقع المأساوي في إطار سياسات "اللا دولة" التي أنتهجها نظام القذافي لأكثر من أربعة عقود كاملة.[3]ومن مظاهر الأزمة السياسية في ليبيا:

---

[1] سالم بول، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا** .مؤسسة كارينغي للسلام، 14 جوان 202، ص

[2]السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من المشهد المتواصل**. لبنان: مؤسسة الفكر العربي والتوزيع، 2011، ص 115.

[3]محمد عبد الحفيظ الشيخ ،**المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل**. ص 41.

- وجود برلمانين وحكومتين .
- الاتجاه نحو الحسم العسكري وتزايد الانفلات الأمني في العديد من المناطق.
- الاستقطاب السياسي الحاد والانقسام الجغرافي.
- التسيب الإداري و المالي بالمؤسسات الليبية.[1]

شكلت بيئة عدم الاستقرار والصراع في ليبيا إلى تحولها مناخ طارد نشطت خلالها عمليات الهجرة غير الشرعية التي شكلت تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة المستقلة على غرار فرنسا وإيطاليا بالنظر إلى القرب الجغرافي من ليبيا وسهولة تغلغل المهاجرين غير الشرعيين خاصة القادمين من قلب إفريقيا الهاربين من الحروب الدامية والصراعات الإفريقية والحروب الدامية، إضافة إلى كل ما تحمله من الهجرات من أخطار الأمراض المتنقلة والأوبئة للدول المستقبلة زيادة على ذلك انتشار الأمراض والأوبئة وتجارة المخدرات التي يحملها المهاجرون معهم. وتمثل الدولة المنهارة نسخة نادرة ومتطرفة من الدولة الفاشلة، حيث تنهار بنية الدولة وسلطتها وقانونها ونظامها السياسي وينبغي إعادة تركيبها ويفترض في الكثير من الأحيان أن انهيار هياكل وبنى الدولة، سواء من خلال الهزيمة على يد قوة خارجية أو فوضى داخلية مثل ليبيا ويؤدي ذلك إلى فراغ في السلطة السياسية وتمكن المشكلة الأساسية في كيفية التوصل إلى أفضل طريقة لضمان الأمن المادي والاقتصادي.[2]

تسبب التوترات والصدامات الداخلية وارتفاع حدتها وتحولها إلى بؤرة ساخنة في ليبيا في سقوط معالم الدولة ومؤسساتها السيادية والأمنية، وتنامي التجارة غير شرعية بالأسلحة التي تهرب عبر الحدود الأربعة للبلاد، مما جعلها أرضية خصبة لبروز الفصائل الإرهابية وتوغلها في المنطقة

[1] عوض البعرصي،**الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على مؤسسات الدولة**.طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجية، 2015،ص ص 4،5

[2] نسيب أجون ومراد أصلان، **نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط. منظور دستوري حول العراق و أفغانستان**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 15.

واتجاها غرب وجنوب ليبيا وبداية معالم الجريمة المنظمة.[1] وتعمد القبيلة إلى لأجل تحقيق مطامعها بقوتها، فقد ظل السلاح أداة لا غنى عنها في يد القبائل الليبية، كما شكل هذا السلاح تهديدًا للسلطة المركزية في بعض الأحيان، وفي مطلع القرن العشرين تشير مصادر امتلاك القبائل السلاح، إذ امتلكت قبيلة الدرسة 6 آلاف قطعة سلاح، والعواقير 14 ألاف قطعة، والزاوية 11 ألف قطعة، والصيعان 5 آلاف قطعة، والزنتان 2.5 آلاف قطعة، والحرابة 5 آلاف قطعة، وقد ظل السلاح هاجس السلطات المركزية الليبية خشية استخدامه ضدها خلال فترة الحكم العسكري 1969 إلى غاية 2011التي حظرت امتلاك السلاح اتبعت ذلك بمصادرة بنادق الصيد المرخصة من المواطنين لنزع كافة مظاهر القوة من المواطنين.[2]

الشكل رقم (02) : حركية الأزمة الليبية: من الثورة إلى الفشل الدولاتي

[1] عبيد إميجني، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**.مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014، ص 6.

[2]علي عبد اللطيف أحميدة، **المرجع سابق الذكر**، ص 82.

المصدر: إعداد الباحث

المطلب الثاني: نشاط الجماعات القبلية الجهادية ومعضلة صناعة الاستقرار

أدى انهيار النظام السياسي الليبي إلى زعزعة وضع استمر لمدة اثنين وأربعين سنة، حيث شهدت ليبيا العديد من النزاعات والصراعات القبلية بالخصوص بين "القذاذفة" و"ورفلة" والتي نتج عنها سقوط قتلى وجرحى، وفي جبل نفوسة استمر الاقتتال بين القبائل الليبية وتم تسجيل أحداث عنف دموية بسقوط أرواح العشرات من الليبيينإلى جانب زعزعة الوضع الذي عمر مع نظامه طوال فترة حكمه، فقد هرب حكام الأقاليم في حين أنكل القبائل التي استفادت بشكل أو بآخر من سياسات القذافي أهمها "القذاذفة" التي وجدت نفسها أمام تحديات وتنافس مع الفئات التي كانت محرومة سابقًا.[1]

فبعد ثورة 17 فيفري 2011 تم إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير حكومية، التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة، وتتمثل هذه القوى في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة التي تحمل لواء الجماعات الجهادية والمعارضة للسلطة المركزية، حيث استطاعت هذه القوى أن تُسيّطر على الحياة السياسية في ليبيا وتُهمّش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق، والحكومات الانتقالية المتعاقبة، وتمكنت من زيادة نفوذها والتأثير على المشهد السياسي والأمني في ليبيا على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني وخصوصا في قطاعي الأمن والجيش.[2]

كما أنّ ليبيا اليوم تمر باختبار شديد القسوة وسط يقظة الانتماءات القبلية والجهود والنفوذ الواسع الذي اكتسبته الجماعات الجهادية المرتبطة بتنظيم "القاعدة" ما يُبقي علامة استفهام كبيرة فوق كل الجهود التي تبذلها قوى تُصَفُ نفسَها بالمعتدلِة والمدنية في سبيل تجميع

[1] شريفة كلاع، **المرجع سابق الذكر**. ص 76.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين جماعات العنف والديموقراطية المتعثرة**. بيروت: المستقبل العربي، السنة37، العدد 437، فيفري 2015، ص 124.

مكونات الدولة وبناء أمن وجيش وطني، ولكن سلسلة طويلة من المعوقات تجعل إبداء التفاؤل في غير مكانه حاليا على الأقل بشأن المستقبل الليبي ومن أهمية قضية الولاء الوطنيوتجاوز الهويات الفرعية وعلاج موضوع الجهاديين.[1]

وتتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تفاوتت في توجهاتها الإيديولوجية ومواقفها الفكرية وقدراتها العسكرية وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد الليبية، وترفض الكثير من التنظيمات الجهادية المسلحة المنظور الوطني للدولة الليبية وترفع شعارات تطبيق الشريعة وقد شكلت عائقا أمام عملية بناء الدولة.[2]

ولقد تصاعدت الأزمة في ليبيا بعد إعلان اللواء المتقاعد بالجيش الليبي خليفة حفتر عن إطلاق ما أسمها"عملية الكرامة"في بنغازي يوم 16 ماي 2014 لمحاربة الإرهابيين والتكفيريين، وتبعه هجوم قوات "الزنتان" على المؤتمر الوطني العام في محاولة لحله واعتقال ممثليه بالقوة، في المقابل هاجمت قوات "فجر ليبيا" كتيبتي" القعقاع والصواعق" المتمركزين منذ سنوات في مطار طرابلس الدولي وانتزاعه منهما، في صورة لصراع مسلح وفوضى لميشليات ليبية.[3]

وخلال الفترة ما بين 2014 و 2017 تصاعد الشعور المجتمعي بالإحباط وذلك بعد دخول البلاد في حالة حرب أهلية، فكان من نتائج ذلك وجود حكومتين الأولى في برقة والثانية في طرابلس وكان هنالك برلمانيين الأول في طبرق والثاني في طرابلس، وبداية بروز الازدواجية في الحكم لمسار لم تُحسب عواقب وتداعياته على مستقبل ليبيا القريب على الأقل، الأمر الذي نجم عنه تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية خصوصًا، وطفى إلى السطح دور المليشيات المسلحة وتنامي عمليات العنف ومظاهر الفوضى نتيجة التوسع دائرة

---

[1] حسام عيتاني، **ازدهار وأفول "الربيع العربي"**. مصر، مجلة شؤون عربية، العدد 158، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أوت 2014، ص 93 .

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين جماعات العنف والديموقراطية المتعثرة**. ص 127.

[3] **المرجع نفسه**، ص 126.

انتشار السلاح في ليبيا في الاتجاهات الأربعة للبلاد، والتي صاحبتها اندلاع الاحتجاجات الاجتماعات المطلبية ذات البُعد الفئوي، القبلي المناطقي، ولم تستطع الانتقال إلى الاحتجاجات السياسية ذات البعد الإصلاحي الشامل، وعجزت عن تقديم رؤية سياسية واضحة ومُحدّدة نتيجة عدم الرضا على الوضع القائم وكذا غياب مؤسسات الدولة خاصة بالقطاع الأمني.[1]

لكن بعد انتخاب مجلس النواب في جويلية 2014 وحل محل المؤتمر الوطني بعدما قضت المحكمة الدستورية العليا بعد دستوريته، فقد أبدى المجلس، الذي يعقد جلساته في مدينة طبرق دعما لعملية حفتر بلغ حد اعتبار قواته "جيش نظامي"، ثم قرر المجلس إعادة حفتر إلى الخدمة العسكرية، حيث أصبح حكومة وبرلمان في طرابلس وحكومة وبرلمان في طبرق، فضلا عن قوة عسكرية في الطرفين.

فمع حكومة طرابلس يوجد 11 كيانً مُسلحًا: "قوات فجر ليبيا" و"درع الغربية" و"تنظيم أنصار الشريعة"، "درع الوسطى"، "ثوار مصراتة" و"كتائب الدروع"، "مجلس شورى ثوار بنغازي"، "كتيبة راف الله السحاتي"،"تنظيم مجلس الشورى مجاهدي درنة وضواحيها"، "تنظيم شباب شورى الإسلام" و"كتيبة الفاروق".

وفي الجهة المقابلة،مع حكومة طبرق، يقف 12 كيانا عسكريا، وهي قوات أركان الجيش، "قوات حرس المنشآت النفطية"، "كتائب الزنتان"، "درع الغربية، "كتائب ورشفانة"، صحوات المناطق، "كتيبة حسن الجويفي"، "كتيبة 319 التابعة للجيش"، "كتيبة 204 دبابات"، "كتيبة 21 صاعقة"، "قوات الصاعقة"، و"كتيبة محمد المقريف". ويعود الاقتتال والفوضى الحاصلة إلى غياب واضح لمظاهر الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية المبنية على أسس وطنية، وتقود الدولة الليبية على ثلاث (03) مرجعيات وهي: القبيلة، المدينة، والإقليم.[2]

[1] حسين سالم مرجين، **المرجع سابق الذكر**. ص 27.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **المرجع سابق الذكر**. ص126.

ولا تزال عملية بناء جيش ليبي جديد وقوى أمنية على أسس وطنية موحدة تتصادم بكثير من المعوقات، خاصة فيما تعلق منها بإعادة إدماج واستيعاب التشكيلات العسكرية والكتائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي ولا تزال تحتفظ بأسلحتها ضمن الجيش النظامي وحالات التمرد الداخلي والفوضى شرقا وغربا، فضلا عن الانتشار العشوائي للأسلحة والميليشيات.[1]

وأصبحت ليبيا تعيش بعد مقتل القذافي حالة الحرب الكل ضد الكل على حد تعبير مفكر العقد الاجتماعي توماس هوبز لغياب حكومة مدنية تفرض القانون على الجميع ويُسير الخوف والذعر على نفوس الشعب الليبي نتيجة لغياب الثقة والافتقاد الصريح لقوة نظامية.[2]وما عقّد الوضع القائم، خلال هذه المرحلة الانتقالية هو افتقار المجتمع الليبي نتيجة ممارسة النظام السياسي السابق إلى نخب سياسية تقود المجتمع مما أدى إلى غياب الإدراك الحقيقي لمعنى الممارسة الديموقراطية الدستورية وكذا العمل الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني، لدى الغالبية العظمى من أبناء المجتمع الليبي.[3]

دخلت ليبيا بعد سقوط نظام الرئيس السابق معمر القذافي 2011 في المرحلة الهوبزية* مع ما تحمله هذه الإشارة إلى سيادة حالة الخوف والغضب والظلم وانعدام الثقة.[4] ويمكن تشخيص أسباب فشل الوفاق الوطني الليبي الى عدة عوامل داخلية وخارجية أزمت الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي لليبيا، ونوجز الأسباب في 03 نقاط هي :

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **دور النخب السياسية الليبي في عملية التحول الديموقراطي بعد 2011**.ص 45.

[2] توماس هوبز، **الفياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلة الدولة**. تر:ديانا حرب وبشرى صعب، أبو ظبي:هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011، ص ص175، 176.

[3] RemiKhouri, **The Arab wakening**. the nation.2011, pp15,16.

*نسبة لمفكر عقد الاجتماعي توماس هوبز ونظرته لحالة المجتمعات ما قبل الدولة – المجتمعات البدائية- وحالة حرب الكل ضد الكل ، الى جانب انعدام للعقد الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية التقليدية سواء أفراد أو جماعات

[4] عباس بوغانم، **المرجع سابق الذكر**. ص 170.

- عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية تمكنها من الإفلات من سيطرة بعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية، وهو ما يؤكد أنه يُصعب الحديث عن حكومة ليبية حرة الإرادة صمن معطيات الوضع الحالي بسبب تبعية بعض الأطراف الليبية للخارج.
- ساهمت الخلافات الفكرية والسياسية بين القوى والأحزاب السياسية حول العديد من القضايا في إحداث المزيد من الشرخ والانقسام في صفوف الليبيين، وهو ما أدى إلى تناقض في الأهداف وتغليب مصلحة الأحزاب على المصلحة الوطنية العامة.
- الشك وغياب الثقة من الطرفين وهو ما أدى إلى غياب مفاوضات جادة ومسؤولة حول مستقبل ليبيا على جميع الأصعدة.[1]

[1] يوسف محمد الصواني، **ليبيا وتحديات بناء الدولة**. ص 179.

المطلب الثالث:واقع الثقافة السياسية في ليبيا وتحدي التعايش الآمن

قام المفكّر صمويل هنتنجتون بافتراض أن هنالك مستوى قدرات تمتلكها الحكومة ومستوى توقعات تمتلكها الشعوب، فكلما زادت الفجوة بين القدرات ومستوى التوقعات الشعبية زادت تهديدات عدم الاستقرار وبروز الثورة ، وإن زيادة الفجوة بشكل مستمر دليل على:

- أن الحكومة تقدم وعود مما يزيد من توقعات الشعوب.
- أنّ بعض من الشعب أدرك المستوى والقدرات الحقيقية للدولة، وهي أكبر مما هو معلن عنه عبر أجهزة الحكومة، مما ساعد في رفع مستوى توقعاتهم وتأثيراتهم على الوسط الاجتماعي.[1]

ويرى لوساي باي وهو من أبرز المهتمين بتحليل التطورات السياسية في النظم السياسية للدول النامية، إنّ مؤشرات الثقافة السياسية للأمة تشمل على عدة عوامل منها: مجال السياسة وكيفية ارتباط أو اتصال الغايات والأساليب في السياسة وكذلك مستويات أو معايير التقييم السياسي، فضلا عن القيم الكامنة وراء التصرف السياسي،[2] وتعد الثقافة السياسية بنظر روبرت دال عاملا رئيسيا لتفسير التعارض السياسي وإنها تتضمن عدة عناصر متميزة وهي:

- ✓ التوجهات لحل المشكلة، هل هي براجماتية أو عقلانية ؟
- ✓ التوجهات نحو العمل الجمعي، هل هي تعاونية أو ليس تعاونية ؟
- ✓ التوجهات نحو النظام السياسي، هل تتميز بالصدق والولاء أو غير صادقة ورافضة؟

---

[1] ناجي عيسى سالم، **صناعة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط** : ليبيا نموذج. مجلة اتجاهات سياسية، العدد السابع، برلين:المركز الديموقراطي العربي،2019، ص 24.

[2] Lucian pye ,**politics personality and nation building** . new Jersey: New haven, 1966, p p122, 123.

✓ التوجهات نحو الآخرين، هل تتسم بالثقة أو انعدام الثقة؟.[1]

ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة العلاقة بين النظام السياسية و القوى الاجتماعية، ويُركّز المفكّر غابريال ألموند على الأبعاد الإدراكية والتنظيمية والتأثيرية للقضايا والمؤسسات السياسية، لتحديد أنماط الثقافة السياسية، فهنالك الثقافة السياسية المشاركة حيث تكون التوجهات ايجابية، والثقافة السياسية التابعة أو المحددة، عندما تتوفر السلبية أو سيادة علاقة الطاقة للنظام أو عندما يدرك المواطنون على أنهم غير قادرين على التأثير على النظام.[2] ووفقاً لهذه للمدرسة السلوكية فإن الإستقرار السياسي يُرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية إتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف.[3]فالإستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة، وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل وفي الخارج وعدم إستغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة.[4]

إن المرحلة الأولى التي تلي سقوط النظام التسلطي الشمولي عادة ما تحمل اختلافات وصراعات بين الفاعلين السياسيين حول حدود التغيير والانتقال، وهذا عادة لعدة اعتبارات إيديولوجية أو شخصية مرتبطة بالماضي القريب وتحمل الذات المرحلة احتمالين اثنين الصراعات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية هما:

---

[1] Robert Dahl, **political oppositions in western democracies**. new jersey: New haven, 1966, p 352, p355.

[2] Gabriel almond and sidneyverba, **the civil culture political attitudes and democracy in five nations**. new jersey : Princeton university press , 1963, p 19

[3] حسن كريم ,**مفهوم الحكم الصالح**. بيروت: مجلة المستقبل العربي،العدد 309،2004ص ص 50، 51.

[4]عبد الحميد أحمد أبو سليمان، **العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي**. دمشق: دار الفكر، ط1،2002، ص71.

- الصراعات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية تدخل في إطار الحركة التطورية للمجتمعات، قد تنتهي إلى مرحلة أكثر نضجا .
- الصراعات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية بحالة غير طبيعية ومن هنا تصل إلى تصل لنتائج عكسية وإعادة النمط السلطوي المنهار بدل التغيير البنيوي الايجابي.[1]

فظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي 45 مجموعة البعض منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من 100 مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبع ايديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال.[2]

وتواجه ليبيا الكثير من التحديات الداخلية سواء على المستوى السياسي أو الأمني أو المجتمعي، فعلى المستوى السياسي بات الانقسام المؤسساتي يشكل عائقا أمام تحقيق الوحدة الوطنية، فعلى الرغم من الاعتراف الدولي بحكومة طرابلس إلا أنّ دعم الأطراف لحكومة طبرق جعل الأمور أكثر تعقيدا وضبابية، كما أنّ التحدي الأمني يتمثل في انتشار الأسلحة، إذ لا يمكن تحقيق المصالحة والوحدة في ظل انتشار المليشيات المسلحة الأمر الذي انجر عنه ميلاد دولتين متوازيتين وهما: الدولة الرسمية ودولة الثوار.[3]

وينبغي على الليبيين في الوقت الراهن الانتقال من مرحلة ما بعد الصراع إلى محطة صناعة السلام من خلال وهي إستراتيجية تهدف إلى الابتعاد بأطراف الصراع عن حافة العنف لبحث

---

[1] خالد علي حنفي، **الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي** . القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 19، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، أكتوبر 2012، ص 5 .

[2] عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22-23 جانفي 2014، ص 3.

[3] إبراهيم شرقية،**إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية**. قطر: معهد برونجز، 2013، ص12.

الحل السلمي المشترك، بمعنى استئصال جذور الجذور لتكريس إستراتيجية حفظ السلامpeace (keeping)[1]

[1] أحمد محمد وهبان، **تحليل إدارة الصراع الدولي**. المملكة السعودية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014، ص 16.

المطلب الرابع:سلوك المجتمع المدني في ليبيا وفاعلية الأطر القانونية بعد الثورة

توصف المجتمعات العربية بأنها تتركز في بنيتها وتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي حول العائلة والعلاقات الأولية التقليدية ويعاني من النزعة الاستبدادية والتعصب.[1] ويُعرّف المجتمع المدني على أنّه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.[2] إن ما حدث في البلدان العربية هو نشأة مؤسسات المجتمع المدنيلم تؤدي إلى إلغاء الأطر التقليدية القديمة، وقد ينتج منه انفصال خطير بين المجتمع المدني كما تتصوره وتريده النخبة العربية العصرية والمجتمع المدني كما هو بصدد الظهور بالفعل في واقع الحياة العربية.[3]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: بأي معنى يمكن الحديث إذن عن المجتمع المدني في البلدان العربية والتي تتميز بكونها بلدان لم يتم فيها التحول بعد إلى المجتمع الصناعي التجاري، مجتمع مازالت القبيلة والطائفة تقوم فيه بدور كبير وحاسم، إن الحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية هو حديث عن مرحلة تطورية لم تصل إلى مرحلة النضوج والاكتمال بعد، ولم نتعامل مع أدواتها ومعطياتها المعرفية العلمية والتكنولوجية و الاقتصادية بصورة إيجابية، إذ أنه على الرغم من كل ما يتبدى أمامنا من مظاهر العصر الحديث، أو الحداثة في العديد من البلدان العربية، إلا أن ذلك لا يمثل سوى شكل ظاهري في الغالب لمجتمع تابع غير متبلور، وتتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية كلها، تتيح للأنماط التقليدية إمكانية السيطرة في كثير من البلدان، يتجلى ذلك في بنية العواصم والمدن العربية، التي يفترض أن تكون الحاضنة أو الحامل الأساسي والأول لمفهوم المجتمع المدني وبلورته في المجتمع العربي، فهي بنية – بنية عربية–

---

[1] حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات**. بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.19

[2] محمد علي توريدي، **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الصومال**.القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995،ص 5.

[3] محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص 181.

متريفة أو هي ريفية أصلاً، فضلا عن تكوينها من وحدات – أحياء- ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذلك بالمنظومة العربية الإسلامية التي تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفرادا وجماعات سواء في الريف أو في المدينة المتريفة، هذا إذا أخذنا في الاعتبار أن هنالك تصادم بين تلك المنظومة الثقافية وفكرة الأسقف المفتوحة للحريات والحقوق في إطار التكوينات الاجتماعية ذات الصلة بفكرة المجتمع المدني ومفهومه في الغرب.[1]

لقد كانت البادية والأرياف مازالت هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلا عن هيمنتها الديموغرافية، ليس في الجبال والسهول والصحاري والقرى والأرياف وحتى في المدن نفسها التي تتكون الأغلبية الساحقة من سكانها من الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من الهجرة من البادية إلى المدينة.[2]

وفي المجتمعات العربية، آخذا في اعتبار المنظمات التقليدية والحديثة في تحديده لمفهوم المجتمع المدني بكونه مجموعة المؤثرات وعناصر مترابطة ومتبلورة في علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ناجمة عن تفاعل قوى ومكونات المجتمع التي تقوم إما على أسس موروثة كمعايير القرابة الأسرة، العشيرة و القبيلة أو معايير العرق والأصل السلالة والعنصر أو معايير دينية المذهب أو الطائفة أو أسس انجازية وفق معايير القدرات والمهارات والتعليم والدخل والإنتاج، أما أهم مؤشرات اعتبار هذه القوى من مقومات المجتمع المدني، وفق هذا التعريف فهو درجة وعي أعضائها ووضوح الأهداف والأساليب المستخدمة لبلورتها فضلا عن التجانس والتضامن الداخلي وتبني الوسائل السلمية لحل الصراعات والتناقضات وان عملية بناء المجتمع المدني ترتبط بخصوصيات بنيته السياسية والاجتماعية والثقافية.[3]

---

[1] متروك الفالح، **المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 11

[2] عابد الجابري، **إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص189.

[3] عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديموقراطي والمجتمع المدني**. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص 90.

إنّ عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية تكتسب معناها من مقابلها الذي هو "المجتمع البدوي"، وبما أنّ القبيلة هي المكون الأساسي في البادية، فان المجتمع المدني سيصبح المقابل المختلف إلى حد التضاد لـ"المجتمع القبلي".[1]

وقد تأسست سنة 2012 العشرات من الأحزاب السياسية بداية على أسس سياسية، دينية، علمانية، جهوية وقبلية رغم أن النسخة الأولى من القانون منعت قيام الأحزاب على هذه الأسس قبل أن يتم إلغاء المادة بعد أسبوع واحد من إصدارها، نظرا للضغوطات الممارسة على المجلس الانتقالي الليبي من قبل الكثير من القوى، فقد تميزت الحياة السياسية خلال المرحلة الانتقالية التي تلت مباشرة سقوط نظام معمر القذافي بإقليمية الأحزاب والتنظيمات واختلافها في المرجعيات الفكرية بسبب الطابع القبلي للمجتمع الليبي وبروز صراع زعماء الداخل والخارج، والتحالفات الظرفية المؤقتة. ويتراوح عدد مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 17 فيفري 2011 حوالي 1850 منظمة وجمعية منتشرة على مستوى كامل التراب الليبي ،في حين كان العدد لا يتجاوز الـ90 جمعية تم تسجيلها وفقا لقانون الجمعيات الأهلية رقم (111) لسنة 1970 والقانون رقم (11) لسنة 2001، والذي كان يُوصف بقانون كبت الجمعيات وتقييدها ووضعها في المسار النظام، وكانت شكل المنظمات يقتصر على المنظمات النسوية والشبابية والثقافية (الطوارق، الأمازيغ والتبو) والإنسانية (تعنى بالنازحين والمهاجرين وضعفي الدخل).[2]

والملاحظ على هذه المؤسسات الطوعية للمجتمع المدني أنها جاءت على أسس قبلية محضة خاصة للتجذبات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، كما أن البيئة القانونية التنظيمية هشة في ليبيا وفي طور إعادة التأسيس، فانعدام القوانين والأطر التنظيمية أضعف من هيكلية ودور وكذا فعالية هذه المؤسسات المدنية، مما جعل قوة تأثيرها في الرأي العام الوطني محال

[1] محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**. ص 172.

[2] هدى مزيودات، **المرجع نفسه**. ص 15

استفهام ، فضلا على أن المنخرطين يفتقدون للخبرة و التجربة السياسية في مجال المؤسسات المدنية بالنظر إلى غياب الثقافة السياسية نتيجة السياسات السابقة في هذا المجال للرئيس السابق معمر القذافي. والجدير بالذكر، أن أعمال مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة وهي التي تعد بالمئات نتيجة تكاثرها المفرط والسريع وغير موضوعي، باتت مقتصرة على الأنشطة الإنسانية والخيرية من خلال تقديم المساعدات والاغاثات للمتضررين.

المبحث الثاني:النزعة الانفصالية ومساءلة التدخل العسكري التركي:بين التهدئة والتصعيد

استمرت التأثيرات الخارجية من قبل القوى الإقليمية والدولية في ليبيا بين التهدئة والتصعيد بما يخدم مصالح الفواعل الفوق وطنية وأجندتها في ليبيا، فبعد عشر سنوات من العنف و العنف المضاد بين القبائل الليبية برزت التهديدات و المخاوف من النزعات الانفصالية للقبائل الليبية خاصة في الشرق و الجنوب الغربي وإمكانية الاتجاه نحو الحكم الذاتي وذلك وفقا لما كانت عليه ليبيا قبل حكم معمر القذافي، كما زادت بوادر الانقسام الإقليمي مع تضاعف التدخلات الخارجي قبل أن يأتي التدخل العسكري التركي في ليبيا 2020 ليدعم حكومة الوفاق الوطني و الوحدة الوطنية فيما بعد ويحمل الكثير من التطورات الأمنية خاصة بمواجهة المعسكر الشرقي بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر المدعوم خارجيا.

المطلب الأول:المدخل الانفصالي وبروز مقترح الحكم الفيدرالي لحل الأزمة الليبية

لا يُعرفُ التغيّير الثورّي غالبًا بأسلوبِه وإنما بنتائجِهِ، فهو التغييّر الذي يستهدف تغيير الواقع وإقامةِ نُظمٍ ومؤسساتٍ جديدةٍ بديلةٍ، وتزدادُ مظاهرُ العنفِ خلال كل مراحل التغيير الثوري بصفة حتّمية. فلا تنجحُ الثورةُ التي تستهدفُ إقامة حكم قائم على العدالة الاجتماعية ودولة القانون والمواطنة بمجرد إسقاط رأس النظام، وإنما لا بُّد من استمرار الثورة من أجل القضاء على أركانِ النظامِ ودعائمه وفي هذه المرحلة الانتقاليةلا يتم التنافس ولا الاحتكام إلى المعارضة ومنطق الحكومة، وإنّ المعضلة الكبرى التي تواجه بلدان ما بعد الثورة تمكن في إنجاز تنمية حقيقية قائمة على المساواة والشفافية في استغلال ثروات البلاد في الصالح العامل وألا تكون محصورة ضمن زمرة محدودة وضيقة من المقربين من الفئة الحاكمة، فانّ معيار الثوريين بعد الثورة هو تلمس العدالة بدلا من الفوارق السابقة.[1]

[1] خالد الحروب، **معايير نجاح الثورات العربية**. مجلة شؤون عربية،مصر:العدد149، 2012، ص 125.

ويؤكد فرانسيس فوكوياما ويُشير مفهوم بناء الدولة إلى إيجاد حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته، ويُعرف تشارلز تيلي Charles Tillyبناء الدولة على أنها إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".[1]

والإنفصالية بالمعنى السياسي، فهي تُشير إلى تعميق وتكريس التجزئة للحركة الوطنية أو الوحدة المتمثلة في تركيبة البلاد، ويمكن أن تشتد وتتزايد الحركات الإنفصالية بتشجيع من الدول الأجنبية ومداخلاتها المتكررة،[2] ويُعتبر الإنفصال من أبغض الأمور لإزالة الصراعات خصوصا عند الحكومات أو الدول، أيًا كان لونها الإيديولوجي، ليبرالي أو اشتراكي، ويسمح المدخل الإنفصالي بحل الصراعات القبلية و الاثنية، وذلك بتقصي الدول متعددة الأعراق، والسماح للجماعات بالإنفصال، حينما تكون قد وصلت إلى درجة من "استحالة التعايش معًا" في إطار دولة واحدة، وقد تطورت عمليات الانقسام، تطبيقا لتقرير المصير، من مبدأ " دولة لكل أمة " الذي استفاد منه الايطاليون في القرن التاسع عشر، إلى غاية انهيار الإمبراطوريات الكبرى و تفكك الأقليات في وسط و شرق آسيا.[3].

ويُقدّم الباحثون جُملة من الشروط التي تتطلبها عملية الإنفصال أبرزها :

1. التعرض للاضطهاد: يعني أن تتعرض هذه الجماعات الإثنية إلى الظلم والقهر من قبل مختلف الأطراف الأخرى المعارضة لها، وأن تُؤكل وتُهضم حقوقها المادية والمعنوية.
2. الجزء الذي ضم بالقوة: أي الإقليم الذي تم الاستيلاء عليه أثناء الاستعمار، مثلاً: إقليم الألزاس الحدودي بين فرنسا وألمانيا الذي تمّ ضمه أثناء إجتياح الاستعمار الفرنسي.
3. فشل النظام في توفير الحماية.

---

[1] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 36، 37.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع سابق الذكر**. ص372.

[3] محمود أبو العينين، **المرجع سبق ذكره**، ص73.

4. مورس عليها تمييز على حقوقها السياسية الاجتماعية أو الاقتصادية.[1]

وهنالك من يستعمل حق الإنفصالوحق تقرير المصير القومي بشكل مترادف للتعبير على رغبة جماعة متمايزة قبليا واثنيا في الخروج عن سلطة دولة الأم وحاكمها لأسباب موضوعية على غرار تعرضها للاضطهاد والتهميش و كذا الإقصاء، فضلاً على التمييز القبلي والعرقي في تقلد المناصب على مستوى الإدارة العليا أو السلفي، حيث يرى بعض فقهاء القانون أن مبدأ وحق تقرير المصير برز كمصطلح بعد الثورتين الأمريكية1776 والفرنسية1789 بهدف تمكين الشعوب من التخلص من الأنظمة التسلطية، وتُشير أغلب الدراسات القانونية على أنّ الرئيس الأمريكي السابق مونرو هو أطلق من هذه التسمية سنة 1823 في سياق رفضه التدخل الأجنبي الأوروبي في شؤون بلده، قبل أن يدرجه الرئيس ويلسون سنة 1918 ضمن مبادئه الأربعة عشر، حيث عرّف ويلسون هذا المبدأ في رسالة وجهها للكونغرس الأمريكي بأنه "احترام للمطامح القومية وحق الشعوب في أن لا تُحكم إلا بإرادتها، وأنّ هذا الحق غير مجرد للتعبير، بل

[1] ويفي خيرة، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**. رسالة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية الحقوق قسم العلوم السياسية فرع علاقات دولية و عولمة: جامعةمنتوري بقسنطينة، 2005، ص ص 18، 19.

هو مبدأ ضروري للعمل"[1]، وقد كان هذا الحق معطّلا على الساحة الدولية بصفة إرادية بفعل الحملات الاستعمارية للقادة السياسيين والزعماء المتعصبين خاصة بعد فترة الحرب العالمية الأولى في ظل تغييب المنتصر لهذا الحق وتجاهله بصفة تامة ضمن عصبة الأمم، كما يوجه معظم رجل القانون أصابع الاتهام إلى الحملات الاستعمارية بتشويهها لمبدأ حق تقرير المصير أخلاقيًا والهروب من تطبيقه قانونيا.

كما يرى كوبان ألفريد ويُعرف مصطلح تقرير المصير بـ:"الاعتقاد بأن لكل أمة الحق في أن تبني لنفسها دولة مستقلة، وأن تُعين الحكومة الخاصة بها".[2] إلى جانب محاولات كثير لتحقيق الإنفصال عن الدولة القطرية الواحدة ليس فقط بدول العالم الثالث فحسب، بل حتى في الدول الأوروبية على غرار إقليم كتالونيا بإسبانيا. فقد أصبح الإنفصال مطلب من مطالب الجماعات الإثنية في الوقت الراهن بفعل عوامل داخلية وفواعل خارجية. ويعرّف حق تقرير المصير بأنه حق لكل مجتمع له هوية جماعية متميزة مثل المجموعة العرقية ويتولى من خلاله تحديد أهدافه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، ويختار النظام السياسي الذي يناسبه سواء أكان رئاسيًا أو برلمانيًا من أجل تحقيق رفاهيته ومتطلباته وإدارة حياته دون تدخل أجنبي.[3]كما تأخذ النزعة الإنفصالية ثلاثة (03) أشكال متباينة هي :

- الإنفصال عن الحكومة المركزية والتمتع بقدر من الإستقلال الذاتي والإقليمي داخل الوحدة السياسية الواحدة.
- الإنفصال الهادف لتكوين وحدة سياسية مستقلة تماما عن الكيان السياسي القائم.
- الإنفصال للإنضمام إلى كيان سياسي آخر .

ولقد فشلت جميع محاولات إنهاء الانقسام الليبي الداخلي، كما تعثر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين مجلس النواب طبرق والمجلس الرئيسي وحكومة الوفاق طرابلس، ليبقى التشتت الداخلي أهم

---

[1] أحمد محمد طوزان، **التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين الإستقلالوالإنفصال: دراسة حالة انفصال جنوب السودان**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، 2013، ص459.

[2] Alfred cobban, **the nation and the national self-determination**. London: collinslibrary, 1969, p39 .

[3] أحمد محمد طوزان، **المرجع سبق ذكره**، ص 463 .

مأزق يتخبط فيه الليبيون رغم المبادرات العربية التي تسعى جاهدة إلى ضمان وحدة الشعب الليبي وسلامة أراضيه. وتعالت الأصوات في ليبيا المنادية بتغيير شكل الدولة الواحدة في ليبيا والانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة كالفيدرالية أو تشكيل أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي بما يواجه التهميش وعدم التوزيع العادل للثروات وكبت حريات الاثنيات مثلما حدث في شرق ليبيا.[1]

قامت الجمعية الوطنية التأسيسية (جمعية الستين) خلال مداولاتها ما بين 1950 و1951 ببنغازي وطرابلس على إنشاء أول دستوري وضعي الذي شكل محطة مهمة في تاريخ ليبيا المعاصرة والذي جاء في 12 فصلا و 213 مادة قانونية، وأقر بنظام الحكم الاتحادي الملكي الدستوري وهي النقطة التي كانت محل جدل كبير بين النخب الليبية وأكد الدستور على:" إن لكل ولاية من الولايات الثلاث (برقة، طرابلس وفزان) قانون أساسي ومجلس تشريعي ، يُنتخب ثلاثة أرباعه على الأقل ويُحدد صلاحياته القانون الأساسي". كما تم إلغاء النظام الفيدرالي الدستوري في الدولة، وقسمت البلاد إلى عشرة (10) محافظات بموجب القانون الصادر 7 ديسمبر 1962 و 25أفريل 1963 بعد الانقلاب العسكري للعقيد معمر القذافي وإعلان مجلس الثورة بتاريخ 11 سبتمبر 1969 بإلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري الديموقراطي.[2]

تم إعلان ليبيا سنة 1951 كمملكة متحدة برئاسة الملك ادريس السنوسي وفق النظام الاتحادي والدولة المركبة والتي كانت تضم: طرابلس: أكثر ولاية سكانا وأصغرها مساحة ،فزان: الولاية الأقل سكانا، وولاية برقة: الأكبر مساحة بين الولاية.[3]

---

[1] خالد حنفي علي، **الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية**. مجلة السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 48 ،جويلية 2012، ص6.

[2] عبد المجيد الجمل، **تاريخية المساءلة الدستورية في ليبيا**. مؤتمر سنوي ثان أقيم بتونس حول **المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في ليبيا: أسباب التعثر واستراتيجيات**. التدارك : المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا، 4 و 5 ماي 2016، ص 85.

[3] عبد اللطيف أحميدة، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 5.

وظهرت الأطروحات والمقترحات التي تنادي بتغيير شكل الدولة الموحدة بعد سقوط النظام السياسي الاستبدادي، لاسيما في المنطقة الشرقية بليبيا إذْ إنَّ إعلان المجلس الفيدرالي برقة إقليمًا فيدراليًا جاء احتجاجًا على التهميش الذي واجهه الإقليم إبان حكم معمر القذافي لأكثر من أربعة عقود كاملة، طابق فيه بين نظامه السياسي و الدولة وصار عاجزًا على تلبيةِ حاجياتِ المجتمعِ، وحوّل ثروات الشرق النفطية في ليبيا لتنمية المناطق الغربية واستند الإعلان إلى المرجعية القبلية و إلى الأوضاع إلى ما قبل الدولة الموحدة، فقد كانت ليبيا قبل الاستقلال مقسمة إلى ثلاث (03) أقاليم وهي: برقة شرقا، طرابلس غربا وفزان جنوبا، وبالتالي يُصبح هنالك بحث عن بديل لشكل الدولة، يوفر ما لم توفره الدولة المركزية خاصة ما تعلق بحقوق المجتمع من الثروة و السلطة[1].

لقد ظهرت الدولة الموحدة كأداة قهر مركزي للولاءات المحلية، في إطار اندماج وطني شكلي، لم تتوفر له شرعية الانجاز الاقتصادي، أو الحريات السياسية أو العدالة، وظلت الولاءات المحلية بمختلف أصنافها المناطقية الدينية والاثنية على درجة من المقاومة، وعندما تم الإعلان عن برقة إقليمًا اصطدم بشروط تحقق الدولة الفيدرالية غير موحدة، فمن ناحية غياب التوافق على بقاء كيان الدولة، فإقليم شرق برقة أعلن الفيدرالية دون حساب لمشاورات مع الحكومة في طرابلس ، أو حتى إجراء استفتاء أو انتخابات في الإقليم، فمصلحة فئة معينة هي التي حكمت الأمر، وبما يُشير إلى أن الإعلان أشبه بالاستقلال.[2] وهو شبيه العنف الهيكلي وهو العنف الناتج عن أوضاع اقتصادية أو سياسية صعبة، مثل غياب العدالة الاجتماعية ضعف الاندماج الوطني، حرمان أقلية من حقوقها، أو فشل الحكومة في تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين،[3] حيث عانت القبائل الليبية خلال حكم معمر القذافي في الجنوب والشرق عامةً من التهميش الذي يحمل عملية حرمان الفرد أو المجموعة من الأفراد من حق

[1] خالد حنفي علي، **الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية**. ص8 .

[2] **المرجع نفسه**. ص9 .

[3] حسنين توفيق، **المرجع سابق الذكر**. ص 28.

الوصول إلى المناصب الهامة أو الحصول على الرموز الاقتصادية أو الدينية أو السياسية للقوة في أي مجتمع، وقد يحدث في الواقع الفعلي أن تشكل الجماعة الهامشية أغلبية عددية.[1]

[1] جوردان مرشال، **المرجع سابق الذكر**.ص 493

المطلب الثاني:طبيعة التدخل العسكري التركي في ليبيا 2020 ومستقبل التواجد الأجنبي

في ظل الفشل الذريع للحكومة الليبية المركزية بقيادة فايز السراج في إدارة الأزمة الداخلية وإنهاء الاحتقان الوطني في الاتجاهات الثلاث طرابلس، برق والزفان بعد 8 سنوات من الاقتتال وحالة الفوضى والإرهاب والعجز الاقتصادي والفشل السياسي نتيجة التدهور الأمني، فقد لجأت منتصف سنة 2019 للاستنجاد بالجمهورية التركية من خلال التقدم بطلب رسمي لرجب الطيب أردوغان من أجل التدخل عسكريا وماديا في ليبيا لإنهاء وجود الحكومة والبرلمان في طبرق وكذا القضاء على الميليشيات المسلحة التابعة للواء المتقاعد خليفة حفترة الذي تمتلك قواته شرق ليبيا بأكملها بداية من خليج سيرت، وقد لجأ أردوغان رجب الطيب إلى البرلمان في الاستشارة ومنحه الموافقة الرسمية والنهائية، ليتم التوفيق على بروتوكول ضمن اتفاقية بينية بين تركيا وحكومة السراج، ليتدخل في ليبيا عسكريا وفق إمدادات عسكرية عبر البحر وتتقوى قوات الوفاق الوطني وتستعيد العديد من المدن على غرار طرهونة وطرابلس وغيرهما بعد التدخل العسكري الذي نال حفيظة العديد من الدول على غرار مصر والإمارات العربية المتحدة وغيرهما.

وينبغي التأكيد على أن لجوء حكومة السراج إلى الاستنجاد بالجمهورية التركية يعود لعدة أسباب يمكن أن نبرز منها:

- تركيا تملك تجربة في التدخل العسكري في سوريا وحققت نجاحات على مستوى الإقليمي في القضاء على الجماعات المتطرفة المسلحة.
- الجمهورية التركية تملك مقاربة دولية وإقليمية واقعية، كونها تقف إلى جانب الهياكل الرسمية و البنى المعترف بها دوليا وتتعامل بجدية ومسؤولية مع التدخلات العسكرية.
- اسطنبول عارضت التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في بداية الثورة 2011 والتزمت بالحل السياسي لجمع الفرقاء الليبيين بدلا من الحل العسكري.

- تركيا تملك معاداة لبعض القوى الكبرى في أوروبا على غرار فرنسا وإيطاليا وخاصة وأن ملف دخولها للاتحاد الأوروبي كان معطلا لعدة سنوات، إلى جانب أن السياسات الخارجية لتركيا ودول الخليج تتعارضان وهو ما يشكل ورقة سند للحكومة المركزية، كما أنّ ليبيا ترغب في الاستثمار في الوضع للتقليل من التكالب الأوروبي والخليجي على ليبيا وثرواتها.

وتملك تركيا ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة، وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية بـ 1206700 جندي منهم 639 ألف من القوات العاملة و387 ألف احتياطي و180 ألف من قوات شبه العسكرية (درك وحرس وطني) واكتسبت تركيا هذه القوة العسكرية بعد تحالفها الاستراتجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذا اسرائيل، وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب.[1] وبعيدا عن القوة الخشنة والقدرات العسكرية المادية من أسلحة وتعداد بشري، فحتى على الجانب الدبلوماسي والسياسي عدّلت الجمهورية التركية مع بداية الألفية الثالثة من السياسات الخارجية والعمل بشكل نمطي وعادل مع كافة القضايا المتشابهة وتفادي التمييز بينها، وباتت أكثر تكّيفًا وتأقلمًا مع الأوضاع الإقليمية والدولية، فالاعتماد التركي فوق الوطني بات على جانبين اثنين الخشن والناعم من أجل حجز مكانة لتركيا على المستوى الدولي وكسر شوق بعض القوى التي تُهدّد مصالح تركيا وطنيا، إقليميا ودوليا.

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم شهر نوفمبر 2002، تحوّلاً في طبيعة وأنماط تلك السياسة الخارجية التركية على المستويين الإقليمي والدولي، لاسيما أنها لم تكن تغييرات جزئية أو تكتيكية، بل طالت

[1] دليلة عمارة، **محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا**. الجلفة: مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثالث عشر، 2019، ص 43.

أصول السياسات والاستراتيجيات المتبّعة من قبل صانع القرار السياسي بالنظام السياسي التركي، ومنذ 2009 اتبعت تركيا مسارين ثلاث مسارات في السياسة الخارجية وهم:

1. **نظرية العثمانية الجديدة:**

والمعتمدة على القوة الناعمة والخشنة واستخدامها بالتوازنلتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية وقال داود أوغلو في محاضرة ألقاها بالقاهرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يوم 2 فيفري 2009، :"ولقد عانيانا كثيرا من استخدامنا لفكرة الدولة القومية كأداة للتباعد لا للتقارب، واكتشفنا أنه لا يمكننا الهروب من التاريخ، مثلما لا يمكننا تغيير الجغرافيا"، كما ترتكز النظرية العثمانية الجديدة على:

- ✓ **القوة الناعمة:** والتي تسعى من خلالها لتحقيق ما تُريده دون الاستخدام المادي والمباشر للقوة التقليدية أو التهديد بها.
- ✓ **الاحتواء:** وهي إستراتيجية تركية لمواجهة عوامل التهديد الداخلية منها والخارجية، وهي الفاعلية الدفاعية التي تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ على ما يُعّد مصالح تركية بالمطلق.[1]

2. **نظرية العمق الاستراتيجي:** والتي تعني بحسب أحمد داود أوغلو في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي"derinlikstratejik أن تؤكد تقف على مسافة واحدة من كل الدول ومن كل الفاعلين وتتجنب الدخول في أي تحالفات ومحاور إقليمية ويؤكد وزير الخارجية المذكور أن أسس النظرية وغاياتها تتمثل في :

- ➢ تحقيق التوازن بين الأمن والحرية وحماية المواطن التركي من كافة التهديدات.
- ➢ أن تصبح تركيا فاعلاً في كافة الأقاليم التي تعتبر نفسها تنتمي إليها لا في إقليم واحد تنتمي إليه.

[1] بيسان مصطفى موسى، **الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية**. دفاتر البحوث العلمية، العدد الثامن، 139.

- انتهاج سياسات السلام الاستباقية وهي إستراتيجية لحل المشاكل قبل تفاقمها.
- تحقيق مبدأ صفر مشاكل في المحيط الإقليمي لتركيا.[1]

3. مبدأ تطوير الأسلوب الديبلوماسي:

من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون قادرة على تقديم الحلول للقضايا الدولية في الشرق والغرب وقال داود أوغلو في هذا الصدد :" تزامننا مع الاقتراب من سنة 2023 والذكرى المئوية لإعلان الجمهورية التركية، ستكون تركيا أما جملة من التزامات التي تفرضها المقاربة الشاملة للسياسة الخارجية التركية تمتد من الشيلي إلى اندونيسيا ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي وستكون المبادارات التركية فاعلا عالميا".[2]

وقد عارضت تركيا مع بداية ثورة 17 فيفري 2011 التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا في البداية ما أدى إلى اندلا ع مظاهرات أمام قنصلية بنغازي، إلى جانب حرق العلم التركي وإغلاق السفارة في طرابلس واتهم الثوار تركيا بدعمها لنظام معمر القذافي، قبل أن تتراجع وتؤيدهم وتقترح جملة من التوصيات لحلّ الأزمة الليبية...ويتساءل الكثيرون إذا ما كانت تركيا تسير وفقا لـ"الميكيافلية" في تعاملها مع ليبيا وخاصة أنها تملك عناصر اقتصادية ومصالح حيوية بها وتقدر الاستثمارات بها نحو 15 مليار دولار.[3]

---

[1] وليد دوزي، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان، ص ص 287، 288.

[2] دليلة عمارة، **المرجع سابق الذكر**. ص 48.

[3] الهام صفرة، **رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي إقليميا ودوليا: دراسة استشرافية لسيناريوهات مخرجات الدور التركي الفعلية والمحتملة 2010–2014**. المدية: ص 6.

وظهرت تركيا يوم 07 أفريل سنة 2011 ولعبت دور الوسيط من خلال محاولتها السياسية والدبلوماسية لمعالجة الأزمة الليبية واحتوائها بعد 50يوما من اندلاع الثورة في ليبيا، عندما أعلن رجب الطيب أردوغان الرئيس التركي عن ثلاثة (03) محاور أساسية لحلحلة الأزمة وهي :

- وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن.
- تشكيل ممرات إنسانية آمنة تدفق المساعدات الإنسانية للجميع.
- إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديموقراطي تستوعب جميع الأطراف.[1]

وقامت تركيا بالجمع بين القوة الناعمة والخشنة في سياستها الخارجية بعد سنة 2011، فقد قدمت مساعدات للدول الإفريقية عبر وكالة التنسيق والتعاون التركي (تيكا المتواجدة بـ15 دولة إفريقية منها ليبيا) وإعانات تنموية تصل إلى حوالي 316 مليون دولار من سنة 2011 إلى 2016، قبل أن تُراجع سياساتها بعد المتغيرات البيئة الخارجية التي كان لها الأثر في إعادة النظر في أسسها النظرية، لتصورها بأن أمنها القومي يعرف تهديدًا بعد التطورات في المنطقة وتداعيات الثورات العربية وخاصة في سوريا وليبيا.[2]

وأخذ الدعم العسكري التركي الطابع العلني، بعد أن كان محدودًا في بداية المعارك، حيث أرسلت عربات عسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني بطلب من حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السرّاج وذلك في 19 جويلية 2019، وأعلن الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان بأن بلاده توفر أسلحة لحكومة الوفاق بموجب اتفاق تعاون عسكري ولم يتم تحديده طبيعة هذا التعاون، وأضاف أردوغان أن أنقرة مستعدة لدعم طرابلس لاستعادة التوازن في مواجهة قوات حفتر خليفة المدعومة من طرف الإمارات ومصر، في مواجهة مباشرة بين الطرفين...وأعرب الاتحاد الأوروبي عن تحفظه عن الاتفاقية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني وطالب بالمزيد من التوضيحات حولها، كما عارض التدخل العسكري في تركيا ولكنه لا يملك القدرة الفعلية للتأثير على مسار الأزمة الليبية نتيجة التنافس الفرنسي- الايطالي، واكتفت بالدعوة إلى مؤتمر

[1] بيسان مصطفى موسى، **المرجع سابق الذكر. ص** 143

[2] سمية رمدوم، **الخيارات الإستراتيجية لتركيا في إفريقيا: بين النظرية والتطبيق**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، أكتوبر 2016، ص 68، ص 75 .

برلين شهر فيفري 2020 لعبث سُبل السلام بين قوات خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق الوطني.[1]

ويمكن إبراز أهم المحددات التي ساهمت في بروز الجمهورية التركية خارج محيطها الإقليمي وتوسعها حتى إلى شمال إفريقيا والتدخل العسكري في ليبيا إلى عدة مؤشرات منها:

- المصالح الوطنية التركية في المنطقة خاصة وأن ليبيا تتوفر على مخزون وافر من الطاقة والموارد الطبيعية وثلاثي أراضيها لم يتم بعد إجراء الاكتشاف والتنقيب حول النفط بها.
- تعثر الدور الأمريكي في المنطقة
- التراجع الفرنسي بسبب الخلافات بالاتحاد الأوروبي
- التمدد الخليجي (الإمارات والمملكة العربية السعودية) في منطقة شمال إفريقيا وبالخصوص في ليبيا بإيعاز فرنسي وتعاون سوداني ومصري.

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل**. قطر: 07 جانفي 2020، ص2.

المبحث الثالث:آليات بناء الدولة في ليبيا: بحث في مقاربات ما بعد الصراع

إن بناء الدولة في الوطن العربي يتطلب الأمر إجراء ترتيب وتكييف معين للبنية الاجتماعية التقليدية وخلق بنية سياسية هدفها الأساس حماي نمط العلاقات بين العصبيات الذي أدخل على هذه البنية ولاسيما علاقات التوازن التي فرضتها الدولة بوصفها عصبية شأنها شأن عصبيات أخرى، فأي سلطة عربية تعمل على الهيمنة على المجتمع المدني ودون إحداث التوازنات العصبوية ولا تتصرف كسلطة وطنية للجميع وتعمل على تحريض عصبيات أخرى على الانقضاض على عصبيات أخرى.[1]

إن أول الخطوات في ليبيا، تبدأ بإعادة ملف المصالحة إلى الليبيين، والتعامل معه كملف ليبي وشأن داخلي، ومن ثم امتلاك الإرادة الذاتية الصادقة لإنجاحها، وعدم الرضوخ للإملاءات والأجندات الخارجية، وفي ظل تعمق الانقسام، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفضي إلى مصالحة قابلة للحياة، وتتمتع بالثبات والديمومة، ونستنتج أنه لا يوجد تقارب بظل المعوقات الداخلية و الخارجية.[2]

فليبيا اليوم توجد بين العديد من الخيارات الإستراتيجية من أجل إعادة بناء الدولة ومأسسة السلطات وفقا لمقاربات ما بعد الصراع بالبحث عن الإستراتيجية التي تناسب البيئة الليبية وخصوصيتها التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فضلاً عن الاستفادة من تجارب دول الجوار من خلال الاتجاه نحو المصالحة الوطنية، فضلاً عن الاقتسام السلطوي قبل المرور إلى العدالة الانتقالية بدلاً من العدالة الانتقائية لضمان محددات الاندماج الوطني في ليبيا وإعادة إعمارها.

[1] محمد جابر الأنصاري، **إشكالية تكوين المجتمع العربي: أقليات أم أكثرية**. ص 40

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ ،**المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل**.ص 47.

المطلب الأول: الاقتسام السلطوي كإستراتيجية لإدارة الصراع القبلي في ليبيا

ونقصد باقتسام السلطة power sharing، صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة، تحتوي داخلها الجماعات الاثنية في المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بجانب، أو نصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يُخفف من مخاوف الأقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم حال دون تطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية[1]. وتعتبر الديموقراطية التوافقية أحد الحلول المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في الدول التي تُعاني التعدد العرقيّ أو اللغوي أو الديني، حيث تلائم هذه الديموقراطية واقع الدول التعددية وتكفل لها الاستقرار والتقدّم، وبخلاف الديموقراطية التمثيلية التي تعتمد على التنافس ومباد الأغلبية والأقلية فان الديموقراطية التوافقية تقوم على عدد من العناصر هي:

- **الائتلاف الكبير**: حيث يتم إنشاء تحالفات كبيرة تضم القوى واللاعبين السياسيين كافة.
- **الفيتو المتبادل**: حيث يمكن للأقلية أن تحتفظ بحق النقض من أجل حماية مصالحها.
- **التناسب**: حيث يتم توزيع الثروة والسلطة على جميع فئات المجتمع حسب وزنها العددي.
- **الاستقلال الإداري**: حيث ينعم كل قطاع بإدارة شؤونه الداخلية.[2]

وتُعرف الديموقراطية التوافقية على أنها صيغة من صيغ الممارسة الديموقراطية لانتخابات مؤسسات الدولة الرئاسية والتنفيذية والتشريعية والتي تجري على أساس التوافق بين الطوائف الدينية الموجودة في الدولة، حسب دستورها والتكوين الاجتماعي لسكانها.[3] وتعريف الديموقراطية التوافقية يستند إلى أربع خصائص، حيث يمكن العنصر الأول والأهم والحكم من

---

[1] محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002**،ص131.

[2] محمد بني سلامة ومحمد كنوش الشرعة، **أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجا.** مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 347، جانفي 2008، ص84

[3] ناظر عبد الواحد الجاسور، **المرجع سبق ذكره**، ص 320.

خلال الائتلاف الواسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددّي، ويمكن أن يتخذ عدة أشكال متنوعة منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني[1].

ويُراد بـ"الائتلاف" وصف لطبيعة علاقة النخب الحاكمة بالسلطة وبالنفوذ الاستثنائي،المراد بـ" الكارتل" الذي تبناه الديموقراطيون التوافقيون في انتقادهم لديموقراطية الأكثرية العددية التي تؤكد على أن المنتصر في الانتخابات البرلمانية يفوز بكلشيئ، ويعني"الكارتل" وفق لقاموس أوكسفورد " اتفاق احتكاري" بين الأحزاب السياسية الكبيرة وسيطرتها المطلقة على مراكز صنع القرار.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه الخاصية المميزة للديمقراطية التوافقية بوصفها "المؤامرة النخبوية" و"الأوليغارشية التوافقية" على اعتبار أن الاحتكار يُلغي التنافس، كما يُغيب مبدأ التداول على السلطة في اتجاه غير مبرر لإلغاء بصفة عملية دور المعارضة [2]. كما إن مبدأ النسبية المعتمد في النظام التوافقي يتناقض مع حكم الأغلبية، لكنه الطريق الصحيح لنيل كل مكون استحقاقاته من أجهزة الدولة، ويعطي فرصة لاستمرار الدول المتعددة المكونات، وإلا فان المشاكل ستزداد، وتهضم حقوق بعض المكونات بما يؤدي حتما لانقسام الدولة بالانفصال وهو بالطبع خيار يجب أن يبقى قائما. فالتقسيم مع سلبياته أفضل من الاستمرار دون جدوى تحقيق الاستقرار السياسي الضامن لحدوث الرفاهية المنشودة للمواطنين.

إن عدم نجاح النظام التوافقي ربما يقود إلى تقسيم الدولة، لكن هذا لا يعني إن النظام الديمقراطي الموحد–المركزي– سيحول دون الانفصال، بل على العكس، فانه سيعقد الوضع أكثر وبالتالي سيقود إلى مآسي اكبر، وسيبقى الانفصال غاية تتحقق![3]. وتُشكّل الديموقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لحل مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية، فهي خلافًا للديموقراطية التمثيلية، لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج، والاحتكام إلى منطق الأغلبية

---

[1] آرنتليبهارت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. تر: حسني زينه، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 47.

[2] رغيد الصلح، **الديموقراطية التوافقية في اطارها العالمي و اللبناني**. دراسة مقدمة ضمن مشروع برنامج الأمم المتحدة اللبناني بمجلس النواب اللبناني، الملف السادس عشر، 2007، ص 19.

[3] غسان سالم، **قراءة في كتاب الديموقراطية التوافقية: مفهومها و نماذجها**. مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 2762 ليوم 07 سبتمبر 2009. http: //www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=183893

الحاكمة والأقلية المعارضة، بل تعتمد على مواصفات بناء تحالفات كبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص المشاركة و التمثيل في صنع القرار من أسفل هرم إلى أعلاه دون من دون الخضوع لسلطة الأغلبية إذ تحتفظ الأقلية بحق الاعتراض، [1]

وتأتي استراتيجية اقتسام السلطة استجابة للشعور بضرورة الحد من الميراث الصراعي بين الجماعات ومن حالة التمادي في تجاهل الجماعات الاثنية الأخرى يؤدي إلى مزيد من الصراع، فتصاعد الصراع الاثني هو الخيار الأقل تكلفة من وجهة نظر الساسة في مقابل ما يتضمنه اقتسام السلطة من مخاطر من مزايا على ما يتمتعون به من نفوذ، كما أنّ هنالك ثلاث (03) متغيرات وأدوات لاقتسام السلطة ضمن إستراتيجية التعامل السلمي: التقسيم الإقليمي للسلطة، لقواعد اتخاذ القرار والسياسات العامة المتعلقة بتوزيع الموارد، والتي تُحدّد العلاقة بين الدولة و الجماعات الاثنية.[2]

إنّ الشرط الأساسي لنجاح الديموقراطية التوافقية هو وجود قدر كبير من التعاون بين القيادات الطائفية على الرغم من الانقسامات والاختلافات العميقة التي توجد بين الجماعات التي يتزعمونها، ويعني ذلك أن يلتزم هؤلاء القادة بصفة عملية بمبدأ وحدة الدولة والممارسة الديموقراطية السلمية.[3] ويؤكد الديموقراطيون التوافقيون أنّ قادة الدول الصغرى لا يحبذون الانغماس في السياسة الدولية ويشعرون أكثر من قادة الدول الكبيرة أو المتوسطة بالتحديات الخارجية وبالحاجة إلى التفاهم والتشارك بغرض حماية بلدانهم من هذه التحديات الخارجية فحظوظ نجاح الديموقراطية التوافقية تكون أكبر ضمن الدول الصغيرة التي يكون فيها التنفس ايجابي على طول الخط و تغيب فيها اللعبة الصفرية على عكس الدول الكبيرة.[4]

إن الائتلاف الواسع صورة تكتمل بثلاث أدوات ثانوية:الفيتو المتبادل، النسبية والاستقلال القطاعي، من أجل منع تعسف الائتلاف الواسع وسيطرته الكاملة، فلابد من حق

---

[1] زين العابدين السيد محمد، **الديموقراطية التوافقية وأثرها على الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير منشورة بالعلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص20.

[2] محمد عاشور مهدي، **المرجع سبق ذكره**، ص 132.

[3] زين العابدين السيد محمد، **المرجع سبق ذكره**، ص 41.

[4] رغيد الصلح، **المرجع سبق ذكره**، ص 14.

الفيتو للأقليات إلى مبدأ الائتلاف الواسع، لا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية فيتو الأقلية مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية جون س . كلهون التي اعتبرت حماية مصالح الأقلية، هدفها الأساسي، فهي تمنح كل قطاع "القدرة على حماية نفسه وتضع حقوق كل قطاع وسلامته من أي تدخل للقطاعات الأخرى، والفيتو متبادل بين كل القطاعات الأقلية و يستعمل كلهون "سلبية متبادلة" كمرادف للأكثرية المتراضية، والانفراد في استعمال الفيتو من قبل الأقلية أمر مستبعد، لأنه قد ينقلب ضدّ مصالحها، كما أنّ الفيتو يمثل سلاحا متاحا يمنح شعورا بالأمان، وان إعطاء كل قطاع قوة الحماية الذاتية، يحول دون نشوء نزاع أو صراع، ويمكن لحق الفيتو أن يكون فهمًا عرفيا غير مكتوب أو قاعدة موافق عليها رسميا[1].

إنّ الديموقراطية التشاركية تخص الأنظمة السياسية المفتوحة، فتعني ما تضيفه من امتيازات إجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنية المباشرة والتمويل والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة، فهي بحسب المفكر يحي البوافي:"عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، وتستهدف ضمان الرقابة الفعلية، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تمس بحاجياته اليومية بصورة مباشرة".[2]

بالرغم من رغبة المجتمعات العربية في بناء أنظمة ديموقراطية توافقية تشاركية على أنقاض الأنظمة الاستبدادية المنهارة، إلا أن تجسيدها على ارض الوقع ليس بالأمر الهين إطلاقا، ففي ليبيا صارت عملية بناء الدولة الوطنية أساسها الرئيس الشعب شبه مستحيلة، بسبب غياب الثقافة السياسية والقيم القبلية العصبية التي تربى عليها الشعب الليبي ونظرته إلى الدولة التي ترسخت على أنّها أداة لنظام مخابراتي أمني يعمل جله لأجل شخص الحاكم وسطوته وقهر إرادة

[1] آرنتليبهارت، **المرجع سبق ذكره**، ص 64، ص66

[2] باديس بن حدة، **آليات تفعيل الديموقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشرة، جانفي 2017، ص ص 285،286.

الشعب، إضافة إلى التنشئة الاجتماعية التي تربى عليها الليبيون، إذ حرص النظام السياسي الليبي بقيادة القذافي على حذف كل قيم الإنسانية وبث روح التعصب وزرع بذور الفتنة والشّك بين أفراد المجتمع.[1]

ويعتبر الإصلاح السياسي ركناً أساسياً مرسخاً للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها،ولصيغها الدستورية، والقانونية بما يضمن توافقاً عاماً للدستور،وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديداً للعلاقات فيما بينها. وعرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام،أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها.[2]

ويعتبر الإصلاح السياسي البنية الأولى لتكريس الحكم الراشد، ويقضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة، ويعني هذا أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع ما تقول به الإدارة الشعبية، بحيث يتم إنتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة ,وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس، وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة إنتخاباً حراً ونزيهاً ودوري وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة التي يأتي على رأسها عادة كثر التيارات السياسية حصولاً على ثقة الناس في الإنتخابات.

---

[1] آمنة محمد علي، **تحديات التحول الديموقراطي وبناء الدولة في ليبيا**. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد 17، ص242.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون. **المرجع سابق الذكر**. ص 241.

لقد أدت عملية الاحتكار السلطوي بغياب التداول السلمي على السلطة لعقود طويل في ليبيا وافتقاد النظام السياسي لثقافة التوزيع السلطوي للقيم، وافتقار الساحة السياسية للمؤسسات غير الرسمية من هيئات المجتمع المدني، إلى ترسيم خارطة واضحة للثقافة السياسية للمجتمع الليبي على غرار انتشار القيم السلبية بالمجتمع الليبي من تجاهل لقيمة الحرية والديموقراطية بسبب الأنظمة المتعاقبة التي أثرت على نوعية وتركيبة المجتمع الليبي، كما إنّ طول مدة الحكم الديكتاتوري وتغلغل ثقافة الفساد في مؤسسات المجتمع المختلفة، وتُشير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2003 على أنّ ليبيا الأكثر فسادًا بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وتحتل ليبيا المرتبة 168 من أصل 183 بلد،فضلاً عن الاستبعاد والإقصاء الممنهج من قبل النظام السياسي السابق بقيادة الرئيس معمر القذافي، وشعورهم بالظلم والتهميش وعدم القدرة على التأثير.[1]

وقد عبّر "ماديسون" عن منع الاستبداد وصيانة الحقوق والحريات في كتابه "الفدراليست" بقوله:" إنّ تجميع وتكديس السلطات كلها في يدّ واحدة، سواء أكانت هي في يد الفرد الحاكم أ مجموعة من الحكام وسواء وصل أولئك الحكام الى مناصبهم بالوراثة أو بالانتخابات أو بفرض أنفسهم على مجموعة، هذا التجميع هو أخص خصائص الاستبداد، بل هو الاستبداد بعينه". ويقول المفكر والمؤرخ البريطاني أكتون Acton lord:" كل سلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة".[2]

[1] الفيتوري صالح السطيّ، **الثقافة السياسية في المجتمع الليبي**. بيروت: مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، السنة الـ34، سبتمبر 2017، ص ص 198، 199.

[2] حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية المقارنة**.الطبعة الثالثة: دمشق: ددن،2018، ص ص 47، 48.

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية كآلية لتحقيق الولاء والانتماء الوطنيين

القانون هو تعبير عن المساواة والعدالة والحرية، من خلال إشاعة النظام ونبذ الفوضى وضمان التواجد المستقر للبشرية وولائهم للقواعد القانونية .[1] إنّ العدالة الانتقالية (transitional justice) يغلب عليها الطابع السياسي والقانوني، فهي تسعى لإحداث توازنات اجتماعية وتحاول استيعاب مختلف التوترات والإكراهات وما تأثرت به الذاكرة التاريخية من أحداث قديما وحديثا لأن مجالها يتسع ليشمل كل الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي، فهي جبر للضرر فهي وسيلة لتجسيد المصالحة الوطنية وبناء دولة الحق والمساواة.[2] فينبغي على كل الأطياف والفصائل والقوى في ليبيا أن تتحد من أجل تجسيد مشروع الدولة الوطنية في ظل سيادة الحق والقانون، وتفادي العودة إلى الخلف وترك الأحقاد جانبا خدمة للصالح العام، فعملية دحض الصراعات والنزاعات لا تكون إلا بوجود سلطة فوقية ضابطة تعمل على الحدّ من النعرات والولاءات الخارجية الأجنبية والتي وجدت في ليبيا بؤرة ساخنة للتوترات. كما أنّ آلية الديموقراطية التوفقية تبقى حل من الحلول المناسبة من أجل جمع القبائل الليبية ومحاولة الوصول إلى أرضية اتفاق ترضي كل الجماعات غير متجانسة من خلال تفتيت السلطة وتفادي الاحتكار الذي قد يولد المزيد من الأزمات الداخلية، ولقد كشفت التجربة الليبية لما بعد سقوط نظام القذافي، عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز فقط بدون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقها، مما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال السلسل للديموقراطية وفشل مقومات التعايش السلمي.[3]

لقد اهتم الليبيون بالمفهوم أكثر من محاولات تطبيقه بصفة موضوعية وعقلانية بالبحث في الأساليب والإجراءات الفعالة التي من شأنها أن تجعل من المصالحة أمرا واقعيا. ويشمل

---

[1] طالب رشيد يادكار، **مبادئ القانون الدولي العام**. العراق: مؤسسة موكارياني للبحوث و النشر، 2009، ص 21

[2] عبد الواحد بلقصري، **إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة**. تابع الرابط التالي:
, 25/003/2018.www.ahewar.org/deba/show.art.asp?aid=113184

[3] يوسف محمد الصواني، **المرجع سابق الذكر**، ص 208.

مفهوم العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق وقد تشمل الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية ومحاكمة الأفراد، ويجب منح التعويض ورد الاعتبار للأشخاص الذين تعرضوا على نحو على نحو غير قانوني للحرمان من الحرية أو الإدانة بدون الإجراءات القانونية الواجبة دور الجهاز القضائي المستقل والفعال بالغ الأهمية.

تعتبر المشاورات الوطنية عنصر مهم من عناصر النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الانتقالية، وترتكز على المبدأ القائم على أن نجاح برامج العدالة الانتقالية تستلزم المشاركة العامة المجدية، فالمشاركة العامة تبين احتياجات المجتمع المحلية المتضررة من الحكم القمعي، كما أن المشاورات الوطنية تؤثر في عملية صناعة السياسة العامة تخص الاستراتيجية الوطنية الشاملة للعدالة الانتقالية.[1]

تأتي مرحلة الإصلاح المؤسسي كخطوة مكملة للمراحل السابقة لضمان سلامة إنجاح مسيرة التحول الديموقراطي، بحيث لا يجوز أن تتم المحاسبة وتعويض الضحايا، مع الإبقاء على ذات تشكيل وأعضاء المؤسسات التي تورطت في الجرائم، لذا توجب إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والإصلاح المؤسسي والتغيير البنيوي لأجهزة الدولة حتى تمنع تكرار مثل الممارسات في المستقبل، مع مراعاة المحاذير التي ربما تؤدي إلى انحراف العدالة الانتقالية عن مسارها وتحولها من أداة تعمل على مساعدة المجتمع للانتقال من حالة الاستقرار والسلم إلى حالة مجتمعية قائمة على الإقصاء والتهميش والتوتر وربما الحرب الأهلية.[2]

وتعني العدالة الانتقالية مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تطبقها الدول القائمة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات لحقوق الإنسان بعد الحرب، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، لجان تحقيق، تعويض أضرار الإصلاح المؤسسي، وقد نشأ هذا

[1] بهى لطيفة، **التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الانتقالية**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2017، ص 361.

[2] شنان محمد عمر، **العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: مفاهيم وتطبيقات**. مصر: دار المنصورة، 2015، ص 120.

المفهوم في ظل الاهتمام العالمي المتزايد لانتهاكات حقوق الإنسان في مراحل ما بعد النزاعات اتسع ليشمل الحديث من الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.[1]

وتعتبر نظرية العدالة لجون رولز "jhonrawls" من أهم الأعمال التي قدمها في كتابه الشهير"theory of justice" الصادر عام 1971، وهذه النظرية جاءت لمعالجة الانحرافات التي آلت إليها الديموقراطية الليبيرالية وتمثلت في سيطرة الحرية على حساب المساواة، تفكك المجتمع، انحصار مفهوم المواطنة، والعدالة هي الإنصاف أي عدالة منصفة قائمة أساسا على تصحيح الاجتماعي بين الأفراد وهي ما يطلق عليها العدالة بالإنصاف والقائمة أساسا على مبدأين:

- ✓ **مبدأ الحريات المتساوية:** هذا المبدأ بموجبه تضمن جميع الأفراد بدون استثناء، الحق التساوي في السلع الأولية – الحقوق المدنية والشخصية، الفرص، حرية الرأي والتعبير-.
- ✓ **مبدأ اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية:** يرى رولز بأن اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية ضرورية لتحقيق العدالة، ولكن يجب أن يرتبط بمبدأين أساسيين:
  - **الشرط الأول:** اللامساواة يجب تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع ضمن مفهوم التساوي في الفرص.
  - **الشرط الثاني:** يجب أن تحقق اللامساواة أكبر مصلحة لأقل أفراد المجتمع حظا – الفقراء-.

هذه النظرية تُشرح بدقة فشل وظاهرة اللاعدالة الاجتماعية. [2]

ينبغي على ليبيا أن تتخطى تاريخ الصراعات والانقلابات وتوحد الجهود من أجل الإصلاح، إلى توظيف الخبرة القبلية في صناعة السلام بعد الصراع من خلال التفاوض لرسم

[1] عادل ماجد، **العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات**، مجلة السياسة الدولية، 2013، ص14.

[2] جون رولز، **العدالة كإنصاف**. تر: حيدر إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 148.

إعادة التوافق، فضلا على ضمان التوافق القبلي بغية توحيد الأهداف لتشكيل حكومة مناسبة للوضع الراهن وتتمتع بالشرعية التوافق الوطني والعدالة الانتقالي هي أهم و ابرز الشروط من أجل تنمية الاستقرار و السلام في المرحلة الانتقالية إلى جانب ذلك، فإن قوة النجاح في إعادة بناء دولة ليبية دستورية يجب أن يأخذ في الحسبان التطلعات الحقيقية والحديثة للقبائل الليبية، رغم قدرة ليبيا على التحرك بعيدا عن التمزق الداخلي مع إيديولوجية جديدة وهوية مشتركة للدولة بإمكانها تكوين جبهة استقرار مشترك. وفي المستقبل، الهياكل القبلية ينبغي أن تكون لها أهمية قليلة من أجل أن تتحرك ليبيا إلى الأمام ضمن الدولة الأمة رغم اختلاف الأهداف كما أن القرارات بحاجة إلى أن تتخذ من قبل الحكومة وليس على مستوى القيادة المحلية للقبيلة على اعتبار أنها ستكون خاضعة للولاءات القبلية وتخضع للأولويات الفردية بعيدا عن المصلحة الوطنية.

يُشير تقرير الأمم المتحدة لعام 2004 في تعريفه للعدالة الانتقالية على أنها تشمل العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضية الواسعة النطاق بهدف كفالته لمساءلة إحقاق العدل وتحقيق المصالحة الوطنية، ولتحقيق العدالة ينبغي أن يتم اعتماد جُملة من الإصلاحات خلال الفترات الانتقالية التي تمر بها الدول وهي:

- الانتقال من حالة النزاع الداخلي أو حرب أهلية إلى السلم.
- الانتقال من حالة انهيار النظام القانوني إلى حالة إعادة بناء الدولة .
- الانتقال من حكم تسلطي إلى نظام حكم ديموقراطي.[1]

إن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب توافر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وهما شرطان لا يتوفران بعد في ليبيا، إذ لا يمكن سير عجلة العدالة الانتقالية في ظل عدم الاستقرار السياسي و الفوضى الأمنية وعد الاتفاق على شكل المنظومة الإدارية التي ستساهم في سير المنظومة العدالة الانتقالية للوصول إلى أهدافها، أي أنّ الإشكالية الأساسية في تطبيق العدالة الانتقالية تكمن في تعثر الانتقال الديموقراطي.

[1] أحمد شوقي بنيوب، **العدالة الانتقالية : المفهوم، النشأة و التجارب**. مجلة المستقبل العربي ، العدد 413، ص ص 129، 130

لحل مشاكل المجموعات التي تضررت من جراء الحروب القبلية لابّد لنا من تقييم دور وفاعلية مؤتمرات الصُلح باعتبارها الآلية الوحيدة والتي من خلال معالجة الحروب القبلية، وفي هذه المؤتمرات لا بد من الاتجاه نحو حل جذور أسباب الصراعات حتى لا تكرر هذه الصراعات مُجددا، ولابد من التقييم الموضوعي والعادل لحل المشاكل للمجموعات المتضررة لتحقيق مبدأ العدالة والردع والتقليل من تهديدات الثأر القبلي وهذا يتم من خلال تقوية وتطوير الآلية ولا تتوقف المؤتمرات على وقف إطلاق النار لأجل قصير ومُحدد وفقط.[1]

وتتمحور أغلب الصراعات القَبَلِيّة في إفريقيا في التنافس على الموارد الطبيعية والاقتصادية، والنخب السياسية ودورها في تجاوز الولاء القَبَلِيّ الولاء للوطن، كون أن من يمتلكهما يمتلك القوة والسيطرة على مفاصل الدولة، بحيث تؤول معظم المكاسب لصالح القبيلة التي ينتمون إليها في مقابل تهميش القبائل الأخرى، ومن ناحية أخرى، تعزى الكثير من الأزمات والصراعات القَبَلِيّة والإثنية في دول القارة إلى سياسات الاستعمار الأجنبي التي تبنَّاها على مدار القرنين الماضيين، ودورها في تفجير الصراع القَبَلِيّ في مناطق عدة؛ حيث أسهم ذلك في بروز الصراعات العِرْقِية والإثنية على السطح، والتي استمدت شرعيتها من أسباب دينية أو إثنية، بما يعكس ضعف دولة ما بعد الاستقلال في إفريقيا؛ الأمر الذي أوصَل الأوضاع إلى نشوب الحروب الأهلية.[2]

فالمصالحة الوطنية المرجوة من تطبيق آليات العدالة الانتقالية تقوم أساسًا على مسارات حقوقية وعدلية، كما أنّ أساس العدالة الانتقالية ليس التصالح مع مرتكبي الجرائم، بل المحاسبة كأحد دعائمها الأساسية وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وهو ما ينطبق على الوضع الليبي من خلال إجراء عملية فرز وتصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية لمحاولة رأب

[1] أدم الزين محمد، **المرجع سابق الذكر**. ص300 .

[2] عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011، ص266 ص 269.

التصدعات بالمجتمع الليبي وإعادة الاستقرار إليه عن طريق تحديد أسباب وأساليب العنف واحتوائه.[1]

وقد شكل سقوط النظام مرحلة جديدة أكثر صعوبة من نضال الشعب الليبي لبناء الدولة الحديثة، حيث شهدت سلسلة هائلة من العقبات والتوترات تمثلت في إجراءات الانتخابات، ونزع سلاح الميليشيات وإعادة دمجها في الوقت نفسه، وتعزيز المصالحة الوطنية وصياغة دستور.

[1] عادل ماجد، **تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر**. مجلة الديموقراطية، العدد 54، أفريل 2014، ص12.

المطلب الثالث: فاعلية التخطيط الإقليمي في إنهاء التمييز المناطقي

يُقصد بالتخطيط الإقليمي محاولة رسم السياسات العامة ضمن أطر اللامركزية الإدارية وبناءا على توصيات الهيئة الوطنية الوصية من خلال دراسة موضوعية وفعالة لحاجيات إقليم معين والاستجابة لها وفق للامكانيات المتاحة برصد سياسات إقليمية تنموية تتماشى مع المخططات الوطنية من أجل إحداث قيمة مضافة تنمويا بالإقليم المحدّد.فالتخطيط الإقليمي يبدأ من القاعدة بحصر الاحتياجات المحلية ولموارد المتاحة لكل إقليم وهي تكمل المخططات الوطنية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع ككل، وفان الدولة تتكون من أقاليم متعددة ومتباينة من حيث كمية ونوعية الموارد المتاحة.

فالتخطيط الإقليمي يُحدث تكافئ في الفرص والحق في التنمية ضمن مختلف المجالات، كما أنّ اللامركزية تعتبر عامل مهم من أجل تنفيذ المخططات الإقليمية التي تحتاج إلى فهم دقيق وموضوعي لحاجيات المجتمع المحلي. فالتوزيع العادل للثروات يعزز الشرعية ويزيد من التلاحم الوطني من خلال ضمان ضعف الولاءات القبلية، فالمواطنة كرابطة سياسية جديدة، يكون طرفاها: الدولة والمواطن، وحين تقوم بتوزيع السلطة المادية والرمزية بين أفراد المجتمع على قاعدة التساوي في الحصص وبالتالي التساوي في المسؤوليات، فهي تُعيد بناء علاقات الولاء على نحو جديد تماما، يلغى فيه الولاء للبنى التقليدية (المعنى الأنثروبولوجي) ليقوم بدلا منه ولاء سياسي للدولة يجري تحصيله في الدولة الوطنية بالرضا الطوعي وليس بالإكراه القسري ومنه ضمان توزيع عادل للسلطة والحقوق.[1]

كما أنّ التخطيط الإقليمي غير مرتبط أساسا بالقطاع الاقتصادي فقط، بل أيضا بالمجال السياسي من خلال رصد سياسات استراتيجية تلبي رغبات المواطنين وتفتيت السلطة على مستوى الأقاليم بما يحقق التنمية السياسية التي تعني حسب المفكر "فري" على أنها

[1] عبد الاله بلقزيز، **دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية: النزاعات الأهلية العربية – العوامل الداخلية والخارجية**. ص77

التغيرات في اتجاه توزيع وتبادل السلطة، كما أنها نوع أنواع إدارة الصراعات والأزمات والتطور السياسي بوجه عام".[1]

المطلب الرابع: محددات الاندماج الوطني وأثرها على واقع الولاء القبلي

إن الحكومة في تعاملها مع البيئة الداخلية توصف بأنها تمثل " المصلحة العامة"، ينما في تعاملها مع البيئة الخارجية توصف بأنها تمثل "المصلحة الوطنية" التي حدد لها المفكر نوشترلين أربعة أنواع وهي المصلحة الدفاعية حماية الدولة مواطنينا من أي تهديد بدني عنيف من جانب دولة أخرى، أو تمكينها من مواجهة تهديد أي تهديد خارجي للنظام السياسي الوطني، إلى جانب المصلحة الوطنية الاقتصادية، الإيديولوجية ومصلحة النظام العالمي، وكافة الأنواع الأربعة مترابطة ومتكاملة.[2]كما أنّ السلطة العربية الحاكمة حولت مفهوم المواطنة وفق أهوائها وتأويلاتها فصارت المواطنة عربيا قائمة على :

- الولاء السياسي للحاكم وليس للدولة، ما حول الشعوب إلى رعايا بلا حقوق ولا واجبات محددة.
- ترسيخ القبيلة والطائفة كمؤسستين لتحقيق المطالب وحماية المكاسب، وأدوات للضغط في ظل غياب مشاركة حقيقية.[3]

ويُؤكد موريس دوفرجيه على أنّ الاندماج يعني:" عملية توحد وتميل إلى جعله مدينة منسجمة قائمة على نظام يشع فيه أعضاء المجتمع بأنه نظاما حقا.[4] وترتبط الوحدة الوطنية بفكرة الدولة ولا تفهم إلا في نطاقها، وتعني في أوسع معانيها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة

---

[1]عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديموقراطي**. ط2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006، ص 21.

[2] ابراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 2011، ص 170.

[3]خلدون حسن النقيب، **آراء في فكر التخلف : العرب والغرب في ظل العولمة**. بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص 114.

[4]موريس دو فرجيه، **المرجع سابق الذكر**. ص221

معينة تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع، ويؤمنون بها ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها، لذلك تمثلت عملية بناء الوحدة الوطنية في سعي الأنظمة السياسية إلى تحقيق الاندماج والتلاحم بين عناصر الأمة ضمن أطر قانونية سياسية، وذلك بمزج الجماعات المتميزة عن بعضها البعض بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تغطي كل إقليم البلاد ونطبق على جميع أفراد المجتمع.ويبدو مما سبق أن إشكالية الوحدة الوطنية تنبع من كونها انعكاس لمعضلة الهوية وإشكالية الاندماج، علما أن الوحدة تعمل على إحلال الاستقرار السياسي بحل المعضلتين السابقتين.

وترتبط مساءلة الاندماج الوطني السياسي والاجتماعي بدرجة التجانس داخل الأمة والمجتمع وتطرح نفسها كهدف حيوي للنخبة السياسية، ولا يقصد بالاندماج الوطني هنا الصهر القسري بقدر ما يقصد به التكامل الوطني والتلاحم بين الجماعات الاثنية بثقافاتهم وقيمهم ورموزهم والتسليم بأحقية النظام السياسي في الدولة بممارسة السلطة السياسية في عموم الجماعة الوطنية. وتؤدي عملية الاندماج الوطنية إلى وظيفتين سياسية وأخرى اجتماعي.

أ- الوظيفة السياسية للاندماج الوطني: فحسب المفكر **"مايرون وينر"** تعمل على تحقيق الغايات التالية:

- صهر الجماعات المختلفة قبليا والتحديد الواضح للهوية الوطنية وتدعيم الولاء الوطني.
- إقامة سلطة مركزية قادرة على فرضها سلطتها واحترامها بين الجماعات والأقاليم المختلفة بالدولة.
- إيجاد حدّ أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والأهداف العليا للمجتمع السياسي.
- تعزيز مسوغات التفاعل بين الحكام و المحكومين.

ب–الوظيفية الاجتماعية للاندماج الوطني: فبحسب المفكر **"موريس دو فرجيه"** تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل الخصومات.
- إقرار صيغة توفيقية لتحيد الصراع والتنافر، تقوم على العدل والمساواة، وقوامها التوازن بين الامتيازات والتضحيات.
- تطوير أشكال وصيغ التضامن الوطني باتجاه خلق المجتمع السياسي المتلاحم والموحد.[1]

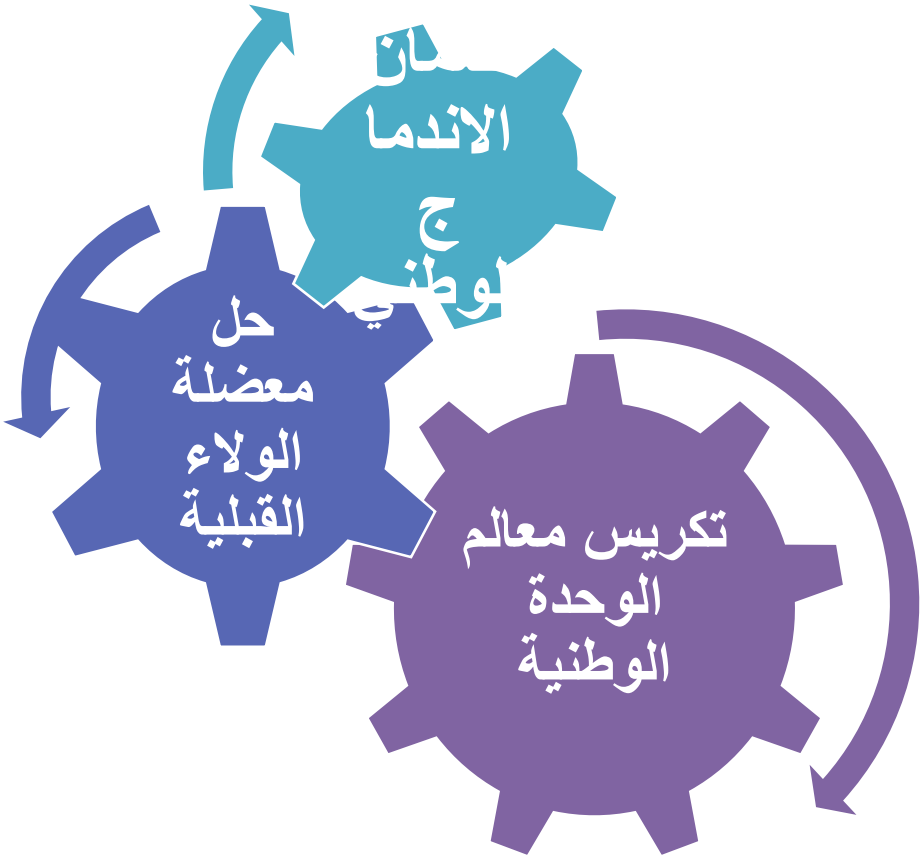

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة مقارنة في إستراتيجية إدارة السلطة**. الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 186، ص190

فالاندماج يحمل أربع (04) اتجاهات من شأنها المساهمة في تكريس الوطنية

فيكون الاندماج ذو الاتجاه القومي: وذلك بالاتجاه نحو بناء هوية قومية ومشتركة تعلو التنوع الثقافي والولاءات الثانوية. الإندماجذو الاتجاه الإقليمي: ويتحقق بوجود سلطة إقليمية مركزية تعلو السلطات المحلية وإنشاء مؤسسات عليا تتولى السلطات، وهذا يعني قيام مجتمع سياسي جديد يكون الولاء له والغلبة لخصائصه ولهويته الثقافية. الاندماج بين النخبة والأفراد: وذلك ببناء الثقة وتقليص الهوة بينهما رغم الاختلاف في الأهداف والقيم درءا للصراعات بينهما. والاندماج ذو البعد الإقليمي: الذي يعني إيجاد الحد الأدنى من الإجماع على القيم والمبادئ وطرق تسوية النزاعات وعلها قيما مشتركة تحافظ على استقرار البناء السياسي وتعززه بما يخدم عملية بناء الدولة.[1]

ويعود فشل مشروع الدولة بالأساس إلى إقصاء المواطنة كوحدة بناء وولاء للجماعة السياسية المشكّلة للدولة، حيث تم اعتماد الوحدات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية، بدلاً عن المواطنة في تنظيم علاقة الدولة برعاياها وفيما بينهم، الأمر الذي أدى إلى فشل تماسك الجماعة السياسية المنتجة للدولة من خلال ارتداد المواطنين إلى هوياتهم الطائفية والعرقية الضيقة وثقافاتهم الفرعية المنقطعة، وهو ما أدى إلى فشل مشروع الدولة القومية الحديثة في المنطقة العربية، فعندما تفشل الدولة بالاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة سيرتدون إلى الوراء للبحث عن الاعتراف...وهو ما أدى إلى إحياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الكلية.[2]

ويرى هنغتنتون أنّ الثقافة والهوية والتعددية الإثنية أصبحت أكثر اتساعا في مستوى العلاقات داخل وخارج الدولة إلاّ أنّها قد تؤدي إلى الفرضية التالية "كلمّا زاد الاختلاف أدىّ ذلك زيادة الولاء لأماكن محددة"، وبالتّالي فإنّ زيادة الولاء القبلي والإثني على حساب القومي، مّا يؤدي إلى تآكل الدولة الوطنية وتفاقم مشكلاته السياسية على حساب الوحدة

[1] George s masanat**, the dynamics of modernization and social change a order**. California: Goodyear publishing company, 1973, p p 166, 167.
[2]Winker, Margaret A, **Measuring Race and Ethnicity: Why and How?,** *Journal of the American Medical Association,* 292, 06 octobre ,2004, p1612-1614 .

الوطنية، كمّا هو الحال في بعض الدول كالصومال والكونغو الديمقراطية والسودان خاصة تلك التّي تعاني من ظاهرة خطوط الصدع.[1]

ويُعرف جواد بولس الوطنية: "أنها تعنى التعايش بين المجموعات الدينية والعرقية داخل الدول."[2] وتُعد المواطنة الكاملة الفاعلة هي مصدر الحقوق والواجبات من دون تمييز بسبب الدين والمذهب أو العرق أو الجنس أو أي اعتبار ديني أو سياسي أو اجتماعي آخر، وأبرز الصور الواقعية المواطنة الكاملة هي التساوي في الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة وتفويض من يتولاها وكذا الحق في الثروة العامة التي لا يجوز لأي كان أن يدعي فيها حقًا خاصًا.[3]كما تحدث الفيلسوف الألماني هابرماس عن مشروع كبير متمثل برابطة مجردة أسماه مفهوم"الوطنية الدستورية"، وطنية مبادئ غير قبلية واندماجا اجتماعيا بناءا على قيم سياسية مشتركة وليس على قيم ثقافية مشتركة، وهذا المفهوم أكثر قربًا لـ"الدولة الوطنية "، حيث يكف المواطنون عن التفكير في ذواتهم بوصفهم مسلمين أو موقيين عربًا، أو أقباطًا أو أمازيغًا. متحولين إلى مواطنين يُراعون مبادئ الدستور و العدالة[4].

وقد عملت السلطة في أغلب الدول العربية على تغيير منحى ومعنى المواطنة وفق أهوائها وتأويلاتها، فصارت المواطنة قائمة على:

- ✓ الولاء السياسي للحاكم وليس للدولة.
- ✓ ترسيخ القبيلة والطائفة كمؤسستين لتحقيق المطالب وحماية المكاسب وأدوات للضغط في ظل غياب المشاركة السياسية الحقيقية.[5]

---

[1] حارش عادل و العيفاوي جمال، **المرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] جواد بولس، **الكيان اللبناني و الوحدة اللبنانية**، المجلة اللبنانية للعلوم السياسية، العدد 2، 1970، ص 12

[3] أحمد عوض الرحمون وآخرون، **المرجع سبق ذكره**، ص 111.

[4] حسن طارق، **الدولة الوطنية بعد الثورات: جدل الإيديولوجية والهوية من تطابق الدولة والأمة إلى دولة المواطنين**. مجلة سياسات عربية، العدد 09، جويلية 2014، ص79.

[5] خلدون حسن النقيب،**آراء في فكر التخلف: العرب والغرب في ظل العولمة**.ص 44.

إنّ غياب أو تغييب فكرة الانتماء للوطن أو المجتمع يؤدي إلى استحالة بناء ثقافة مدنية جامعة وهو ما ينتج عنه تغييب فكرة الاندماج الوطني وبالتالي استحالة تكوين مجتمع موّحد.[1]

إنّ المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالا في الفلسفة السياسية المعاصرة هي الانتماء إلى الوطن انتماء يتمتع المواطن فيه بعضوية كاملة الأهلية على نحو تساوي فيه مع الآخرين، الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق و الواجبات وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الطائفة أو الفكر أو الانتماء السياسي.[2]

ويعتبر التضامن قيمة محفزّة لثقافة المواطنة، فهو يمثل توافق أفراد لمجتمع عن الإحساس بالواجب الأخلاقي والاجتماعي، الذي تقتضيه قيم المجتمع تجاه الآخرين، فالأفراد ليسوا مجرد ساكنين وفقط، بل أفراد مرتبطون بالرغبة في انجاز مشروع معين يُعزّز من حقوقهم الجماعية ويترجم رغبتهم في العيش المشترك.[3]

كما أنّه لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتتاح الفرص أمام الجميع، فالتساوي أمام القانون هو المرجع الوحيد لتحديد وضبط تلك الواجبات، فشعور الفرد بالحرمان والتهميش نتيجة عدم المساواة من شأنه أن يؤدي إلى بروز تهديدات بالجملة وعدم الاستقرار، ويصبح الفرد متمرد على قيم المواطنة وينعدم بذلك التعايش شبه منعدم نتيجة اختلال موازين المساواة بين الأفراد والجماعات الاجتماعية.[4]والوطن الذي تتعد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، فلا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واقتصادية متكاملة، فالمساواة قيمة رئيسية لتكريس المواطنة، فلا تمييز بين المواطنين على أساس

---

[1] وجيه كوثراني،**هوياتفائضة..مواطنة منقوصة**. بيروت: دار الطليعة، 2004، ص11

[2] عبد الله المنعم وآخرون،**حقوق الإنسان والخطابات الدينية**.القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 12، 2006،ص47

[3] سيدي محمد ولدين، **المرجع سابق الذكر**. ص 62.

[4] برهان غليون، **بيان من أجل الديموقراطية**.ط 5: بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006، ص14.

العرق، الجنس، اللون، المعتقد الديني والقناعة الفكرية والانتماء القبلي العشائري أو النشاط السياسي.[1]ولحماية مبدأ المساواة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فإنه لابُد من وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء إليه من قبل كل من مُست حقوقه أو انتهكت.[2]

إن الانتخابات ظلت غائبة طيلة حكم الرئيس السابق معمر القذافي التي امتد لأكثر من اثنين وأربعين سنة، وأصبح ما لا يقل عن 91 بالمئة من أبناء الشعب جاهلاً لكلمة اقتراع أو صناديق الاقتراع، وكان للعامل القبلي الأثر الكبير في استبداد النظام الليبي السابق، فعدّت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة في ليبيا، ولهذا لا يمكن لأي سياسي ليبي أن يتجاوز دور القبيلة وتأثيرها السياسي، فلجأ القذافي إلى دعم القبائل من أجل التخلص من معارضيه أو رفاق دربه في الانقلاب 1975، بل استثمر القذافي في القبيلة كأحد آليات التنافس وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يُديم حكمه لأطول فترة ممكنة، فاستعمل ورقة القبلية من أجل استبعاد إلى شراء الولاءات من خلال نظام توزيع المنافع الناجمة من عائدات النفط.[3]

ويعني الولاء للوطن أنّ الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية العشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون وأن هذه الرابطة لا تنحصر فقط في مجرد الشعور بالانتماء، وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى كذلك في الرابط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هنالك التزامات نحو الوطن، لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها.

---

[1]محمد أمين علي بوبكر، **العدالة مفهومها ومنطلقاتها**. دمشق: دار الزمان، 2010، ص 53.

[2]ايريك كيسلاسي، **الديموقراطية والمساواة**. تر: جهيدة لاوند، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص38.

[3]سمير أمين وأخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 75

وفي العالم العربي، فلا شكّ التعددية أو إقرار تعددية ملغومة ترفض المخالف، سوف يؤدي إثارة وإدامة العصبيات الدينية والمذهبية والاثنية، مما سينجر عنه العجز على بناء دولة عربية حديثة حاضنة لجميع مواطنيها، ومعبرة حقيقة عن كافة مكوناتها وتعبيراتها.[1]

إنّ المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالا في الفلسفة السياسية المعاصرة هي الانتماء للوطن، انتماء يتمتع المواطن فيه بعضوية كاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين في الحقوق والواجبات دون التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو الفكر أو الانتماء السياسي.[2]

[1] محمد محفوظ، **ربيع العرب**. بيروت: الانتشار العربي، 2012، ص 166.

[2] عبد الله النعيم وآخرون، **حقوق الإنسان والخطابات الدينية**. ط9: القاهرة : سلسلة قضايا الإصلاح 12، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006، ص47.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد صُنفت ليبيا بعد الثورة بالدولة الفاشلة نتيجة توفر جُملة من الخصائص منها انعدام الشرعية للحكومة المؤقتة، بروز أزمة الاستقرار في ظل انتشار الأسلحة وتضاعف نشاط الجماعات المتطرفة المسلحة، فضلا عن أزمة الهوية والانتماء ومعضلة الولاء، إلى جانب التدخلات الخارجية والاملاءات الأجنبية من القوى الكبرى، وكذا العجز الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والانهيار المؤسساتي بوجود حكومتين وبرلمانيين في الشرق والغرب، فقد أصبحت ليبيا شبيهة بالحالة الهوزية وحالة الحرب الكل ضد الكل في ظل تواصل إشكالية مأسسة السلطة الضابطة في ليبيا بعد الثورة بعد 10 سنوات كاملة، مما أدى إلى فشل الانتقال الديموقراطي في ظل ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغياب الثقافة السياسية الديموقراطية نتيجة السياسات السابقة لنظام معمر القذافي والاستئثار بالسلطة، مما أدى إلى تنامي النزعة الانفصالية لدى الجماعية القبائلية بإيعاز من الدول الأجنبية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب من الانقسام الليبي، كما أن التدخل التركي عسكريا أثار الكثير من ردود الفعل الدولية خاصة من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها وخاصة من الدول العربية التي رفضت التدخل التركي في ليبيا لمحاربة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر المدعوم مصريا وإماراتيا وسعوديا. وينبغي التأكيد أن ليبيا باتت أمر حتمية بسط الاستراتيجيات لإدارة وتسوية الصراع القبلي في ليبيا من خلال جملة من السياسات الديموقراطية منها الاقتسام السلطوي من خلال تبني الديموقراطية التوافقية،فضلاً عن تبني العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بين القبائل الليبية من أجل إعادة الثقة بين الحكام والمحكومين وتكريس الولاء الوطني وتعزيز الانتماء للدولة الليبية بدلاً من الولاءات التقليدية الضيقة المناطقية كما أن التخطيط الإقليمي من شأنه أن يُنهي المظالم التوزيعية للثروة ويعزز فرص الاندماج الوطني، فضلا على ضرورة وحتمية تبني الأطر السياسية عبر الحوار الليبي—الليبي بمعزل عن التدخلات الخارجية والامتلاءات الأجنبية والعمل

على تعزيز التسوية السياسية بوساطة من فواعل تملك نفس المسافة من الأطراف الليبية المتنازعة.

الخاتمة

الخاتمة

وفي الختام، يمكن القول أن مُعطى الصراع القبلي مطروحٌ بقوةٍ بالدولِ العربيةِ وخاصةً بالمجتمعاتِ البدائيةِ والتقليديةِ والتي تكوّنت بفعل الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، غير أن صُنّاع القرار بها عمدوا إلى التسييس القبلي من خلال أنظمتها السياسية إلى توظيف القبائل المتمايزة ضمن أجنداتها من أجل البقاء والاستمرار على السلطة، فالتعدّد والتنوع القبلي قد يبقى في حالة استقرار وعلاقات تعاون بدلاً من الصِدام والصِراع إذا كان تحت سلطة وطنية وحيدة تتمتع بالإكراه المادي المشروع وتحظى بالقبول والرضا، كما أنّ الصراع القبلي ظاهرة متعددة الجوانب ويبقى بُعدُها الرئيس يتمحور حول الاحتكار السلطوي وتعظيم المنفعة والمصلحة القبلية، وهو ما من شأنه أن يثير النَّعرات والشّقاقات بين أبناء المجتمع الواحد.

كما أنه تعدّد المداخل المفسّرة لظاهرة الصراع بين المفكرين، فمن من أرجعها إلى التنشئة الاجتماعية والنفسية للأفراد بالعودة إلى البيئة الأولية الحاضنة وهي الأسرة ومنهم من أجل أصل بدايته إلى النظرية الديموغرافية والتي تؤكد على أن أصل الصراع يعود إلى الندرة في ظل التضاعف السكاني مع قلة وندرة الموارد الطبيعية والثروات عموما المنقولة منها وغير منقولة، كما التفاوت الاجتماعي الطبقي وإشكالية توزيع الثروة و الطبقية بالمجتمع من وجهة الماركسيين هي أصل الصراع بين الأفراد والجماعات، كما أن العصبية القبلية وقوة درجة الانتماء والولاء التام وغير المشروط للجماعة القبلية ومحاولة الاستفراد بالحكم عن طريق القوة و الغلبة حسب ابن خلدون والتضامن الآلي لدور كايم هو أصل الصراع. فجدلية ثنائية القبيلة– الدولة أصبحت المشهد البارز في مجتمعات ما بعد الثورة، فبعد التغييرات الجذرية المفاجئة والسريعة على دولة ما بانهيارها نظامها السياسي والأمني وتدهور اقتصادها بصفة كلية وتعثر مسار الانتقال الديموقراطي بها نتيجة الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، فإننا سنكون أمام معضلة أولوية وطريقة الحُكم بين القبائل، مما يؤدي إلى بروز أزمة بناء الدولة ومأسسة السلطات، فمساءلة الشرعية بالنسبة للمؤسسات التي ستستحدث وأخرى التي ستُجدّد والمشروعية بالنسبة لمخرجات القوى الفاعلة بعد تغير خارطة الفاعلين الوطنيين.

لقد تسبب التسييس القبلي لنظام معمر القذافي والاحتكار السلطوي للقيم المادية والمعنوية، إلى جانب التهميش المناطقي والإقصاء القبلي للقبائل و العشائر الليبية لأزيد من أربعة (04) عقود كاملة في اتساع الهوة و الفجرة بين الحكام و المحكومين، وتراجع درجة الشرعية للنظام السياسي الحاكم بقيادة معمر القذافين فقد اندلعت الاحتجاجات و المظاهرات في ليبيا يوم 17 فيفري من أجل الحد من الاستبعاد والإقصاء والمطالبة بالتداول على السلطة بطرق ديموقراطية، وتطورت بفعل فواعل وطنية وفوق وطنية إلى المطالبة بإسقاط النظام من خلال الثورة عليه، فقد انتقلت المظاهرات من السلمية إلى الدموية من خلال بروز مظاهر العنف و العنف المضاد وظهور معالم الحالة الهوبزية من خلال مشهد حرب الكل ضد الكل وانتشار الأسلحة والفوضى وتفشي الجريمة المنظمة وبروز العصابات والميلشيات، مما أدى إلى سقوط أرواح الآلاف من الليبي خاصة في ظل الإمدادات العسكرية والمادية والمالية من قبل القوى الخارجية.

لقد جُعلت الفوضى والحالة الهوبزية في ليبيا ذريعة من قبل قوات حلف الشمال أطلسي من أجل التدخل عسكريا بدوافع ظاهرية إنسانية من أجل حماية المدنيين وإنهاء حالة العنف والعنف المضاد من خلال القضاء على نظام معمر القذافي، فقد انتقلت ليبيا من المطالبة بالتداول على السلطة إلى التدويل للأزمة الداخلية و التي كانت لها انعكاسات وخيمة في ظل تضارب مصالح القوى الكبرى للتحول ليبيا بعد 10 سنوات من الثورة إلى ساحة للحرب بالوكالة أطراف معلومة الأهداف الجيواقتصادية في المنطقة عموما وفي الأراضي الليبية خاصة، فقد تعثر مسار الانتقال الديموقراطي من خلال تواجد برلمانيين وحكومتين في الشرق (طرابلس) الغرب (طبرقة) هذه الأخيرة التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر،فضلا عن التدهور الأمني والفراغ المؤسساتي وتعثر مسار الانتخابات لحكومة مركزية تفتقر وتفتقد للشرعية الوطنية.

وبعد عقد من الزمن من تاريخ الثورة الليبية، مازالت ليبيا لم تفلح في بناء الدولة في ظل أزمة مأسسة السلطة و التكاثر المفرط لمؤسسات المجتمع المدني التي بنيت على أسس دينية، سياسية، إيديولوجية، مذهبية، دينية وقبلية وهو ما عقّد مهمة بناء التوافق الوطني بين القبائل الليبية من خلال اللجوء إلى الحوار المجتمعي بدلاً من الحوار السياسي على اعتبار أنّ المجال السياسي بات يُفرّق أكثر

مما يجمع، فضلا عن هذا فقد باتت الحكومة المركزية عاجزة على تسيير مواردها الاقتصادية وإدارة حدودها الإقليمية بعدما وجدت الجماعات المتطرفة والجهادية فيها أرضية خصبة للمرور إلى وسط إفريقيا والعودة منها في ظل الانفلات الأمني الحاصل، إلى جانب هشاشة البنية الاقتصادية و الاجتماعية، ضّف إلى هذا الفراغ المؤسساتي وغياب سلطة القانون مما جعلها تعاني الأمرين خاصة في ظل التدخل الأجنبية من كل من مصر، السعودية وروسيا وفرنسا وايطاليا بما يحفظ مصالح وهو ما يُفسر التكالب عليها لحصد غنائم الحالة المتردية.

وتبقى أمام الحكومة المركزية وصانعو القرار بالعلبة السوداء في ليبيا العديد من الخيارات المتاحة و المتوفرة على أرض الواقع من أجل التطلع بجدية ومسؤولية نحو بناء الدولة الليبية ومن بين الخيارات المطروحة على طاولة الحكومة الى دعوة كبريات القبائل الليبية من المؤيدة والمعارضة على غرار الورفلة، زنتان، بني الوليد، التوارق ، مصراتة ، ترهونة لوضع الخلافات الجانبية والتفكير في الحلول الليبية – الليبية وجعل القوى الخارجية بمعزل عن عملية بناء السلام في ليبيا على اعتبار أن دخولها في معادلة البناء سيُصّعد أكثر مما يُهدء وهو ما كشفت عنه المؤتمرات السابقة التي كانت دون جدوى، كما أن التوافق ينبغي أن يكون على ضرورة مع القبائل الليبية على كلمة واحدة خدمة للشعب الليبي أجمع وتغليب المصلحة العامة والمرور بعدها للحديث عن الاقتسام السلطوي للقيم المادية والمعنوية وإعادة رسم خريطة الولايات والمناصب والمسؤوليات لبعث التنمية الوطنية وتبني الديموقراطية التشاركية والوصول إلى العدالة الانتقالية وأحد دعائمها المصالحة الوطنية التي تبقى مقبولة ومطلوبة بقوة من قبل الأطراف الليبية الوطنية.

وفي خضم تحليلنا للدراسة، توصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات التي نذكرها في مايلي:

- القبيلة مكون اجتماعي وسياسي واقتصادي ينبغي الاستثمار فيه من أجل تحقيق الولاء وتعزيز الانتماء الوطني للتقليل من كافة مظاهر الصراع.
- تعتبر القبيلة في ليبيا بمثابة السلطة المحلية في المجتمعات التقليدية القبلية، وهي تتمتع بالولاء والشرعية وتحظى بالقبول والطاعة لشيوخها، في مواجهة الدولة.

- ترجع ظاهر الصراع في أصل نشأتها إلى الأسرة وفقا للنظرية الاجتماعية من خلال اكتساب الفرد لسلوكات وفقا لتصرفات الأسرة من الأبوين، كما أن التفاوت الطبقي وسو توزيع الثروة و التباينات في الملكية وراء تفشي الظاهرة بحسب الفكر الماركسي، أمام ابن خلدون فقد أكد أن الصراع ناجم من الرقبة في السلطة و الحكم من خلال نظرية القوة والأغلبية والتركيز على العصبية القبلية التي تدخل في صراع مع العصبية الحاكمة المستأثرة بالحكم رغبة منها في السلطة، أما النظرية النفسية فتركز على الجوانب البسيكولوجية التي تغذي الطفل وتكسبه صفات غير وراثية ونمطية من خلال التعاملات اليومية داخل الأسرة وخارجها، فيما تركز النظرية الديموغرافية على أن التسابق نحو الموارد النادرة والحاجة هي من تحرك الصراع بين الأفراد والجماعات، خاصة وأن الموارد الطبيعية والتزايد السكاني في تضاعف غير متناسبين.

- الصراع القبلي قد يبقى مُنظم وضمن الأطر التنظيمية، إذا ما كانت هنالك سلطة مركزية وحيدة فوقية تعمل على ضبط سلوك الأفراد والجماعات وفقا لما تتمتع به قوات الإكراه المادي المشروع.

- صراع وصدام العلاقات بين ثنائية القبيلة–الدولة في مجتمعات ما بعد الثورة بهدف التمركز واستعادة الغنائم هو المشهد الأكثر احتمالاً خاصة في ظل غياب الثقافة السياسية الديموقراطية.

- التهميش المناطقي والاحتكار السلطوي للقيم والتسييس والعسكرة القبلية من قبل نظام معمر القذافيعزّز تهديدات قيام حرب أهلية بعد تآكل شرعية النظام السياسي.

- شكلت ليبيا الاستثناء في التجارب العربية لمجتمعات ما بعد الثورة من خلال التغييرات الجذرية والسريعة والدموية على جميع الأصعدة الاقتصادية، الأمنية والسياسية بفعل الصراع القبلي وتعثر مسار تحقيق الوفاق الوطني.

- القذافي عمد إلى توظيف القبيلة في نظام الحُكم ولجأ إلى التنمية المعاقة والتميز القبلي للاستئثار بالحكم، مما ولّد حالة انتقامية للقبائل المستبعدة طيلة 42 سنة لمحاولة التموقع في المناصب بكافة الأساليب المشروعة وغير مشروعة.

- هوية الاحتجاجات في ليبيا انتقلت من مطالب التداول على السلطة إلى التدويل للأزمة بعد تدخل قوات حلف الشمال الأطلسي.

- مخرجات انتخابات 2012 ساهمت في تعميق الهوة والثقة أكثر بين القبائل الليبية وضاعفت من الأزمات الأمنية والشقاقات الهوياتية الداخلية الضيقة وكرست فكرة الحُكم الفيدرالي لدى قبائل الغرب والجنوب الليبيين كأساس للاستفادة من غنائم النظام السابق معمر القذافي.

- مأزق التدخل الشمال الأطلسي في ليبيا غداة إعلان الثورة هو المتسبب والمسؤول الأول عن الفوضى التي دخلت فيها البلاد والتدخلات الأجنبية عرقلت مسار الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد عشرة (10) كاملة من الأزمة المتعلقة بمأسسة السلطة،الولاء، الشرعية، الاقتسام السلطوي، الاستقرار السياسي، المشاركة السياسية.

- قوات "الناتو" تجاوزت الصلاحيات الممنوح لها من خلال القرارين 1970 و 1973 وساهمت في دعم الثوار ماديا وماليا قبل منذ فيفري 2011 إلى غاية ما بعد سقوط نظام معمر القذافي.

- تفاعل وتحرك الدول الإقليمية والدولية عربيا وإفريقيا اختلف باختلاف السياسات و السلوكات المرفوعة بين المفضل للخيار العسكري والتصعيد الخشن لحسم الصراع القبلي في ليبيا بما يخدم مصالحه الحيوية في ليبيا، وبين المفضل للتهدئة باعلان مقترح التسوية السياسية للصراع من خلال تبني الحوار الليبي – الليبي وإنهاء الاقتتال الليبي.

- معضلة الصراع القبلي في ليبيا هو المتغيّر المستقل الذي عرقل معادلة التنمية السياسية، وصناعة السلام في البلاد وساهم في تفشي مظاهر الحالة الهوبزية.

- بروز معالم إشكالية الدولة الفاشلة في ليبيا بوجود حكومتين وبرلمانيين في الشرق (طبرق) والغرب (طرابلس)، فضلا على الإنفلات الأمني والفوضى وانتشار الميليشيات والجماعات الجهادية

المسلحة المتطرفة، والعجز الاقتصادي والتدهور الاجتماعي، وعدم قدرة الحكومة المركزية على كسب القبول والولاء طيلة 10 سنوات من الثورة.

- منذ بداية سنة 2012 شهدت ليبيا قيام وتأسيس أزيد من 3 آلاف مؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني بصفة عشوائية وغير قانونية وعلى أسس قبلية، دينية، سياسية، إيديولوجية وهو ما زاد من التشرذم الداخلي والانقسام الوطني وتضاعف معضلة التوحد والتوافق لبناء ليبيا الجديدة.
- التدخل العسكري التركي في ليبيا بطلب من الحكومة المؤقتة بقيادة فايز السرّاج حققت انتصارات ميدانية على القوات غير نظامية التابعة لخليفة حفتر بعد استعادة ترهونة ومطار طرابلس، غير أن التدخل العسكري التركي يحمل الكثير من الغموض والضبابية حول واقع الاتفاقية المبرمة مع ليبيا ومستقبل التواجد التركي في ليبيا اقتصاديا، سياسيا وأمنيا في حال إنهاء مشكلة الحكومة الشرقية وبرلمانها.

وإنطلاقا من مجمل الدراسة ونتائجها يمكننا الخروج بجملة من التوصيات التي ندرجها في مايلي:

- ✓ الاعتراف بالتعدد والتنوع القبلي في ليبيا والتقنين له، فضلا عن ضبط الأطر التنظيمية لسلوكات الأفراد والجماعات من أجل تفادي الصراعات التي قد تُضاعف من بؤرة التوترات الداخلية بين القبائل الليبية.
- ✓ اللجوء إلى الحوار المجتمعي بدلا من الحوار السياسيّ من خلال جمع مختلف القبائل وكذا التنظيمات الاجتماعية الضيقة والتقليدية في مؤتمر وطني عام لبعث أساليب واستراتيجيات تحقيق الوفاق الوطني وبعث أساليب الخروج من الأزمة وتفادي تواصل الانقسام.
- ✓ إنهاء التدخلات الأجنبية وحتمية احتكام القبائل الليبية إلى إعلاء شعار "ليبيا لليبيين" من خلال الحد من تنفيذ الأجندات الخارجية من القوى الإقليمية والدولية والتي زادت من حالة التشتيت الداخلي في ليبيا وعرقلت مسار الانتقال الديموقراطي.

- ✓ ضرورة تفعيل أساليب واستراتيجيات جديدة بعيدة عن المتغيرات فوق الوطنية في إدارة أو حلّ معضلة الصراع مع القبائل التي رفضت النزول إلى الآليات الديموقراطية للتعايش والاندماج بمعية الأغلبية الليبية.

- ✓ إعادة تكييف موازين التنمية في البلاد من خلال بعث المشاريع التنموية الاقتصادية بما يحفظك التنمية الوطنية وينهي التهميش والإقصاء الممنهج من قبل النظام السابق بقيادة معمر القذافي.

- ✓ تعزيز عملية صناعة السلام في ليبيا من خلال تبني الديموقراطية التشاركية بالاقتسام السلطوي، فضلا على الحد من الانتشار الفوضوي للأسلحة والقضاء على الميليشيات الخارجة عن القانون والتي بات تهديدات حتى فقط لليبيا، بل حتى للمحيط الإقليمي.

- ✓ تكريس مبادئ وميكانزمات المشاركة السياسية وبعث مشاريع التنشئة السياسية للأفراد والجماعات الليبية دون إهمال أو إغفال المتغير القبلي، فضلا عن وضع حد للتكاثر الفطري لمؤسسات المجتمع المدني الذي بات دوره يقتصر على المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية فقط القادمة من المنظمات الاغاثية الدولية.

قائمة للمصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

القواميس:

1) وضاح زيتون، **المعجم السياسي**. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

2) الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الجزء الأول، 1979.

3) المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**. ط4، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

4) ناظر عبد الواحد الجاسور،**موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**.لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

5) سعيفان أحمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية ولدولية عربي– فرنسي– انجليزي**. لبنان: مكتبة لبنان للناشرين، 2004.

6) فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية انجليزي، فرنسي، عربي**. لبنان: أكاديميا للنشر، 1993.

ثانـــيًا : قائمة المراجع

I. الكتب

1) أبو العينين محمود، **إدارة وحلّ الصراعات العرقية في إفريقيا**. ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.

2) ابراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.

3) إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

4) إبراهيم سلمان محمد، **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة 17 فيفري 2011**. ليبيا: دار ومكتب الشعب للطباعة والنشر، 2013.

5) إبراهيم شرقية، **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية**. قطر: معهد برونجز، 2013.

6) أدم الزين محمد، **رؤى حول النزاعات القبلية في السودان**. معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، 1998.

7) أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

8) (ـــــــ، ـــــــ)، **الأزمة الليبية إلى أين؟**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، سنة 2017.

9) ادوارد مورتيمر، روبرت فاين، **الشعب والأمة والدولة: مدلول العرقية والقومية**. تر: أكرم حمدان، نزهت الطيب، لبنان: دار السلام للطباعة والنشرة التوزيع والترجمة، 2007.

10) أحمد عبد الوفا، **منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة و الإقليمية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1997.

11) ايريك كيسلاسي، **الديموقراطية والمساواة**. تر: جهيدة لاوند، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

12) إقانسترينسكي، **إشكالية الفصل بين الدين والسياسة**. تر: عبد الرحمن مجدي، مصر: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2016.

13) آرنتليبهارت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. تر: حسني زينه، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

14) أكوديبا نولي، **الحكم والسياسية في إفريقيا**. تر: إبراهيم نر الدين، المجلس الأعلى للثقافة، 2009.

15) المسيري عبد الوهاب، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**. ج2، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2005.

16) أوليشبك، **هذا العالم الجديد!:رؤية مجتمع المواطنة العالمية**. تر: أبو العيد دودو، ألمانيا: منشورات الجمل،2001.

17) الأنصاري محمد جابر، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

18) (ـــــــ ، ـــــــ)،**تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

19) الأسود شعبان، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**.مصر:الدار المصرية اللبنانية،2003.

20) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**. دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

21) بن خلدون عبد الرحمن، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. تقديم: مجدي سعيد، بيروت: دار الكتاب اللبناني،2011.

22) بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات**. بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2000.

23) بوغانم عباس، **ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروب من الأزمة**. تونس: جمعية البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي،2015.

24) بيتي الطيب، **ربيع المغفلين النهاية المُمنهجة للعرب في حكومة العالم الجديد**. مصر: شمس للنشر والإعلام،2014.

25) بوبكرا ادريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1999.

26) برهان غليون، **بيان من أجل الديموقراطية**.ط 5: بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006.

27) بلقزيز عبد الاله، **الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

28) (ـــــــ ، ـــــــ)،**دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهليةالعربية:العوامل الداخلية والخارجية**. ط2: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

29) بوطالب محمد نجيب ،**سوسيولوجيا القبلية في العالم العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

30) (ـــــــ ، ـــــــ)،**الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2012.

31) برتراند بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**. تر: لطيف فرج، مصر: مدارات للأبحاث والنشر، 2016.

32) بن نوي حسان، **تأثيرا الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

33) بدوي عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**. ط 3:الكويت:كالة المطبوعات، 1977.

34) بغدادي عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 204.

35) بيتر فالنستين، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي**. تر: سعد فيصل السعد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.

36) بوبريك رحال،**زمن القبيلة: إشكالية السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2012.

37) بهى لطيفة، **التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الانتقالية**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2017.

38) الجابري محمد عابد، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

39) (ـــــــ ، ـــــــ)،**فكر ابن خلدون: العصبية والقبيلة ومعالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط6: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

40) (ـــــــ ، ـــــــ)، **إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

41) جون أربرادلي، **ما بعد الربيع العربي**. تر: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.

42) جوردان مرشال، **موسوعة علم الاجتماع**. تر: محمد محمود الجوهري وآخرون، المجلد الأول، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2000.

43) حمدان جمال، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996.

44) (ـــــــ،ـــــــ)، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**. القاهرة : د د ن، 1968.

45) جلبير الأشقر، **الشعب يُريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**. تر: عمر الشافعي، بيروت: 2013.

46) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر، الدار الخلدونية، 2007.

47) جون رولز، **العدالة كإنصاف**. تر: حيدر إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

48) جهاد عودة، أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي والإنقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.01، 2015.

49) جمال منصر، **التدخل الإنساني العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة: من قوة التحالف إلى فجر الاوديسا**.قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

50) دانيال تشيروت، **هل تنجح الديموقراطية في المجتمعات المنقسمة بشدة؟**: في مؤلف **هل الديموقراطية قابلة للتصدير؟**. تر: عبد الرحيم جمال، لبنان: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012.

51) دوفرجيهموريس،**مدخل إلى علم السياسة**. تر: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2009.

52) درويش ابراهيم،**النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**.ج1، ط2، 1969.

53) هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

54) وهبان أحمد محمد، **تحليل إدارة الصراع الدولي**. المملكة السعودية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014.

55) وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

56) ويليام بلوم، **الدولة المارقة دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم**. تر: كمال السيد، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

57) وجيه كوثراني، **هويات فائضة..مواطنة منقوصة**. بيروت، دار الطليعة، 2004.

58) زاوشيصورية،**الأزمة الليبية والقوى الدولية:وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة**. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

59) زبارةمحمد، أحمد يوسف أحمد، **مقدمة في العلاقات الدولية**. القاهرة: مكتبة أنجلو المصرية، 1972.

60) زايد أحمد، **الدولة دراسة في علم الاجتماع**. القاهرة: مكتبة النصر، 2003.

61) زريبي نذير، **الوجيز في علم الاجتماع: نظريات اجتماعية**. منشورات ليجوند، 2011.

62) زيدان عبد الرحمن، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**. القاهرة: دار الكتب القانونية، 2008.

63) زبيري رمضان،**العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2012.

64) زيدان قاسم، مسعد عبد الرحمن، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**. القاهرة :دار الجامعة الجديدة للنشر،2003 .

65) حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أيُّ مستقبل؟**. القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007.

66) حمادة أمل، **الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة**. بيروت. المركز العربي للأبحاث والنشر، 2008.

67) حسين سالم مرجين، **الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا: بين أزمة الدولة وانشقاقات مجتمعية – دراسة تحليلية سوسيولوجية تاريخية–** . ليبيا: جامعة طرابلس، 2018.

68) حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**. مصر: مركز دراسات المستقبل الإفريقي،1996.

69) (ـــــــ، ـــــــ)، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998.

70) حسن حميد، **الذهنية العربية: الثوابت والمتغيرات مقاربة معرفية**. سوريا: دار نليوى للدراسات والنشر والتوزيع،2009.

71) حسن صبرا، **نهاية جماهيرية الرعب**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.2012

72) حدوق وليد، **ديناميكية الانقسام الاجتماعي في ليبيا**: في منتدى **المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية**. البدائل العربية ومنظمة هيفو، 2015.

73) حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية المقارنة**.الطبعة الثالثة: دمشق: ددن،2018.

74) حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**. بيروت: مجلة المستقبل العربي،العدد2004.

75) طالب رشيد يادكار، **مبادئ القانون الدولي العام**. العراق: مؤسسة موكارياني للبحوث والنشر، 2009.

76) الطائي عادل أحمد، **القانون الدولي العام**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009.

77) يوسف محمد الصواني، **الانتقال الديموقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق**.اللقاء السنوي الحادي والعشرون، جامعة طرابلس، ليبيا، أوت 2011.

78) (ـــــــ، ـــــــ) ، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

79) يونس منصور ميلاد، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**. ط3، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر،2009.

80) يوسف عبد الله الغنيم، **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

81) كلود دوبار، **أزمة هويات: تفسير تحول**. تر: رندة بعث، بيروت: المكتبة الشرقية، 2008.

82) كريستوفر شيفير وجيفري مارتن، **ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية**. تر:محمد علي قناوي، د ب ن، راند للطبع، 2014.

83) كارستينفيلاند، **الدولة القومية خلافًا لإراداتها: تسييسالإثنياتوأثننة السياسة البوسنة، الهند وباكيستان**. تر: محمد جديد،سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 2008.

84) محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1990.

85) محمود يوسف موسى، **القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية (1960– 1997)**. السودان: جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية،1999.

86) متروك الفالح، **المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

87) مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي** .ليبيا : دار الكتب الوطنية،2007.

88) محفوظ محمد، **ربيع العرب**. بيروت: الانتشار العربي، 2012.

89) مكي يوسف، **عندما تصبح القبيلة وسيطا بين المجتمع والدولة: مع الإشارة إلى حالة العربية السعودية**. ضمن سلسلة أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

90) محمد حسن إحسان، **علم الاجتماع السياسي**. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2005.

91) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات تنمية وتنمية الأزمات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

92) مارتن غريفش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. تر: عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

93) محمد علي عز الدين، **التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة**. ليبيا: وزارة الثقافة والمجتمع المدني، 2013.

94) محمد عبد الرحمن إسماعيل، **مدى انطباق الشرعية على نظام العقوبات الدولية**. ط1، اليمن: دراسة بحثية لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، 2005.

95) محمد علي توريدي، **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الصومال**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

96) ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

97) محمد أمين علي بوبكر، **العدالة مفهومها ومنطلقاتها**. دمشق: دار الزمان، 2010.

98) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

99) محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، .

100) المشاقبة تيسير، **الثورات العربية وأثرها على إسرائيل**. الأردن: دائرة المطبوعات والنشر، 2011.

101) المنياوي رمزي، **رجل من جهنم**. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010.

102) نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002.

103) نعوم تشوميسكي، **الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديموقراطية**. تر: سامي الكعكي: بيروت: دار الكتاب العربي، 2008.

104) نيفين مسعد وآخرون، **كيف يُصنع القرار بالأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب،اليمن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

105) نضال حمادة، **الوجه الأخر للثورات العربية**. بيروت: دار الفارابي، 2013.

106) نقولا زيادة، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية،1958.

107) نويل كالهون، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديموقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية**. تر: ضفاف شربا، لبنان، 2012.

108) ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

109) سالم بول، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**. مؤسسة كارينغي للسلام، 14 جوان 2002

110) (ـــــــ،ـــــــ)، **التطور السياسي والتحول الديموقراطي**.ط2، القاهرة: جامعة القاهرة،2006.

111) سامح فوزي، **تعقيب حول مقال الثورة المصرية والبناء الديموقراطي في الثورة والانتقال الديموقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

112) سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012.

113) سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديموقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**. مصر: جامعة عين الشمس.

114) سيدي محمد ولدين، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**. عمان. دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2010.

115) سيدة حسني، **ثورة 17 فيفري: الأكثر عنفا والأكثر دموية**. القاهرة: دار الفكر الإسلامي، 2011.

116) السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من المشهد المتواصل**. لبنان: مؤسسة الفكر العربي والتوزيع، 2011.

117) السيد مصطفى أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، القاهرة: ترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

118) سلامة رمزي، **رياح التغيير في ليبيا(2010–2012): الثورة الليبية**. الكويت: إدارة البحوث والدراسات، 2012.

119) سمير آمين، **مستقبل الجنوب في عالم مُتغير**.ط1: القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

120) سمير أمين وأخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

121) سميرة محمد كامل، **التخطيط الاجتماعي مدخل إلى القرن الواحد والعشرين**. مصر: المكتب الجامعي الأزبكي، 1998.

122) سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994.

123) (ـــــــــ،ـــــــــ) ، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**. عمان: منتدى الفكر العربي، 1988.

124) سفيان لطيف علي، **التعسف في استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

125) عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22–23 جانفي 2014.

126) عبد الودود ولد الشيخ، **القبيلة والدولة في إفريقيا**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات .2013.

127) (ـــــــ ، ـــــــ)،**الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد : قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن (1989–2011)**. القاهرة: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

128) عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديموقراطي والمجتمع المدني**. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003.

129) عبد الحميد أحمد أبو سليمان، **العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي**. دمشق: دار الفكر، 2002.

130) عبد القادر اسماعيل، **المعوقات السياسية وانعكاسها على التكامل الاقتصادي بين ليبيا–مصر–السودان.** ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي بجامعة سلها بليبيا، والمنظمة حول الشراكة المصرية الليبية السودانية من أجل التنمية والاستثمار، يومي 14 و15 ديسمبر 2009.

131) عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012.

132) عيتاني حسام، **ازدهار وأفول "الربيع العربي"**. مصر، مجلة شؤون عربية، العدد 158، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أوت 2014.

133) علي مصباح محمد الوحيشي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**. مجلة الدراسات القانون، المجلد 1، العدد 5، جانفي 2017.

134) علي عبد اللطيف أحميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**. بيروت: مركز دراسات الحدة العربية،1995.

135) عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.

136) عصام نعمان، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع: قراءة تحليلية**. بيروت: 2012.

137) عروب هند، **المخزن في الثقافة السياسية المغربية**. المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2005.

138) العروي الهادي، **القبيلة الإقطاع والمخزن**. المغرب، إفريقيا الشرق، 2005.

139) العروي عبد الله، **مفهوم الدولة**. الطبعة العاشرة: المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014.

140) الفتلاوي سهيل حسين، **القانون الدولي في زمن السلم**.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010.

141) فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**. تر: محمد عرب صاصيلا،بيروت: مج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

142) صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**.العراق: مطبعة دار الحكمة، 1991.

143) صفّار محمد، **علاقات السلطة والقوة والعنف في المجتمع المصري: الثورة والدولة والديموقراطية**. مصر: دار الإسكندرية، 2012.

144) قادري حسين، **النزاعات الدولية: دراسة تحليلية**.الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.

145) روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**. تر: حسن صعب، لبنان: دار العلم للملايين،1984.

146) ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**. ط1، تر: حمدي عبد الرحمن، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

147) رغيد الصلح، **الديموقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني**. دراسة مقدمة ضمن مشروع برنامج الأمم المتحدة اللبناني بمجلس النواب اللبناني، الملف السادس عشر، 2007.

148) الرحمون أحمد عوض وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

149) شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر: 1997.

150) شنان عمر عبد الحفيظ، **نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات**.القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2015.

151) شنان محمد عمر، **العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: مفاهيم وتطبيقات**. مصر: دار المنصورة، 2015.

152) توماس شيلينج، **إستراتيجية الصراع**. تر: نزهت الطيب، أكرم حمدان، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون.

153) تيد روبرت جار، **أقليات في خطر**. تر: عبد الحكيم مجدي، سامية الشامي. القاهرة: مكتبة المدبولي، 1995.

154) توماس هوبز، **اللفياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلة الدولة**. تر:ديانا حرب وبشرى صعب، أبو ظبي:هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011.

155) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التطور الديموقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات العربية،1997.

156) ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة مقارنة في إستراتيجية إدارة السلطة**. الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

157) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

158) (ـــــــ ، ـــــــ) ، **آراء في فكر التخلف: العرب والغرب في ظل العولمة**. بيروت: منتدى المعارف، 2012.

159) (ـــــــ، ـــــــ) ،**صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت**. لندن: دار الساقي، 1996

160) الخطيب أحمد نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. ط2: عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

161) الخطيب محمد، **المجتمع البدوي**. سوريا: منشورات دار علاء الدين،2008.

162) الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة مقارنة في استراتيجية إدارة السلطة**. الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

163) غليون برهان، **حول الخيار الديموقراطي: دراسة نقدية**. مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

II. الدوريات والمجلات العلمية

1) أجون نسيب ومراد أصلان، **نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط. منظور دستوري حول العراق وأفغانستان**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

2) أحمد محمد طوزان، **التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين الاستقلالوالانفصال: دراسة حالة انفصال جنوب السودان**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، 2013.

3) أحمد شوقي بنيوب، **العدالة الانتقالية: المفهوم، النشأة والتجارب**. مجلة المستقبل العربي، العدد 413.

4) أحميدة عبد اللطيف، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

5) آمنة محمد علي، **تحديات التحول الديموقراطي وبناء الدولة في ليبيا**. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد 17.

6) إميجني عبيد، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**. مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014.

7) إسحاق كافومبا وآخرون، تقرير المؤتمر: **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**. جنوب إفريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011.

8) بولس جواد، **الكيان اللبناني و الوحدة اللبنانية**، المجلة اللبنانية للعلوم السياسية، العدد 2، 1970.

9) بوقنورإسماعيل، **التخلف السياسي في الدول العربية**. دفاتر السياسة و القانون، العدد التاسع، جوان 2012.بيسان مصطفى موسى، **الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية**. دفاتر البحوث العلمية، العدد الثامن.

10) بكيس نور الدين، **القبيلة والربيع العربي**. مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: العدد الرابع عشر، جانفي 2016.

11) بن بريهوم ميادة ،**تحديات اعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي من منظور مقاربة الجوار السيء: ليبيا نموذجًا**. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة الرابعة، العدد الأول، المجلد الرابع، 2019.

12) بن بتقة نور الهدى، **تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا**. مجلة مدارات سياسية، العدد الخامس، جوان 2018.

13) بن حدة باديس، **آليات تفعيل الديموقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشرة، جانفي 2017.

14) البعرصي عوض، **الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على مؤسسات الدولة**.طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجية، 2015.

15) البشير علي الكوت، **الدور السياسي للقبيلة في ليبيا**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جانفي 2018.

16) بوضياف مليكة، **إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية و الدولة المدنية: الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي**. مجلة أكاديميكا، العدد الخامس، جوان، 2016

17) جمعي خالد، **الانتقائية والازدواجية في المعايير في موقف الأمم المتحدة اتجاه الأزمتين الليبية والسورية**. مجلة السياسة العالمية، العدد الأول، جانفي 2017.

18) دوزيوليد، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان.

19) وليد سالم محمد، **النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم مدخل لتفسير (الربيع العربي)**. مجلة العلوم السياسية، العدد 47.

20) (ــــــــ ، ــــــــ) ، **إشكالية حقوق الإنسان في النظم السياسية العربية وأثرها في التنمية**. مجلة جامعة تكريت، العدد 8، 2005.

21) الزيود اسماعيل، فاطمة الطراونة، **الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عُمان أنموذجًا**. مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، المجلد 39، 2012.

22) زين العابدين معو، رندة حمايدة، **المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جانفي 2018.

23) زغدار عبد الحق ،بلغالم أمال، **الحركات الاجتماعية و الخصوصية المجتمعية: دراسة على مستوى انعكاسات العلاقات بين الأمن والتنمية على واقع الدول العربية : ليبيا نموذجًا**. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، جانفي 2018.

24) زايد عبيدة الله مصباح، **إشكاليات بناء الدولة الديموقراطية في ليبيا: القيم والخيارات**. المستقبل العربي، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 403، سبتمبر 2012.

25) زيدان جميلة، ضيف الأزهر، **نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي**. مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 20، سبتمبر 2016.

26) زياد عقيل، **الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الدولي**. ملف الأهرام الاستراتيجي. القاهرة: العدد 196، أفريل2011.

27) (ـــــــ، ـــــــ)، **عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**. مصر: مجلة الدراسات الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية للأهرام، العدد 144، أفريل 2011.

28) زقاع عادل، منصوري سفيان، **الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية**. مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017.

29) حادي إبراهيم، **الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الجزائري**. مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد 04 ديسمبر 2018، المركز الجامعي تيسمسيلت.

30) (ـــــــ، ـــــــ) ،**الثابت والمُتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا**. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد9، أفريل 2021.

31) حدرباش عبد الوهاب، **تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري**. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الرابع، نوفمبر 2017.

32) حسن طارق، **الدولة الوطنية بعد الثورات: جدل الإيديولوجية والهوية من تطابق الدولة والأمة إلى دولة المواطنين**. مجلة سياسات عربية، العدد 09، جويلية 2014.

33) حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**. بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد،2004.

34) الحروب خالد، **معايير نجاح الثورات العربية**.مصر: مجلة شؤون عربية، العدد149، 2012.

35) يوسف محمد الصوافي، **الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل**. مجلة المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015.

36) طلال عتريسي، **تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية**. مجلة شؤون عربية، العدد 148، ديسمبر 2011.

37) كلاع شريفة، **التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا**. الجزائر: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، فيفري ،2014.

38) كعسيس خليدة، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**. لبنان: مجلة المستقبل العربي.

39) محمد بني سلامة ومحمد كنوش الشرعة، **أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفورأنموذجا**. مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 347، جانفي 2008.

40) المولدي الأحمر، **مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

41) مى حسين عبيد، **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**. مجلة دراسات دولية، العدد 51، بغداد.

42) محمد عبد الحفيظ الشيخ، **أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في إحداث الثورات العربية: ليبيا وسوريا أنموذجا**. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44، جانفي 2015.

43) (ـــــــ، ـــــــ)، **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق**. مجلة دراسات الشرق الأوسطية، السنة 19، العدد 71، ربيع 2015.

44) (ـــــــ، ـــــــ)، **المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل**. مجلة جيل الدراسات السياسية العلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 11، أكتوبر 2017.

45) (ـــــــ، ـــــــ)، **ليبيا بين جماعات العنف والديموقراطية المتعثرة**. بيروت: المستقبل العربي، السنة37، العدد 437، فيفري 2015.

46) مفيد كاصدالزيدي، **ليبيا رؤية من الداخل ونظرة الى المستقبل**. الملف السياسي، العدد 110، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العراق :2012.

47) مريم وحيد، دينا شحاتة، **سياسات الشارع : تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية** . السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011.

48) ناجي عيسى سالم، **صناعة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط**: ليبيا نموذج. مجلة اتجاهات سياسية، العدد السابع، برلين: المركز الديموقراطي العربي،2019.

49) سالم أنور أحمد لعبيدي، جميد أنو أحمد لعبيدي، **دور المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع**. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد6، جامعة تكريت.

50) سلافة طارق الشعلان، **مشروعية التدخل العسكري في ليبيا: في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية**. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السادس، أفريل 2015.

51) ساعو حورية، **التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية : التأصيل النظري للفوضى الخلاقة الرتبة.** المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2016.

52) عادل ماجد، **العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات،** مجلة السياسة الدولية، 2013.

53) (ـــــــ ، ـــــــ)،**تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر.** مجلة الديموقراطية، العدد 54، أفريل 2014.

54) عبد القادر ندان، **قانون الانتخابات الكويتي: قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديموقراطية.**المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: العدد 31، سبتمبر 2011.

55) عبد العظيم جبر حافظ، **التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري.** ليبيا: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والليبية، 2011.

56) عمارة دليلة، **محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا.** الجلفة: مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثالث عشر، 2019.

57) عبد الله النعيم وآخرون، **حقوق الإنسان والخطابات الدينية.** ط9: القاهرة : سلسلة قضايا الإصلاح 12، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006.

58) العرادي عبد الرزاق، **ليبيا: بعد استعصاء الحسم العسكري هل ينجح الحوار السياسي.**قطر: مركز الجزيرة للدراسات 10 أوت 2015.

59) العناني خليل، **العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا.** آفاق افريقية، المجلد الثاني، 2001.أحمد عبد الرحمن، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق،** مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الخامسة، العدد الأول، أفريل 1977.

60) الفاتح عبد الدافع، **تجربةإتحاد الجمهوريات العربية الثلاث (مصر، السودان، ليبيا).** ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي بجامعة سلها بليبيا،المنظمة حول الشراكة المصرية الليبية السودانية من أجل التنمية والاستثمار، يومي 14 و15 ديسمبر 2009.

61) فولفراملاخر، **تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة.** تر: عدنان علي عباس، أبو ظبي، مجلة دراسات عالمية، العدد 120، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014.

62) الفيتوري صالح السطيّ، **الثقافة السياسية في المجتمع الليبي.** بيروت: مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، السنة الـ34، سبتمبر 2017.

63) فرحات محمد فايز، **الاحتلالوإعادة بناء الدولة:دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان واليابان والعراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

64) فرحاتي عمر و سليماني مباركة، **التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي**. العدد الخامس، جانفي 2016.

65) الصديقي سعيد، **الدولة في عالم مُتغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة**. شؤون اجتماعية، مجلة دورية، العدد 103، السنة 26، سبتمبر 2009.

66) صفار محمد، **إدارة مرحلة ما بعد الثورة**. مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

67) صخر الحاج حسين، **نظرة إلى مفهوم العرق عرق أم اثنية**. مجلة تحولات اللبنانية الشهرية، العدد الخامس عشر، 21أكتوبر 2006.

68) ريم أبو الحسن، **مسار التحول الديموقراطي في ليبيا: الواقع والتحديات**. مجلة رؤية التركية، مركز الدراسات السياسية و الاجتماعية ، السنة 3، العدد 3، خريف 2014.

69) روبرت روتبرغ، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية**. مجلة الثقافة العالمية، العدد 117، مارس 2003، ص 51، ص25.

70) رمدومسمية،**الخيارات الإستراتيجية لتركيا في إفريقيا : بين النظرية والتطبيق**. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، أكتوبر 2016.

71) رجب ضو المريض، **عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا**. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017.

72) ثائر وشحة، **مفهوم الدولة الأمة**. مجلة حملات التمدن، العدد 3923، 2012/12/26.

73) خالد حنفي علي، **خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة** .مجلة الشرق الأوسطية، العدد 64 ، سبتمبر 2014.

74) (ــــــــ ، ــــــــ)، **الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي** . القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 19، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2012.

75) (ــــــــ ، ــــــــ)، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**. مجلة السياسة الدولية، العدد188، المجلد 47، أبريل 2012، ص118.

76) (ـــــــــ ، ـــــــ)، **الدولة غير الموحدة : تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية**. مجلة السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 48 ،جويلية 2012.

77) خالد صولي لزهر عبد العزيز ،**دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا**. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس 2019.

78) (ـــــــــ ، ـــــــ)،**دور النخب الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة بعد حراك 2011في ظل تحديات الخصوصية القبلية**. مجلة صوت القانون، المجلد السادس، العدد الثاني، نوفمبر 2019.

79) خولة مُحي الدين يوسف، **دور الأمم المتحدة في بناء السلام**.مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد27، العدد الثالث، 2011.

III. رسائل غير منشورة :

1) إبراهيم تيسيير قديح، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011**. مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، 2013.

2) بن بتقة نور الهدى، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي(2012–2016)**. أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 2017/2016.

3) جمعة الزروق فرج بلعبد، **دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية: اليمن أنموذجا**. رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط،جانفي.

4) دبلة عبد العالي، **الدولة في العالم الثالث: طبيعتها ودورها مثال الجزائر**. رسالة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة قسنطينة، 1996.

5) زين العابدين السيد محمد، **الديموقراطية التوافقيةوأثرها على الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير منشورة بالعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

6) مالك عباس جيثوم، **التنظيم الدولي للنزاعات المسلحة غير الدولية**، رسالة ماجيستير، كلية القانون جامعة بابل العراقية، 2012.

7) رابحي لخضر ،**التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة**. أطروحة دكتوراه قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

IV. المواقع الالكترونية:

1) إلياس أبو جودة، **التدخل الإنساني وإشكالية السيادة**. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الصادر بتاريخ 1 جويلية 2017، http: //www. lebarmy.gov.lb/ar/news/?35918#.VVNLrpM0-So

2) كمال عبد الله، **دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا**. تابع الرابط الالكتروني التالي: www.siyassa.org.eg /category/2/106/../aspx ,20/03/2018

3) ريناس بنافي، **ظاهرة الصراعات الاثنية: الصراع الكردي في العراق نموذجًا**. مجلة الحوار المتمدن الكترونية، العدد 3960، 18أفريل 2018، 09.55 صباحًا . http: //www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=339336

4) غسان سالم، **قراءة في كتاب الديموقراطية التوافقية: مفهومها و نماذجها**. مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 2762 ليوم 07 سبتمبر 2009. http: //www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=183893

5) عبد الواحد بلقصري، **إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة**. تابع الرابط التالي:www.ahewar.org/deba/show.art.asp?aid=113184 , 25/003/2018

المراجع باللغة الأجنبية:

Premièrement : Les sources

Les dictionnaires

1. Dictionnaire encyclop édie, **Larousse**. Paris : cedex, 2001.
2. **Grand dictionnaire Encyclop édique Larousse**. Paris : librairie.1984.

Deuxi èmes : les r éf érences

I. Les livers:

1. alshadaedi Al-hamzeh and Nancy ezzedine, **Libyan tribes in the shadows of war and peace**. Netherlands:clingendaelinstitute of international relations, 2009.
2. a.Esmein, **él éments de droit constitutionnel**. paris : Tenin , 1927.
3. Ben Lamma Mohamed, **The Tribal Structure in Libya: Factor for fragmentation or coh ésion?.**France: fondation pour la recherche strat égique, 2017.
4. Bicharakhader**, Libye le contre paradigme d'une révolution heureuse**. Belgique, alternatives sud, 2012.
5. BuhaugHalvard and Scott Gates, **The Geography of Civil War**, Journal of Peace Research, vol 39,No 4,2002.

6. Brian mcquinn, assessing **insecurity after the Arab spring : the case of Libya**. American political science association, 2013.
7. Bard E o Neil and others, **insurgency in the modern world** .Boulder, colowestviewpress, 1980.
8. BoukhobzaMouhamed**, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie : de l'ordre tribal en désordre colonial**. Alger : o.p.u , 1982.
9. Dahl Robert, **political oppositions in western democracies**. new Jersey: New haven, 1966.
10. Francesco francioni,Christinebakker. **Responsibility to protect humanitarian intervention and human rights: lessons from Libya to Mali**.transworld working paper, April 2013.
11. Gabriel almond and Sidney verba, **the civil culture political attitudes and democracy in five nations**. new jersey : Princeton university press , 1963.
12. George s masanat**, the dynamics of modernization and social change a order**. California: Goodyear publishing company, 1973.
13. Jean baptiste jeangénevilmer,**le militaire et l'humanitaire :la question libyenne**. Publie dans la vie desidees.fr, le 2 septembre 2015.
14. Jonathan M. winer**,origins of the Libyan conflict and options for its resolution.** Washington: The Middle East Institute, 2019.
15. Joel s migdal, **state power and social forces**. London: Cambridge universitypress, 1994.
16. John Davis ,**le système libyen :les tribus et la révolution** .traduit :isabelle richet. Paris :puf, 1990.
17. (———,———)**,Libyan Politics, Tribe, Revolution**, London, L.b, TaurisSerie. 1997
18. Houbadelphine, **état de la question l intervention militaire en Libye**.

Bruxelles, culture education Permanente, 2011.

19. Kalevi j holsti**, the state war and the state of war**. United Kingdom: Cambridge university press, 1995.
20. Kazancigil Ali, **the state in global perspective**. Paris : grower pub, 1983.
21. Lucian pye ,**politics personality and nation building** . new Jersey: New haven, 1966.
22. Mehrdadpayandeh, **the united nations, military intervention and regime change in Libya**. The Virginia journal of international Law, 2012.
23. Mario Bettati, **le droit d'ingérence : mutation de l'ordre international**. Paris, éditions odilejacob, 1996.
24. Patrick haimzadeh, **scrutin sur fond de chao le monde diplomatique**. N °700, juillet 2012.
25. RemiKhouri, **the Arab wakening**. the nation.2011.
26. Rock little, intervention **in world politics**. London: Oxford: clarendom house, 1984.
27. Sean D. Murphy, **Humanitarian Intervention: The United Nations in an Evolving World Order,** University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1996.

28. Varumvira and Anthony cordesman. **The Libyanuprising: an uncertain trajectory**. Washington Dc: center for strategies and international studies csis, 2011.
29. Winker, Margaret A, **Measuring Race and Ethnicity: Why and How?,**Journal of the American Medical Association, 292, 06 octobre,2004.

II. Les thèses :

1. BalhasenSaifelnaser, **les relations franco- libyennes**. France : thèse pour le doctorat en sciences politique, université d Auvergneclernot fd1,2012.

فهرس الأشكال **الصفحة**

الشكل (01): مخطط تفصيلي دمج مفاهيم عملية التسوية للصراع.....33

الشكل رقم (02) : حركية الأزمة الليبية: من الثورة إلى الفشل الدولاتي.....167

فهرس الجداول والخرائط

الجدول رقم (01) : تصنيفات الدول حسب المفكر جويل ميغدال.....63

خريطة (01): مواقع إنتشار بعض القبائل الليبية.....78

خريطة (02): الجماعات المسلحة ومناطق الصراع في ليبيا.....97

فـهرس المحتويـــات

فهرس المحتويات **الصفحة**

شكر وتقديـــــر.....3

الإهـــــــداء.....4

الملخص باللغة العربية.....5

الملخص باللغة الانجليزية.....7

مقدمـــــة.....10

الفصل الأول: الصراع القبلي وبناء الدولة في مجتمعات ما بعد الثورة: مقاربة مفاهيمية.... 27

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الصراع القبلي.....29

المطلب الأول: تعريف الصراع.....29

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بظاهرة الصراع.....34

المطلب الثالث: المداخل والاتجاهات النظرية المفسّرة لظاهرة الصراع.....41

المبحث الثاني : تعريف القبيلة وبعض المفاهيم المرتبطة بها.....46

المطلب الأول : تعريف القبيلة.....46

المطلب الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالقبيلة.....52

المبحث الثالث:جدلية القبيلة– الدولة ومعضلة الانتقال الديموقراطي في مجتمعات ما بعد الثورة .. 57

المطلب الأول:صراع القبيلة– الدولة ومأسسة السلطة: بحث في بنيوية النظام السياسي.57

المطلب الثاني: الانهيار الدولاتي ومعضلة الانتقال الديموقراطي بعد الثورة.....67

الفصل الثاني: الدولة واشكالية الصراع القبلي في ليبيا قبل وبعد الثورة.....71

المبحث الأول: علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا قبل 2011.....72

المطلب الأول:مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي خلال مرحلة حكم القذافي.....72

المطلب الثاني: خارطة التوزيع القبلي في ليبيا.....76

المطلب الثالث:التوظيف السياسي للقبيلة خلال مرحلة حكم القذافي وبروز معضلة الولاء المناطقي.....80

المبحث الثاني: الصراع القبلي وخيار الثورة في ليبيا بعد 2011..... 87

المطلب الأول: مُغذيات الصراع القبلي في ليبيا بعد 2011.....88

المطلب الثاني: دور الصراع القبلي في انهيار النظام القبلي.....103

المطلب الثالث: دور الصراع القبلي في استمرار الأزمة الليبية بعد انهيار نظام القذافي.....106

الفصل الثالث:إشكالية بناء الدولة في ليبيا بين الصراعات القبلية وتداعيات التدخلات الخارجية.....113

المبحث الأول : تأثير البعد القبلي على عملية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011.....114

المطلب الأول: البعد القبلي وإشكالية الانتقال الديموقراطي 114

المطلب الثاني: جهود بناء الدولة وإشكالية المحاصصة القبلية 119

المطلب الثالث: البعد القبلي واشكالية الشرعية(قراءة في نتائج الانتخابات الليبية).....121

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية في تكريس الانقسام القبلي وتعثر جهود بناء الدولة.131

المطلب الأول: طبيعة التدخلات الخارجية في ليبيا وموقف القبائل منها.....131

المطلب الثاني: التدخلات الخارجية كعامل ساهم في الانقسام القبلي وتعثر جهود بناء الدولة..135

المطلب الثالث:التدخلات الخارجية كعامل ساهم في إعادة بناء الدولة ومحاولة تجنب الانقسام الليبي.....147

الفصل الرابع: الفشل الدولاتي في ليبيا واستراتيجيات إدارة مرحلة ما بعد الصراع.....155

فـهرس المحتويـــــات

المبحث الأول: الدولة الفاشلة واشكالية مأسسة السلطات في ليبيا بعد الثورة.....156

المطلب الأول:أزمة بناء الدولة الفاشلة في ليبيا وصراع المركز والأطراف:من منظور المقاربة الهوبزية.....156

المطلب الثاني: نشاط الجماعات القبلية الجهادية ومعضلة صناعة الاستقرار.....168

المطلب الثالث: واقع الثقافة السياسية في ليبيا وتحدي التعايش الآمن.....173

المطلب الرابع: سلوك المجتمع المدني في ليبيا وفاعلية الأطر القانونية بعد الثورة.....177

المبحث الثاني: النزعة الانفصالية ومساءلة التدخل العسكري التركي: بين التهدئة والتصعيد...181

المطلب الأول: المدخل الانفصالي وبروز مقترح الحكم الفيدرالي لحل الأزمة الليبية.....181

المطلب الثاني: طبيعة التدخل العسكري التركي في ليبيا 2020 ومستقبل التواجد الأجنبي....188

المبحث الثالث: آليات بناء الدولة في ليبيا: بحث في مقاربات ما بعد الصراع.....194

المطلب الأول: الاقتسام السلطوي كإستراتيجية لإدارة الصراع القبلي في ليبيا.....195

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية كآلية لتحقيق الولاء والانتماء الوطنيين.....201

المطلب الثالث: فاعلية التخطيط الإقليمي في إنهاء التمييز المناطقي.....207

المطلب الرابع: مُحددات الاندماج الوطني وأثرها على واقع الولاء القبلي.....208

الخاتمة.....219

قائمة المصادر والمراجع.....226

فهرس الأشكال والخرائط.....248

فهرس المحتويات 249